وتستمر المسيرة

البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة (2021-2024)

الجزء الثاني: البرنامج التفصيلي

إعداد وتنسيق

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني وليّ العهد المعظم

جدول المحتويات

المحاور

الأول : الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية		
	مصفوفة الإصلاحات (2018-2024)	01
	المالية العامة	11
	الخدمات المالية	15
	تطوير القطاع العام والخدمات الحكومية	22
الثاني : التنمية السياسية، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد		
	التنمية السياسية	28
	التشريع والعدل	30
	الإعلام والاتصال	35
	النزاهة ومكافحة الفساد	36
الثالث : التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر		
	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحوُّل الرقميّ	38
	التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع	47
	البيئة	54
الرابع : تحفيز الاستثمار والقطاعات المنتِجة		
	الصناعة والتجارة, ريادة الأعمال, المشاريع الصغيرة والمتوسطة	60
	بيئة الأعمال والاستثمار	67
	الزراعة	70
	السياحة والآثار العامة	76
	مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	80

الخامس : خدمات البنية التحتية		
	المياه والصرف الصحي	83
	الطاقة والثروة المعدنية	88
	النقل	95
	الأشغال العامة	103
	الإسكان	106
	التنمية المحلية	110
	اللامركزية	116
السادس : الخدمات الاجتماعية		
	الرعاية الصحية	121
	التعليم العام	132
	الثقافة	139
	الشباب والرياضة	144
	الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية	147
السابع : التشغيل ومكافحة الفقر		
	التشغيل والتدريب المهني والتقني	155
	تعزيز الإنتاجية ومكافحة الفقر	161

البرنامج التنفيذيّ التأشيري للحكومة (2021-2024)

المحور الأول

الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية

مصفوفة الإصلاحات (2018-2024)

تلتزم الحكومة بالاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية في إطار مصفوفة الإصلاحات (2018-2022). ولهذه الغاية، وفي ظل التطورات السياسية والاقتصادية وتبعات جائحة كورونا، مدّدت الحكومة الإطار الزمني للمصفوفة إلى عام 2024، وحدّثتها لتشمل مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الجديدة التي تهدف بشكل رئيس إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الخدمات الحكومية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين.

كما ستواصل الحكومة تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي للأعوام 2020-2024، والذي يهدف إلى استقرار الماليّة العامّة والسياسة النقدية، والحدّ من عجز الموازنة عن طريق تعزيز الإيرادات المحليّة، ومعالجة الثغرات والتشوّهات في جانبَي الإيرادات والنفقات من خلال محاربة التهرّب والتجنّب الضريبي والتحول في منح الإعفاءات العشوائية إلى التحفيز الاقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية في مجال تقليل كلفة ممارسات الأعمال مثل الطاقة والعمل والحاكمية الرشيدة وتعزيز الشفافية، وتلبية متطلّبات الأمن الاجتماعي والأمن الصحّي.

وتمثل مصفوفة الإصلاحات المحدَّثة خطةَ العمل الإصلاحية للحكومة للأعوام 2021-2024، وذلك وفقاً للمحاور التالية:

أولاً: المالية العامة

يهدف هذا المحور إلى تحسين إدارة الإيرادات الحكومية والدين العام، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية والمشغّلة للأيدي العاملة، من خلال وضع آلية واضحة ومحفّزة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• إعداد قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة.
• تحديث استراتيجية المالية العامة بما يضمن الاستمرار في إدارة الإيرادات وضبط النفقات بفاعلية وكفاءة.
• تحديث استراتيجية الدين العام.
• إصدار قانون جديد للكسب غير المشروع يضمن الشفافية وحماية المال العام.
• تعديل التشريعات بما يضمن تعزيز الشفافية وحق الحصول على المعلومات والبيانات المالية.
• تنفيذ برامج ومشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص.
• تفعيل آلية تقييم الاستثمارات الحكومية بما يضمن توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمالية.
• تحسين الخدمات الضريبية وكفاءة التحصيل من خلال نظام الفوترة الإلكتروني، وتوسيع قاعدة الملتزمين من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الضريبية، والتحول الالكتروني لخدمات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
• توسيع مظلة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك لتشمل منطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ثانياً: تطوير القطاع العام والخدمات الحكومية

يهدف هذا المحور إلى رفع كفاءة القطاع العام وتحسين مستوى الخدمات الحكومية والوصول إلى إدارة حكومية موجّهة بالنتائج، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير السياسات وآلية اتخاذ القرارات، وتطوير الخدمات الحكومية وتحسينها، ورفع كفاءة إدارة الموارد الحكومية، وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وترشيقه بالشكل الأمثل.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• مراجعة هيكلية القطاع العام بهدف ترشيق الجهاز الحكومي، والنظر في إمكانية الدمج المدروس لعدد من الوزارات والهيئات. • وضع استراتيجية لتطوير أداء القطاع العام. • تطوير وتوحيد آليات وقنوات تقديم الخدمات الحكومية وأتمتتها. • تحسين فعالية وكفاءة المشتريات الحكومية من خلال تفعيل تشريعات المشتريات الجديدة وإطلاق نظام الشراء الإلكتروني. • مراجعة قانون الإدارة العامة، بما يتماشى مع استراتيجية تطوير القطاع العام. • تحسين عملية صنع القرار الحكومي ورفع كفاءته من خلال تطبيق ممارسات قياس الأثر المتوقع للتشريعات، وضمان وتعزيز التشاور مع الجهات ذات العلاقة قبل اصدار التشريعات.

ثالثاً: تحسين بيئة الأعمال

يهدف هذا المحور إلى تطبيق أفضل ممارسات الحاكمية الرشيدة، وتخفيض كلف ممارسة الأعمال من خلال تبسيط وأتمتة الإجراءات الحكومية المرتبطة بالتفتيش وترخيص الأعمال وتسجيلها، وتطوير قوانين المنافسة بما يضمن حرية السوق وحماية الأفراد والشركات من أيّ ممارسات مُخِلّة بقوانين المنافسة. كما يهدف الى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مرتبة المملكة ضمن تقرير ممارسة الاعمال، بما يسهم في تحسين تنافسية بيئة الاعمال وجذب وتحفيز الاستثمار.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• الزام جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بالتشاور مع القطاع الخاص وتطبيق تعليمات قياس الأثر المتوقع للتشريعات قبل إصدارها او تعديلها. • استكمال خطوات تبسيط وأتمتة إجراءات تسجيل وترخيص وتصفية الشركات، والربط الإلكتروني بين مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة. • استكمال التحول الإلكتروني لإصدار رخص المهن. • مراجعة الرخص القطاعية بهدف إلغاء بعضها، وتبسيط إجراءات إصدار المتبقي منها. • مراجعة وتعديل وتبسيط إجراءات دائرة الأراضي والمساحة، بما يتوافق مع خطة تحسين مرتبة المملكة على مؤشر تسجيل العقارات ضمن تقرير ممارسة الأعمال. • إطلاق وتفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني، بما يسهم في تسريع التحول الرقمي للخدمات الحكومية المرتبطة بقطاع الأعمال. • إصدار التعليمات المرتبطة بتسهيل وتنظيم اختيار وتسجيل الأسماء التجارية. • مراجعة وتعديل وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، بما يتوافق مع خطة تحسين مرتبة المملكة على مؤشر تسجيل الشركات ضمن تقرير ممارسة الأعمال. • إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتفتيش على الأعمال، بما يتوافق مع التوجه الحكومي نحو تخفيض الوقت والجهد والكلف على القطاع الخاص. • تعديل وتبسيط إجراءات المحاكم التجارية بما يضمن سرعة البت في القضايا. • وضع السياسات والتشريعات للإصلاحات المؤسسية والتنظيمية المتعلّقة بضمان المنافسة العادلة وحماية المستهلك.

رابعاً: الترويج للاستثمار والصادرات وتسهيل التجارة

يهدف هذا المحور إلى خلق بيئة جاذبة ومحفّزة للاستثمار المحلي والأجنبي، وداعمة للصناعة الوطنية، وبما يسهم أيضاً في زيادة الصادرات وتنويعها، من خلال إزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي، وتوجيه الحوافز للاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة المنتج الأردني وتنافسيته، واستكمال الإجراءات المتعلقة بتسهيل التجارة، بما يخفض الكلف المرتبطة بالاستيراد والتصدير.

كما تستهدف الإصلاحات ضمن هذا المحور تطويرَ البنية التحتية للاقتصاد الرقمي بما يساهم في تسهيل الإجراءات وخفض تكلفة ممارسة الأعمال.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024

- تعديل قانون الاستثمار لتفعيل دور هيئة الاستثمار في الترويج، وتحديد آلية منح الحوافز وتوجيهها نحو الاستثمارات المستهدفة.
- إطلاق استراتيجية الاستثمار الجديدة.
- إطلاق استراتيجية وخطة ترويج لجذب الاستثمار.
- استحداث مديرية خدمات المتابعة ضمن هيئة الاستثمار، للتواصل مع المستثمرين الجدد المستفيدين من خدمات الهيئة.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية.
- دعم وتنفيذ برامج شركة بيت التصدير التي تم تأسيسها حديثا بالشراكة مع القطاع الخاص بهدف زيادة وتنويع الصادرات.
- التوسع في تسهيل وتبسيط وتخفيض كلف الإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير.
- التوسع في مشروع النافذة الوطنية للتجارة ورقمنة الإجراءات وتبسيطها.
- تعديل التشريعات بهدف تحسين تنافسية قطاع التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) بما يتوافق مع التزامات المملكة ضمن اتفاقية تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.
- التوسع في برامج التحول الرقمي للقطاعات المختلفة.
- إعداد خطة وطنية للتحول نحو اعتماد الجيل الخامس من الاتصالات (5G).

خامساً: الحصول على التمويل

يهدف هذا المحور إلى تطوير البنية التحتية للائتمان، وتنويع مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز سوق رأس المال لزيادة مساهمته في الاقتصاد. كما يتضمن هذا المحور تحسين السياسات والتشريعات والإجراءات الكفيلة بزيادة الاشتمال المالي من خلال تطوير أدوات وخدمات مالية وبنكية إلكترونية جديدة.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تفعيل قانون الإعسار، من خلال إنشاء سجلّ الإعسار الإلكتروني، وترخيص وتدريب عملاء الإعسار، وبناء قدرات القضاة. • تحسين الرقابة على قطاع التمويل من خلال إخضاع جميع مؤسسات التمويل لمظلة البنك المركزي. • تعديل تعليمات البنك المركزي الأردني في ما يتعلق بالتعامل مع العملاء، لحظر التمييز بين الجنسين في الحصول على الائتمان. • تحفيز سوق رأس المال من خلال مجموعة من الإجراءات التشريعية والتقنية الهادفة إلى جذب الاستثمار إلى بورصة عمّان، وإصدار أوراق وأدوات وخدمات مالية جديدة.

سادساً: سوق العمل

يهدف هذا المحور إلى معالجة اختلالات سوق العمل من خلال تنفيذ إصلاحات مرتبطة بتحسين فرص الوصول إلى الوظائف، خاصة للمرأة مع ضمان بيئة عمل لائقة وآمنة وممكنة لها، وتشجيع الانتقال إلى سوق العمل الرسمي، وضمان استدامة مؤسسة الضمان الاجتماعي، وزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص بناءً على تحليل فجوة الرواتب بين القطاعين العام والخاص.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• إصدار تعليمات لترخيص رعاية الأطفال المنزلية، بما يسهم في تعزيز فرصة المرأة بالمشاركة في سوق العمل. • إصدار اللوائح والتعليمات التي تحدد ظروف العمل المقبولة في قطاع الزراعة، بهدف تنظيم السوق وتخفيض الكلف على المزارعين. • تعديل قانون العمل لإلغاء التمييز بين الجنسين في التوظيف. • تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي بما يضمن استدامته وإشراك فئات جديدة من العمال به. • وضع نظام لإدارة التفتيش الإلكتروني لعمليات تفتيش العمل بما يسمح بتبادل البيانات المتعلقة بعمليات التفتيش عبر الجهات الحكومية لضمان اتباع نهج متكامل لعمليات التفتيش.

سابعاً: تعزيز الحماية الاجتماعية

يهدف هذا المحور إلى تحسين الدعم للفقراء وتوسيعه، ودعم الأسر الفقيرة في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وتحسين وتوسيع تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، والاستمرار في إدخال التحسينات على آلية الاستهداف لإيصال الدعم لمستحقّيه، وتمكين متلقّي الدعم من الانخراط في سوق العمل والإنتاج والاعتماد على الذات.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• مواصلة تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية (2019-2025).
• اعتماد السجلّ الوطني الموحَّد كبوابةً وحيدةً لجميع الأردنيين الذين يسعون للحصول على المساعدة الاجتماعية.
• تطوير خطة الاستهداف لمنتفعي برنامج تكافل 3.
• اعتماد آلية استهداف لضمان إيصال دعم الماء والكهرباء إلى مستحقيه.
• توسعة وتمديد برنامج التمكين الاقتصادي للمجتمعات الأكثر تضررا.

ثامناً: قطاع النقل

يهدف هذا المحور إلى رفع كفاءة خدمات النقل العام وتوسيعها للمساهمة في تنمية القطاعات الأخرى، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات تسعى لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في إدارة خدمات النقل العام وتحسينها وتوسعتها، وتطوير البنية التحتية للطرق بالتعاون مع القطاع الخاص، وتطوير وسائط النقل المتعدد، وتعزيز السلوك الآمن في النقل، وتطوير أسطول الشاحنات بما يخفض كلف الشحن على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• إطلاق مشاريع تجميع خطوط النقل وتحديثها.
• اعتماد الأنظمة الذكية في إدارة النقل العام.
• مراجعة جداول التعرفة وآلية احتسابها.
• وضع معايير الخدمة في النقل العام واعتمادها.
• تحديث مواصفات استيراد الشاحنات.
• مراجعة برامج التحفيز الموجّهة لتحديث أسطول الشاحنات.
• مراجعة اللوائح الخاصة بقواعد السلوك في النقل العام.

تاسعاً: قطاع الطاقة

يهدف هذا المحور إلى تحقيق مجموعة من النتائج المرتبطة بتطوير الاستدامة المالية والإطار التشريعي للقطاع، وتطوير سوق تنافسيّ للكهرباء، وضمان كفاءة الشبكة الكهربائية، ومعالجة تحديات الكلفة والالتزامات التعاقدية، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتخفيض كلفة الطاقة الكهربائية على القطاعات الإنتاجية.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة.
• تنفيذ الخطة الرئيسة لشركة الكهرباء الوطنية، الهادفة إلى تقليل التكلفة وتحسين قدرة الاستجابة للمخاطر.
• إطلاق استراتيجية إصلاح التعرفة الكهربائية.
• البدء بتطبيق أنظمة الشبكات والعدادات الذكية.
• اطلاق نظام حوافز التحول نحو الطاقة النظيفة وأنظمة كفاءة الطاقة.
• تحديث البنية التحتية للشبكات لتسهيل تصدير الفائض من إنتاج الطاقة.

عاشراً: قطاع المياه والزراعة

يهدف هذا المحور إلى دعم الاستدامة المالية لقطاع المياه، وتخفيض استهلاك الطاقة في هذا القطاع، وتطوير حاكميته، ووضع استراتيجية إعادة توزيع مصادر المياه، وتطوير هيكل التعرفة المائية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الخدمات الحكومية لقطاع الزراعة، ورفع القيمة المضافة له من خلال إدخال التكنولوجيا، وتحسين فرص حصول المزارعين على التمويل.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• تنفيذ تدابير للحدّ من الخسائر المالية في قطاع المياه.
• إعداد الخطة الوطنية لمراقبة قطاع المياه.
• تعديل قانون المياه بما يتماشى مع الخطط الوطنية.
• تطوير منظومة الدعم الذكي لتوجيه المياه بالشكل الأنسب للقطاع الزراعي.
• إطلاق برنامج التتبع الإلكتروني في القطاع الزراعي.
• أتمتة بعض خدمات وزارة الزراعة.
• تعديل قانون صندوق المخاطر الزراعية بما يسمح باستخدامٍ أكثر للتكنولوجيا في الزراعة.
• تنويع أدوات التمويل للقطاع الزراعي وتوسيعها.

حادي عشر: قطاع السياحة

يهدف هذا المحور إلى تحسين البيئة التشريعية والتنافسية للقطاع، وتحسين وتسهيل النفاذ إلى المملكة والتنقل داخلها، وتنويع المنتج السياحي، واستقطاب فئات وشرائح جديدة من السياح، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات لمواجهة التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا.

أهم الإصلاحات للأعوام 2021-2024
• مراجعة التشريعات الناظمة للقطاع بهدف إزالة المعيقات أمام جذب الاستثمارات وممارسة الأعمال. • إعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة في ظل تداعيات جائحة كورونا. • دراسة الأثر المالي والاقتصادي للضرائب وتعرفة المياه والكهرباء على الأنشطة السياحية. • دراسة وتحديد أفضل الأساليب للمشاركة مع القطاع الخاص في تطوير المنتجات السياحية وإدارة المواقع السياحية. • دراسة واقع خدمات النقل الداخلي بين المواقع السياحية والمدن. • تطوير نظام تصنيف المطاعم السياحية وترخيصها. • تقييم نظام التذاكر المعمول به وتعديله بما يضمن استدامة المواقع السياحية وتحسين تجربة السياح. • اعتماد الإطار العام للبرنامج الوطني لتأهيل العاملين في الفنادق والمطاعم.

مرتبة الأردن في التقارير الدولية

ستستمر الحكومة بمتابعة أثر الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مرتبة الأردن ضمن المؤشرات الدولية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين هذه المرتبة.

مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

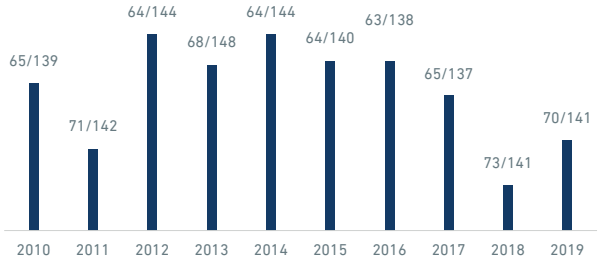

تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي

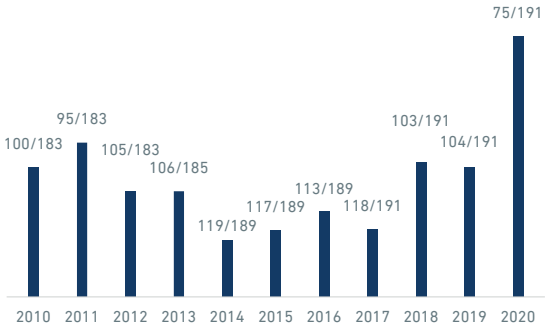

مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية

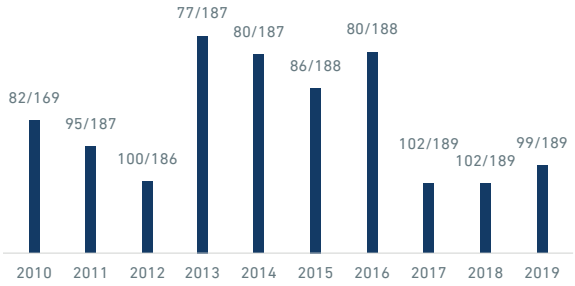

مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة التراث الأميركية

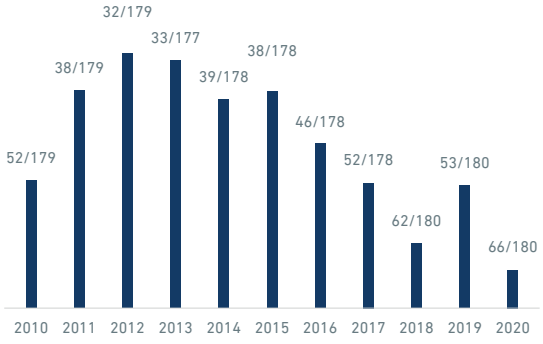

مؤشر تحول الطاقة العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

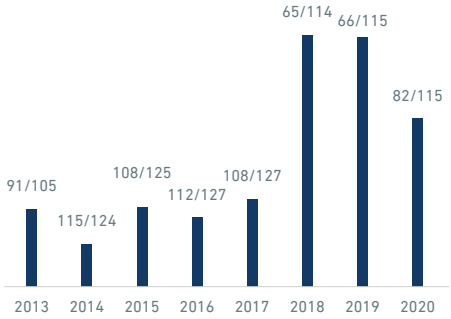

مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

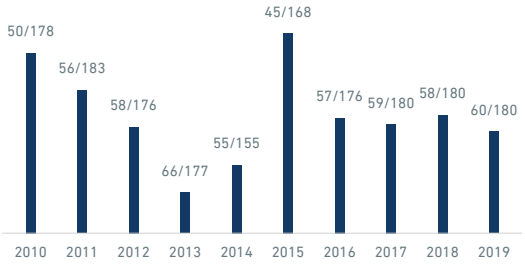

تقرير الفجوة الجندرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي
(Gender Gap Report)

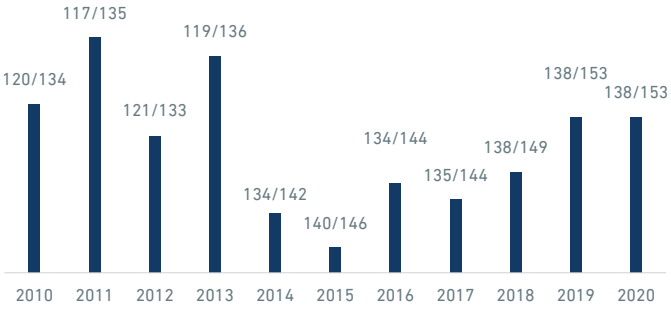

المالية العامة

شهدت المالية العامة تراجعاً في الإيرادات المحلية والمنح الخارجية بنحو 215.1 مليون دينار لتصل إلى ما مقداره 6351.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2020 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. ويعزى سبب الانخفاض إلى انخفاض الإيرادات المحلية بما قيمته 714.8 مليون دينار لتصل إلى 5639.7 مليون دينار مقابل 6354.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض في الإيرادات المحلية محصلة لانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 974.9 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 260.1 مليون دينار، كما بلغت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2020 ما مقداره 712.2 مليون دينار مقابل 212.5 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، أي بارتفاع مقداره 499.7 مليون دينار.

وجاء الارتفاع في الإيرادات الضريبية بشكل رئيس محصلة لإرتفاع الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 225.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.6% وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 67.3 مليون دينار أو ما نسبته 6.9 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن النشاط الاقتصادي بعد انتهاء فترة الحظر الشامل وعودة القطاعات الاقتصادية للعمل، كما انخفضت حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية" (ضريبة بيع العقار) بحوالي 32.5 مليون دينار أو ما نسبته 46.2 %، وانخفضت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 0.14 مليون دينار أو ما نسبته 0.1 %.

كما جاء الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيس نتيجة لانخفاض كلٍّ من حصيلة "الإيرادات المختلفة" بحوالي 563 مليون دينار، وانخفاض حصيلة إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 241.9 مليون دينار، وإيرادات "دخل الملكية" بحوالي 165.3 مليون دينار، والعائدات التقاعدية بحوالي 1.6 مليون دينار، ويعود سبب التراجع بشكل أساس إلى إعادة تصنيف إيرادات المشتقات النفطية بتحويلها من الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي الإنفاق خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2020 حوالي 8119.3 مليون دينار مقابل 7855.7 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 263.6 مليون دينار أو ما نسبته 3.4 %، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 359.4 مليون دينار أو ما نسبته 5 %، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 95.9 مليون دينار أو ما نسبته 14.6 %. ونتيجة لهذه التطورات تم تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2020 بعد المنح حوالي 1767.3 مليون دينار مقابل حوالي 1288.7 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 2479.5 مليون دينار خلال الشهور الإحد عشر الأولى من عام 2020 مقابل حوالي 1501.2 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، وقد ساهم التراجع في الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2020 والبالغ حوالي 714.8 مليون دينار - نتيجة للإغلاق الذي حدث للاقتصاد الأردني والعطلة الرسمية بعد منتصف شهر آذار بسبب أزمة فيروس كورونا - إلى ارتفاع العجز المالي إلى تلك المستويات.

نتيجة التطورات في المالية العامة المذكورة أعلاه ونظراً لانتشار جائحة كورونا في الأردن والعالم التي أدت إلى الإغلاق التام للاقتصاد الذي أدى إلى انكماش الاقتصاد وتعطيل حركة التجارة والسياحة وضعف الأنشطة المحلية، كان لا بد للحكومة من اتخاذ

مجموعة من التدابير الهادفة إلى الحد من تداعيات هذه الجائحة، ومن أبرزها:

- الاستمرار في دفع رواتب العاملين بالجهازين المدني والعسكري.
- الإنفاق الاجتماعي على عمال المياومة في القطاعات المتأثرة بالإغلاق.
- تأجيل دفع ضريبتي الدخل والمبيعات.
- إلغاء العديد من الرسوم، ومن أبرزها رسوم تصاريح العمل.
- تخفيض ضريبة المبيعات على القطاع السياحي.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2020) / مليون دينار

المؤشرات	2017	2018	2019	2020 (تشرين الثاني)
الإيرادات العامة	7425	7840	7754	7301 (مقدّر لنهاية عام 2020)
الإيرادات المحلية	6107.5	5684.3	6354.5	5639.7
المنح	240.0	263.4	212.5	712.2
النفقات العامة	8173	8567	8813	9362 (مقدّر لنهاية عام 2020)
النفقات الجارية	6454.6	6198.1	7198.6	7558.0
النفقات الرأسمالية	802.6	615.4	657.1	561.3
العجز بعد المنح	-909.7	-975	-1288.7	-1767.3
العجز قبل المنح	-1149.7	-1287.4	-1501.2	-2479.5

أهمّ التحدّيات

- استمرار المخاطر في بيئة الاقتصاد الإقليمي والدولي.
- ارتفاع عجز الموازنة وحجم المديونية وعبء خدمة الدَّين.

التوجُّه الاستراتيجي

- الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية، بهدف تحسين بيئة الأعمال وتحفيز النموّ الاقتصادي. وتعتمد الحكومة في هذا الصدد منهجية تتضمّن رؤية مشتركة حول النهج والبرنامج الحكومي لإدارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع القطاع الخاص، وبدعم من المؤسسات الدوليّة والمانحين.
- تعزيز الإيرادات من خلال محاربة التهرُّب والتجنُّب الضريبي والجمركي، مع تعزيز الالتزام الطوعي تسهيلاً على المواطنين والقطاع الخاص.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- **انكماش معدلات النمو الاقتصادي**، إذ بلغ معدل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.5 % خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020.
- **ارتفاع معدلات البطالة نتيجةً لعوامل من أبرزها:** تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، والتأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد، وعدم المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل، وارتفاع نسب البطالة بين المحافظات وتباينها، ومحدودية فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وتدنّي مشاركة المرأة، وبطالة الشباب.
- **المحافظة على الاستقرار المالي**، وذلك بتخفيض الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية ما أمكن، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وخفض معدلات الدَّين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والوفاء بالالتزامات الدولية والمحلية.
- **أمن التزوُّد بالطاقة**، وهو تحدٍّ يتمثل في الكلفة العالية لاستيراد الطاقة، والطلب المتزايد على الطاقة وخاصة الكهرباء.
- **تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار**، فعلى الرغم من تحسُّن مرتبة الأردن في المؤشرات الدولية وخاصة في مجال الأعمال، إلّا أن هنالك بعض التحدّيات التي يجب العمل عليها لتحسين مرتبة الأردن. ومن أبرز هذه التحدّيات: عدم استقرار البيئة التشريعية، وتداخل صلاحيات المؤسسات المالية، وبيروقراطية القطاع العام، وتراجع ثقة المستثمر.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- انخفاض أسعار النفط عالمياً.
- الركود العالمي والعمل على فتح أسواق عالمية جديدة.
- الاستثمار الأمثل في الموارد المتاحة، والاستفادة من الفرص المتوفرة في العديد من القطاعات، خصوصاً الصناعات الغذائية والدوائية والمعدّات الطبية التي يجب استثمارها وفق نهج مؤسسي قابل للتنفيذ لتحديد الفرص المتاحة، وبما يوفر فرص العمل ويمكّن المملكة من أداء دور مهمّ وأن تكون مركزاً إقليمياً في المنطقة في هذا المجال.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تطوير آليات رسم السياسة المالية وإعداد البيانات المالية وفق المعايير المالية الدولية.										
1	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	30.9	27.9	30.8	30.9	30.5	30.1	وزارة المالية		
2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.1 (2016)	2	2.5	3	3.1	3.3	وزارة المالية	*	
3	العجز بعد المساعدات كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%)	(3.1) (2016)	3.3	6.2	6.2	6.9	6.5	وزارة المالية	*	
الهدف المرحلي (1): تطوير آليات رسم السياسة المالية.										
4	إجمالي الدَّين العام كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي (%) باستثناء ما يحمله (SSIF)	77.3 (2016)	75.8	90.9	90.3	88.3	84.2	وزارة المالية	*	
الهدف المرحلي (2): رفع كفاءة الرقابة المالية.										
5	عدد الحسابات المشمولة بحساب الخزينة الموحَّد	152	500	570	580	600	610	وزارة المالية		
الهدف القطاعي (2): رفع سوية الأداء المؤسسي.										
6	تطبيق نظام إدارة الأداء المؤسسي	100	100	100	100	100	100	وزارة المالية		

الخدمات المالية

يتمتع قطاع الخدمات المالية في الأردن بالاستقرار والكفاءة بفعل ما تتميز به إدارة مؤسساته من حصافة وحُسْن تدبير وعمل جادّ ومستمرّ بهدف تحسين أدائه وتطوير نوعية وشمولية وجودة الخدمات التي يقدمها، بما يفضي إلى تعزيز الاشتمال والعمق المالي لهذا القطاع الذي بلغ مستويات منافسة عالية على مستوى المنطقة.

وتحتاج المنتجات المالية والمصرفية في الأردن إلى المزيد من التنويع لمواكبة المستجدّات التي يشهدها هذا القطاع في الدول المتقدمة وبما يلبّي حاجات المستفيدين مؤسساتٍ وأفراداً من الخدمات المالية.

ولا بدّ من تكثيف الجهود الهادفة إلى توسيع أنشطة القطاع، من خلال الاستمرار في تطوير البنية التحتية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لشرائح المجتمع كافة، خاصة في المناطق البعيدة والنائية، فضلاً عن تحسين فرص الوصول إلى التمويل خصوصاً في قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الذي يؤدي دوراً فاعلاً وحيويّاً في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وستواصل مؤسسات قطاع الخدمات المالية في هذا المجال، تبنّي سياسات فعّالة تأخذ بالاعتبار المستجدّات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين المحلي والدولي، بما يضمن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، وحماية حقوق المتعاملين مع القطاع المالي، وتطوير جميع الخدمات المالية، بما يحفز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويضمن تحسين معيشة المواطنين.

وضمن هذا الإطار، استهدف البنك المركزي الأردني بسياسته النقدية تحقيقَ هدفه الرئيس المتمثل في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وذلك من خلال ضمان سلامة الجهاز المصرفي ومنعته وبما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة. ولتعزيز ذلك، حرص البنك على أن تكون إجراءات سياسته النقدية مرنة في التفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي، كحالة عدم اليقين في الأسواق المحلية والعالمية، وارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وآثار (الربيع العربي) وما تسبّب به من ازدياد في أعداد اللاجئين في المملكة (لا سيما من السوريين)، واستمرار انقطاع إمدادات الغاز المصري وأثره الكبير على قطاع الطاقة، وتباطؤ حجم الصادرات الوطنية، ومحدودية نسق النمو الاقتصادي.

وقد نجح البنك المركزي من خلال إجراءاته وسياساته المتَّخذَة في تحويل تلك التحدّيات إلى فرص، والتغلُّب عليها، وبناء مستوى كافٍ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لمواجهة أيّ صدمات خارجية أو داخلية، إذ وصلت هذه الاحتياطيات إلى حوالي 14329.3 مليون دولار في نهاية عام 2019. كما اتّخذ البنك العديد من الإجراءات على صعيد السياسة المصرفية، بهدف رفع منعة مؤسسات الجهاز المصرفي، وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ويتمتع سوق رأس المال المعنيّ بتنظيم عمليات الوساطة المالية بين المدّخرين والمستثمرين وتحفيز الاستثمار القومي وتشجيعه، ببنيةٍ هيكلية وتنظيمية وفنية متطورة تستند إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وتتمثل في وجود كلٍّ من هيئة الأوراق المالية بوصفها مؤسسة رقابية وتنظيمية، وبورصة عمّان التي تشكّل سوقاً نظاميّاً لتداول الأوراق المالية، ومركزِ إيداع الأوراق المالية الذي يعدّ الجهة الوحيدة في المملكة المخوّلة بتسجيل الأوراق المالية وإيداعها وحفظها ونقل ملكيتها وإجراء التقاصّ والتسوية عليها. فضلاً عن وجود الأطر الفنية والتشريعية التي من خلالها يتم إصدار العديد من القوانين والإجراءات الهادفة إلى تطوير سوق رأس المال وتنظيمه، وتنظيم عمليات الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، وتنظيم تسجيل الأوراق المالية وإيداعها وحفظها ونقل ملكيتها.

وعلى صعيد النشاط التأميني، ساهمت القوانين والضوابط الرقابية في المحافظة على استقرار هذا القطاع وتطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، بما يكفل حماية حقوق المؤمَّن لهم والمستفيدين من الخدمات التأمينية المتنوعة.

كما كان للعديد من المؤسسات المالية التي أسسها البنك المركزي دورٌ بارزٌ في مجال ضمان ودائع العملاء، وضمان القروض، وائتمان الصادرات، وإعادة تمويل القروض السكنية، بصورة أسهمت في تعزيز النمو الاقتصادي وتعميق الثقة بالقطاع المصرفي والمالي في المملكة. إذ تقدم مؤسسة ضمان الودائع حمايةً للمودعين لدى البنوك المرخَّصة من خلال الحفاظ على ودائعهم لديها ضمن أسس وشروط وأحكام محددة، بينما تضطلع الشركة الأردنية لضمان القروض بدور مهم في تقديم الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشاريع الاقتصادية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال صغير الحجم ومتوسط الحجم. أما الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن فتعنى بتطوير سوق التمويل الإسكاني وتفعيله، وتلبية الحاجات السكنية لذوي الدخل المنخفض.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2015-2019)

أبرز مؤشرات القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة (%)	7.6	7.8	8.0	8.1	8.2
رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المالي (مليون دينار)	515.2	577.2	632.5	768.2	634.8
حجم التداول للقطاع المالي في بورصة عمّان (مليون دينار)	2341	1202	1895	1100	1039
الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي مرجّحاً بالأسهم الحرة	2906	2933	2881	2653	2450
نسبة الكفاية لرأس المال (%)	19.1	18.5	17.8	16.9	18.3

أهمّ التحدّيات

- استمرار المخاطر في بيئة الاقتصاد الإقليمي والدولي.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي التي لم تتجاوز 2.6% بالمتوسط خلال الفترة 2009-2019 مقابل معدل نموّ فاق 6.5% بالمتوسط خلال الفترة 2000-2008. في حين شهد النمو انكماشاً بنسبة 1.2% خلال النصف الأول من عام 2020 نتيجة أزمة كورونا.

التوجُّه الاستراتيجي

- الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية بهدف تحسين بيئة الأعمال وتحفيز النموّ الاقتصادي. وتعتمد الحكومة في هذا الصدد منهجيةً تتضمّن رؤية مشتركة حول النهج والبرنامج الحكومي لإدارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع القطاع الخاص، وبدعم من المؤسسات الدوليّة والمانحين.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتحصين الاقتصاد الوطني من الأزمات وحالات الطوارئ.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- استمرار حالة عدم اليقين في المشهد السياسي الإقليمي والوضع الصحيّ عالمياً، وأثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.
- ارتفاع الاختلالات الداخلية والخارجية، المتمثلة في عجزَي الموازنة العامة والحساب الجاري.
- تزايد المنافسة من المراكز المالية والمصرفية الإقليمية.
- تراجع كلّ من أداء السوق المالي في الأردن ومستويات الثقة في بورصة عمّان.
- محدودية التنوع في المنتجات المالية والمصرفية، وضعف عمق وشمولية سوق رأس المال.
- ضعف الوعي بالثقافة المالية والمصرفية.
- تعزيز أسس الحاكمية الرشيدة.
- بطء استكمال التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات القطاع المالي.
- عدم مواكبة الجانب القضائي والقانون التجاري لتطور الأنشطة المالية محلياً ودولياً.
- ضعف السوق الثانوي للرهن العقاري.
- صعوبة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل.
- أعباء وتداعيات أزمة جائحة كورونا على شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة هذه الشركات على الاستمرارية، وتعثُّر المشاريع.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- استكمال وضع وتعديل الأطر التشريعية الناظمة للقطاع.
- الاستمرار في تطبيق أفضل المعايير الدولية.
- تخفيض كلف الاستثمار في السوق المالي.
- رفع كفاءة متطلبات أنظمة الدفع والتقاصّ والتسويات، وتعزيز الوصول إلى نظام المدفوعات الوطني والمشاركة فيه.
- تعزيز الدعم المقدَّم للسوق الثانوي للرهن العقاري.
- رفع نسبة الشمول المالي، وتقليص الفجوة الجندرية.
- تمكين الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة.
- خلق مشاريع جديدة ضمن شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي، وتطوير سوق رأس المال.										
1	معدل التضخم (%) (CPI)	2.9	0.8	1.3	1.7	2.5	2.5	البنك المركزي الأردني	*	
2	نسبة الكفاية لرأس المال	%18.4	%18.3	أعلى من %12	أعلى من %12	أعلى من %12	أعلى من %12	البنك المركزي الأردني	*	
الهدف المرحلي (1): ضمان بيئة آمنة لأعمال مركز إيداع الأوراق المالية، وتطوير بنية عمله بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية.										
3	الحدّ من المخاطر التي تواجه المركز	%75	%90	%91	%92	%93	%94	مركز إيداع الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (2): توفير مصادر تمويل منخفضة الكلفة للسوق الثانوي للرهن العقاري، وتوسيع قاعدة المستثمرين في أسناد القرض الصادرة عن شركة الرهن العقاري.										
4	مبلغ الأسناد المُصْدَرة من قِبل شركات الرهن العقاري (مليون دينار)	69	207	131	120	120	150	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري		
5	مبلغ قروض إعادة التمويل الممنوحة من قِبل شركة الرهن العقاري (مليون دينار)	64	222	141	120	120	150	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري		
الهدف المرحلي (3): تعزيز البنية التقنية، وتطوير بيئة العمل.										
6	نسبة عدد المشاريع التي تستهدف تطوير أعمال بورصة عمّان			%10	%30	%40	%20	بورصة عمّان		
الهدف المرحلي (4): ضمان الإفصاحات للمصدرين بشكل كامل.										
7	نسبة الالتزام الجهات المُصْدِرة للأوراق المالية بتعليمات الإفصاح	%86.5	%98	%100	%100	%100	%100	هيئة الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (5): تنظيم ومراقبة التداول الذي يجري على الأوراق المالية من قِبل جميع جهات الاستثمار المحلية والأجنبية.										
8	خفض عدد الشكاوى المقدَّمة للهيئة	22	20	19	18	17	16	هيئة الأوراق المالية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (2): تطوير الخدمات المالية المقدَّمة من مؤسسات القطاع المالي.										
9	نسبة مساهمة الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي	7.5	8.2					البنك المركزي الأردني	*	
الهدف المرحلي (1): تحسين فرص المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الوصول إلى التمويل.										
10	قيمة القروض الممنوحة من حصيلة مشاريع دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	95	233	250	275	302.5	332.75	البنك المركزي الأردني		
الهدف المرحلي (2): تدريب وتعزيز مهارات العاملين في قطاع التأمين وسوق رأس المال.										
11	عدد الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة في التأمين (تراكمي)	477	532	545	550	555	560	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ إدارة التأمين		
الهدف المرحلي (3): تطوير الخدمات المالية المقدَّمة من مؤسسات القطاع المالي.										
12	تطوير الخدمات المالية واستحداث خدمات جديدة	%30	%90	%91	%92	%93	%94	مركز إيداع الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (4): تنظيم وإصدار وإدراج وتداول الأوراق المالية من قِبل جميع الجهات المُصْدِرة للأوراق المالية، ومراقبة أعمالها، ومتابعة مراكزها المالية.										
13	عدد الإصدارات المسجَّلة	132	45	60	70	80	60	هيئة الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (5): تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد للشركات، ومراقبة أعمالها في بورصة عمّان والبورصات الأجنبية، ومتابعة مراكزها المالية والائتمانية.										
14	عدد التراخيص الممنوحة لشركات الخدمات المالية سنوياً	282	269	269	269	269	269	هيئة الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (6): تطوير سوق رأس المال .										
15	عدد صناديق الاستثمار المشترك.	3	1	2	3	4	4	هيئة الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (7): تنظيم ومراقبة الأداء التنفيذي لمؤسسات سوق رأس المال الوطني (شركة بورصة عمّان، ومركز إيداع الأوراق المالية).										
16	عدد الشركات المُدْرَجة في بورصة عمان	236	191	200	220	225	230	هيئة الأوراق المالية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (3): حماية حقوق المتعاملين في القطاع المالي.										
17	نسبة المودِعين المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي المودِعين لدى البنوك	%97.2	%97.5	%97.6	%97.7	%97.8	%97.9	مؤسسة ضمان الودائع		
الهدف المرحلي (1): تعزيز الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات والمؤمّن لهم في قطاع التأمين.										
18	مؤشر وظيفة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني	%10	%100	%100	%100	%100	%100	البنك المركزي الأردني		
الهدف المرحلي (2): توفير الحماية للغالبية العظمى من المودِعين في الجهاز المصرفي.										
19	نسبة احتياطيات مؤسسة ضمان الودائع إلى إجمالي الودائع	%2.57	%4.28	%4.80	%5.10	%5.50	%5.80	مؤسسة ضمان الودائع		
الهدف المرحلي (3): رفع درجة استجابة السوق المالي وتكيُّفه مع التحدّيات المحلية والخارجية.										
20	نسبة مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لسوق رأس المال الأردني			%25	%50	%75	%100	هيئة الأوراق المالية		
الهدف المرحلي (4): تمكين هيئة الأوراق المالية بوصفها سلطة رقابية حصرية على سوق رأس المال ومنحها مزيداً من السلطات والصلاحيات والقدرات.										
21	زيادة الكفاءة وفاعلية البنية التقنية			%50	%80	%100		هيئة الأوراق المالية		

تطوير القطاع العام والخدمات الحكومية

حَظِيَ ملف تطوير القطاع العام على مدى سنوات طويلة باهتمام حكومي كبير، بهدف رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي، وتحسين مستوى الخدمات المقدَّمة للمواطنين، وتعزيز قيم سيادة القانون والشفافية والمساءلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ عملية التطوير مسؤولية مشتركة لجميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية.

وتنضوي ضمن ملف التطوير مجموعة مبادرات يتشارك في تنفيذها عدد من الجهات المركزية (إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات/ رئاسة الوزراء، ديوان الخدمة المدنية، معهد الإدارة العامة، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة/ برنامج الحكومة الإلكترونية). ويتقاطع العمل في هذا المحور مع عدد من الجهات التي تعدّ شريكة في ملف تطوير القطاع العام، مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز، بالإضافة إلى الجهات الرقابية التي تضمن التكاملية في تنفيذ الأدوار وتحقّق الرقابة والمساءلة.

ويهدف إصلاح القطاع العام وتطويره إلى تمكين القطاعات والوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية من التركيز على مهامها ومسؤولياتها الأساسية، وذلك للوصول إلى إدارة حكومية موجَّهة بالنتائج لخدمة المواطن. وترتكز خطة تطوير القطاع على خمسة محاور رئيسة: تطوير السياسات وآلية اتخاذ القرارات، تطوير منظومة الخدمة المدنية وإدارة الموارد البشرية، تطوير مبادئ المساءلة والمحاسبة، تطوير الخدمات الحكومية، تطوير إدارة أمثل للموارد الحكومية.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2019)

المؤشر	2017	2018	2019
فاعلية الحكومة (مؤشر دولي) (%)	%57.69	%57.21	%56.73
نسبة وظائف العقود الشاملة في الخدمة المدنية إلى إجمالي عدد الوظائف	%0.6	%0.86	%0.92
نسبة الإناث في الخدمة المدنية	%46	%47	%47
نسبة التغير في عدد وظائف الخدمة المدنية	% -1.60	%-0.01	%-0.72
نسبة المنفكّين إلى عدد الوظائف	% 6.2	%6.95	%10
نسب مستويَي "ممتاز" و"جيد جداً" في التقدير السنوي	%93.55	%89.83	%93.38
نسبة الموظفين إلى عدد السكان	%2.16	%2.16	%2.07
نسبة الوظائف المساندة في الخدمة المدنية	%33	%31	%30

أهمّ التحدّيات

- تضخُّم الجهاز الحكومي، وبيروقراطية الإجراءات الحكومية.

التوجُّه الاستراتيجي

- رفع كفاءة القطاع العام، وتحسين مستوى الخدمة، وضبط النفقات، وتفعيل الدور الرقابي.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

هنالك العديد من التحدّيات التي تواجه خطة التطوير في القطاع العام ضمن محاورها الخمسة، وعلى النحو التالي:

تطوير السياسات وآلية اتخاذ القرارات:

- تواضع الأطر التشريعية الناظمة، وعدم قدرة قانون الإدارة العامة على تمكين القطاع من مواكبة التطورات، والحاجة إلى تأطير منظومة إدارة الأداء الحكومي.
- الحاجة إلى وجود رؤية وأهداف وتوجهات مشتركة على مستوى القطاع تتبنّاها جميع الجهات الشريكة، وضعف التكامل والترابط في الخطط الاستراتيجية التي تعدّها الدوائر الحكومية سواء على المستوى الوطني أو القطاعي أو المؤسسي.
- ضعف وحدات تطوير الأداء المؤسسي في الدوائر الحكومية، وعدم امتلاكها المهارات والأدوات اللازمة التي تمكّنها من تطوير الأداء المؤسسي ورفع مستواه.
- الحاجة إلى تعزيز آليات المتابعة والتقييم.

تطوير منظومة الخدمة المدنية وإدارة الموارد البشرية:

- ضعف معارف ومهارات المعنيين في مجال التخطيط والتقييم للموارد البشرية، وعدم تحديد الاحتياجات الفعلية، وسوء توزيع الموارد البشرية في ما بين الفئات الوظيفية الثلاث في الخدمة المدنية.
- سلّم الرواتب المعمول به غير محفِّز، ويعتمد على الشهادات العلمية والخبرات العملية للتخصصات لا على المسارات الوظيفية المهنية التي تتضمن الكفايات المتخصصة.
- الضعف في الربط بين الأداء الفردي والأداء المؤسسي.
- ضعف تخطيط التعاقب الوظيفي، وعدم ربطه بالتدريب والاختيار والتعيين والترقية لتأهيل صفّ ثانٍ من الموارد البشرية.
- عدم وجود إطار تشريعي لبناء القدرات القيادية يعكس التوجهات الوطنية في إعداد القيادات وتمكينها.

تطوير مبادئ المساءلة والمحاسبة:

- الحاجة إلى تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة وتأطيرها تشريعياً، وتوظيف التقارير المتعلقة بتقييم الأداء الحكومي وتقارير الجهات الرقابية في المساءلة والمحاسبة.
- وجود الازدواجية، وتعدد المرجعيات، والتكرار في بعض المهام والصلاحيات وتداخلها في ما بين الجهات ضمن المحور الواحد (سياسات، وتنفيذ، ومتابعة وتقييم).
- ضعف التقيُّد في تطبيق متطلبات الحوكمة الرشيدة ومبادئها.

تطوير الخدمات الحكومية:

- وجود متطلبات تشريعية تحول دون تبسيط الإجراءات، وعدم مواكبة الأطر التشريعية الداعمة لتطوير تقديم الخدمات الحكومية ولا سيما ذات العلاقة بعملية التحول الإلكتروني.
- عدم توفير الموارد المالية الكافية للمؤسسات الحكومية، ونقص التوعية والترويج للخدمات الحكومية الإلكترونية.
- ضعف إقبال المواطنين على الخدمات الإلكترونية.

تطوير إدارة أمثل للموارد الحكومية:

- الحاجة إلى تحديد جميع الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط والمشاريع، وربط ذلك بالموازنات المالية عند إعدادها.
- ضعف الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة، وضعف ربطها بعملية التخطيط والاحتياجات الفعلية منها.
- الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة:
- التوجيهات الملكية في خطابات العرش السامي وكتب التكليف، لدعم الإصلاح والإرادة نحو ذلك واستمراريته.
- المراجعة الشاملة لجميع الوثائق والخطط الوطنية والتوجهات في المرحلة المقبلة، لتوحيدها وتوحيد المرجعيات وتحديد المستويات الاستراتيجية (الوطنية، والقطاعية، والمؤسسية).
- الخبرات الفنية المتراكمة لدى الوزارات والمؤسسات والدوائر العاملة في مجال تطوير القطاع العام ومستوى النضوج لديها، وتوجيهها نحو نهج التخطيط الاستراتيجي التشاركي والتطوير والتحديث المستمرَّين، وتبنّي مفاهيم التميّز، بالإضافة إلى توفر بيوت خبرة في هذا المجال.
- اهتمام الجهات المانحة بتوفير الدعم الفني والتمويلي لبرامج تطوير القطاع العام ومشاريعه.
- الحاجة إلى مواكبة التغير والتحول لمواجهة أثر جائحة كورونا، والمتطلّبات التي فرضت إجراء العديد من التغييرات على أسلوب الإدارة وأدواتها، وكذلك على آلية تقديم الخدمات الحكومية للمواطن.
- وجود جهات رقابية ذات استقلالية وحيادية وموضوعية في عملها.
- منظومة خدمة مدنية جديدة مُقَرَّة تعكس جميع التطورات والممارسات الفضلى الحديثة التي تركّز على كفاءة المورد البشري وفاعليته ومأسسة مسارات وظيفية وإدارية ومهنية مرتبطة بكفايات محددة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
	الهدف القطاعي (1): رفع كفاءة الجهاز الحكومي وفاعليته.									
1	فاعلية الحكومة (مؤشر دولي) (%)	49.80	56.73	59.00		62.00		إدارة تطوير الأداء المؤسسي	*	
2	المشاركة والمساءلة (مؤشر دولي)	26.10	28.60	29	30	31	32	إدارة تطوير الأداء المؤسسي		
	الهدف المرحلي (1): تطوير منظومة التخطيط ووضع السياسات العامة والتشريعات.									
3	شفافية اتخاذ القرار الحكومي (مستوى التحسُّن) (%)		جديد	جديد		8		إدارة تطوير الأداء المؤسسي والشركاء		
	الهدف المرحلي (2): تطوير نموذج الحوكمة في الجهاز الحكومي.									
4	عدد القطاعات التي تشهد تطويراً في بنيتها التنظيمية	2	3	3	3	3	3	إدارة تطوير الأداء المؤسسي	*	
	الهدف المرحلي (3): تحسين منظومة الخدمة المدنية وإدارة الموارد البشرية.									
5	نسبة عدد الموظفين لعدد السكان (%)		2.07	2.07	2.07	2.07	2.07	ديوان الخدمة المدنية		
6	نسبة الإناث في الوظائف القيادية (%)		7	8	9	9	10	معهد الإدارة العامة		
	الهدف القطاعي (2): تحسين جودة الخدمات والإجراءات الحكومية.									
7	رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية (%)		68	71	74	77	80	إدارة تطوير الأداء المؤسسي ووزارة الاقتصاد الرقمي		
	الهدف المرحلي (1): التخطيط الشمولي للخدمات الحكومية.									
8	سهولة الوصول للخدمات الحكومية (تعدد القنوات، التوفر الجغرافي، سعة القنوات، الوقت) (%)		جديد	جديد	3	3	3	إدارة تطوير الأداء المؤسسي		
	الهدف المرحلي (2): تحسين مستوى حوكمة الخدمات الحكومية، شفافية المعلومات، العدالة، وإمكانية الوصول.									
9	نسبة التحسُّن في الخدمات المقدَّمة (%)		72	74	76	78	81	إدارة تطوير الأداء المؤسسي		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (3): تطوير إدارة أمثل للموارد الحكومية.										
10	مستوى جودة التخطيط للمشتريات الحكومية (%)		جديد	جديد	5	5	5	دائرة المشتريات الحكومية		
الهدف المرحلي (1): رفع كفاءة إدارة المشتريات الحكومية.										
11	مستوى فاعلية التعامل مع الشكاوى والتظلُّمات (%)		جديد	جديد	5	5	5	دائرة المشتريات الحكومية		

المحور الثاني

التنمية السياسية، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد

التنمية السياسية

تساهم وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مأسسة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والحفاظ على العلاقة التشاركية بينهما، وذلك بالتنسيق الكامل مع جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة للاستجابة لأدوات الرقابة البرلمانية باعتبار الوزارة حلقة الوصل بين السلطتين. وتسعى الوزارة إلى تحقيق التمكين السياسي لجميع أطياف المجتمع من خلال تطوير قدرات الأحزاب السياسية لتكون أحزاباً قوية قادرة على رسم سياساتها وذات برامج واضحة، وزيادة قاعدة المشاركة في الانتخابات البرلمانية وصولاً للحكومات البرلمانية.

وفي إطار توسيع المشاركة السياسية، يجري تنفيذ برامج للتوعية بأهمية الانتخابات البرلمانية واللامركزية والبلدية بهدف زيادة المشاركة السياسية للمواطنين وإشراكهم في عملية صنع القرار، وترسيخ مفهوم سيادة القانون والدولة المدنية. كما تنفّذ الوزارة برامج بهدف تعزيز مشاركة المرأة بفعالية في عملية صنع القرار استجابةً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطط الوطنية ذات الصلة.

أهم قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2020)

الهدف: تعميق مستوى التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.				
المؤشر	2017	2018	2019	2020
نسبة الأسئلة المجاب عليها إلى إجمالي عدد الأسئلة المقدمة من أعضاء مجلس الأمة (%)	72	80	89	92
نسبة الردود على طلبات أعضاء مجلس الأمة إلى إجمالي عدد هذه الطلبات (%)	70	73	75	85
الهدف: توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار وتنمية دور الأحزاب السياسية.				
نسبة المواطنين الذين يثقون بنجاح الحكومة في تحقيق التنمية السياسية والمشاركة السياسية وصنع القرار (%)	90	95	95	95
نسبة رضا الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن الخدمات التي تقدمها الوزارة (%)	60	70	80	90
نسبة مشاركة المرأة والشباب في العمل السياسي والعام والمشاركة بالانتخابات وعملية صنع القرار (%)	37	37	37	40

أهمّ التحدّيات

- ضعف الأحزاب السياسية في الأداء والانتشار المجتمعي وكسب التأييد.
- ضعف المشاركة السياسية للمرأة والشباب.

التوجُّه الاستراتيجي

- تنمية سياسية شاملة في ظل سيادة القانون.
- تفعيل المشاركة السياسية مع التركيز على تنمية وتمكين الأحزاب السياسية والمرأة.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- تدريب الأحزاب على إعداد البرامج الحزبية والخطط الاستراتيجية والحملات الانتخابية وكسب التأييد.
- تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع من خلال زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية والتدريب وورش العمل.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): ترسيخ دولة القانون لتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وحماية الحقوق والحريات وزيادة ثقة المجتمع.										
الهدف المرحلي (1): تعميق مستوى التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.										
1	نسبة الأسئلة المجاب عليها إلى إجمالي عدد الأسئلة المقدمة من أعضاء مجلس الأمة	%70	%89	%92	%93	%94	%95	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية		
2	نسبة الردود على طلبات أعضاء مجلس الأمة إلى إجمالي عدد هذه الطلبات	%70	%75	%92	%93	%94	%95	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية		
الهدف المرحلي (2): توسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار، وتنمية دور الأحزاب السياسية والجمعيات.										
3	نسبة الزيادة في مشاركة المرأة والشباب في العمل السياسي والعام والمشاركة بالانتخابات	%20	%37	%40	%43	%45	%47	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية		

التشريع والعدل

لا يمكن لمبدأ سيادة القانون أن يترسخ إلّا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل، وهو ما أكدته توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون في عام 2017، والتي جاءت ترجمةً للورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين (حفظه الله)، إذ أُجري تعديل على قانون استقلال القضاء في عام 2017 بهدف تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، باعتبار أن السلطة القضائية مستقلّة تتولّاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (المحاكم النظامية والمحاكم الدينية والمحاكم الخاصة) وتُصدر أحكامها وفق القانون باسم الملك، وأن القضاة مستقلّون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

إنّ تحديث وتطوير التشريعات بما يواكب التطورات والمتغيرات المجتمعية وحاجاتها ضرورة ملحّة، وعليه فقد أجريت تعديلات تشريعية كبيرة في الفترة الماضية، جاءت في معظمها استجابةً لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون. كما أطلقت وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القضائي مبادرات عدة بهدف تقصير أمد التقاضي وتخفيض كلفته وضمان جودة إجراءاته، وبما يسهم في تحسين مرتبة الأردن في مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

وقد تمّ تبنّي مبدأ أتمتة القطاع القضائي لتبسيط الإجراءات على متلقّي الخدمات للمساهمة في زيادة ثقة المجتمع في العمل القضائي، إذ تمّت أتمتة عمل المحاكم وأرشفة ملفات القضايا وإطلاق الخدمات الإلكترونية، ما انعكس إيجاباً على إجراءات التنفيذ من حيث زيادة دقتها وسرعتها، وهو ما ساهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد على المتقاضين ووكلائهم، كما فُعِّل استخدام تقنية المحاكمة عن بعد؛ والتي ساهمت في تسريع إجراءات التقاضي وزيادة فعاليتها، وتقليل مخاطر نقل الموقوفين من أماكن توقيفهم إلى المحاكم وتخفيض كلفة نقل حراستهم. وقد تولى المجلس القضائي جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين، وتفرّد بصلاحية تعيين القضاة، إذ يُعيَّن القضاة ويُعزَلون بإرادة ملكية وفق أحكام القانون.

وتتولّى المحاكم الشرعية وفق قوانينها الخاصة الفصل في النزاعات القضائية التي تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية للمسلمين وقضايا الديّة، كما تنفرد بسلطة القضاء في الأمور المختصّة بالأوقاف الإسلامية. ويتولى المجلس القضائي الشرعي برئاسة رئيس المحكمة العليا الشرعية جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة الشرعيين. واستُحدثت المحكمة العليا الشرعية والنيابة العامة الشرعية ليكون التقاضي على درجتين إضافة إلى محكمة قانون، كما صدر نظام لمكاتب الإصلاح الأسري لتكون أساساً للحلول البديلة للتقاضي من خلال التوفيق والصلح والوساطة.

وتتولّى دائرة قاضي القضاة الإشراف على المحكمتين الشرعيتين الابتدائية والاستئنافية في القدس الشريف، وتلبية احتياجاتها من الكوادر البشرية والتجهيزات الفنية، كما تتولّى المحاكم الشرعية تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة أو المصادق عليها من المحاكم الشرعية. ويتولّى ديوان التشريع والرأي مهمة دراسة مشاريع القوانين ووضعها وتدقيقها وتعديلها وإعادة صياغتها، والمساهمة في تحديث التشريعات وتطوير وإعداد البحوث والدراسات وعقد الندوات والمحاضرات وإبداء الرأي والاستشارات القانونية التي تقدَّم للحكومة التنفيذية.

مؤشرات أبرز البيانات التي تتعلق بالسلطة القضائية لعام 2019

المؤشر	القيمة					
عدد القضاة النظاميين لكل 100 ألف نسمة لعام 2019	9.68					
نسبة القضاة النظاميين المختصّين	%86.7					
نسبة القضاة النظاميين	إناث	%25	ذكور	%75		
عدد القضاة النظاميين	إناث	255	ذكور	767	مجموع	1,022
نسبة أعوان القضاء النظامي	إناث	%47	ذكور	%53		
عدد أعوان القضاء النظامي	إناث	2,271	ذكور	2,556	مجموع	4,827
عدد القضاة الشرعيين	257					
عدد أعوان القضاء الشرعي (ذكور)	1070					
القضايا المفصولة في المحاكم النظامية عام 2019 (ألف)	487					
نسبة الفصل في قضايا المحاكم النظامية	%104.1					
نسبة الإنجاز في قضايا المحاكم النظامية	%85					
القضايا المفصولة في المحاكم الشرعية عام 2016 (ألف)	80					
نسبة الفصل في قضايا المحاكم الشرعية	%98.4					
نسبة الإنجاز في قضايا المحاكم الشرعية	%78.9					
عدد المحاكم النظامية	75					
عدد دوائر الادعاء العام	85					
دوائر النيابة العامة	6					
عدد المحاكم الشرعية (بما في ذلك المحكمة العليا الشرعية ومحكمتا القدس الشرعيتان)	73					

المصدر: وزارة العدل، المجلس القضائي، ودائرة قاضي القضاة.

أهمّ التحدّيات

- غياب الاحترام المطلق لسيادة القانون وتطبيق العدالة والمساواة في جميع نواحي الحياة.
- زيادة العبء القضائي ومحدودية عدد القضاة المتخصصين.
- عدم ملاءمة البنى التحتية للمحاكم لمتطلبات العمل القضائي.
- ضعف الإقبال على الخدمات الإلكترونية من قِبل فئات من متلقّي الخدمة.
- ضعف الإقبال على الحلول البديلة للنزاعات.

التوجُّه الاستراتيجي

- ترسيخ مبدأ سيادة القانون في إطارٍ من الشفافية والمساءلة.
- تعزيز نزاهة واستقلالية القضاء ورفع كفاءته، وتعزيز دولة القانون والمؤسسات.
- رفع كفاءة القضاة وتخصُّصيتهم.
- توظيف التطور التكنولوجي بما يساهم في تبسيط الإجراءات القضائية.
- تطوير البنى التحتية الملائمة للعمل القضائي.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- توفر الدعم المتواصل لقطاع العدالة وللقضاء من أعلى المستويات.
- استعداد الجهات المانحة لاستمرار تنفيذ البرامج والمشاريع التطويرية في القطاع.
- وجود إطار قانوني وتشريعي ملائم.
- وجود بنية تكنولوجية متطورة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): ترسيخ دولة القانون لتحقيق العدالة والمساواة وزيادة ثقة المجتمع بالقانون والالتزام بأحكامه.										
1	مرتبة الأردن في مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمي	38/99	49/126	47/126	45/126	43/126	41/126	المجلس القضائي، وزارة العدل		*
2	مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي من حيث استقلال القضاء	46/144	28/141	27/144	27/144	26/144	26/144	المجلس القضائي	*	*
الهدف المرحلي (1): دعم استقلال القضاء ورفع كفاءة الجهاز القضائي وزيادة فاعليته.										
3	عدد المحاكم/ الغرف المتخصصة (تراكمي)	17	88	88	88	88	88	المجلس القضائي		*
4	نسبة القضاة المتخصصين	%21	%86.70	%86.70	%86.70	%86.80	%86.90	المجلس القضائي		*
الهدف المرحلي (2): تحسين كفاءة الإجراءات القضائية.										
5	مرتبة الأردن في مؤشر إنفاذ العقود الصادر عن البنك الدولي		110/190	100/190	95/190	90/190	85/190	وزارة العدل، المجلس القضائي		*
6	عدد جلسات المحاكمة عن بعد (جلسة)	0	1000	8000	زيادة 10% سنوياً	زيادة 10% سنوياً	زيادة 10% سنوياً	وزارة العدل، المجلس القضائي		*
الهدف المرحلي (3): تطوير العدالة الجزائية لتواكب السياسة الجنائية والمعايير العالمية لحقوق الإنسان.										
7	نسبة تنفيذ أحكام العقوبات المجتمعية إلى إجمالي الأحكام المنفَّذة	0	%44	%50	%53	%56	%59	المجلس القضائي، وزارة العدل		*
الهدف المرحلي (4): رفع القدرة المؤسسية للوزارة والدوائر التابعة لها.										
8	نسبة الموظفين الذين خضعوا للتدريب والتأهيل (تراكمي)	0	%46	%56	%59	%62	%64	وزارة العدل		*
الهدف المرحلي (5): رفع الوعي القانوني لفئات المجتمع المختلفة.										
9	عدد حملات التوعية القانونية المنفَّذة	0	2	4	4	5	6	وزارة العدل		*

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (6): رفع القدرة المؤسسية لدائرة قاضي القضاة.										
10	عدد التشريعات التي ستُستحدَث أو تُعدَّل		0	0	3	0	0	دائرة قاضي القضاة		
الهدف المرحلي (7): تعزيز مساهمة ديوان التشريع والرأي ودوره في إعداد وتطوير التشريعات واستقرارها.										
11	نسبة المتخصصين في مجال إعداد التشريعات وصياغتها	%40	%31	%35	%41	%42	%43	ديوان التشريع والرأي		
12	نسبة المتخصصين في مجال إبداء الرأي في الاستشارات القانونية من الكادر القانوني	%81	%42	%42	%42	%42	%42	ديوان التشريع والرأي		

الإعلام والاتصال

يشهد قطاع الإعلام والاتصال تغيرات متسارعة بسبب التطورات التكنولوجية على عمليات إنتاج المحتوى واستهلاكه. وبشكل عام، يتوجّه المواطنون بشكل متزايد نحو استهلاك المعلومات والمحتوى الإعلامي رقمياً بدلاً من وسائل الإعلام التقليدية. ويتكامل قطاع الإعلام والاتصال مع الصناعات الثقافية والسياحية والإبداعية والتكنولوجية، وبالتالي فإنّ من شأن النهوض بالقطاع أن يُحدث أثراً مباشراً في الاقتصاد الوطني.

إنّ الحالة العامة لقطاع الإعلام تنعكس أيضاً على صورة الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً، من حيث مستوى الحريات والديمقراطية، ومدى حيوية المجتمع وإبداعه، وهو ما يؤثر على قدرة أيّ دولة على جذب استثمارات في مجال الصناعات الإبداعية وصناعة المحتوى والسياحة والفعاليات الدولية أيضاً. ومن المؤشرات الكمّية التي يمكنها أن تقدّم تصوراً عن واقع قطاع الإعلام والاتصال والإنتاج الإعلامي في المملكة:

- عدد المطبوعات الإلكترونية: 129.
- عدد المطبوعات الصحفية: 21.
- عدد الإذاعات (بما فيها المجتمعية): 42.
- عدد المؤسسات الأكاديمية التي تقدم برامج الصحافة والإعلام والاتصال: 7.
- عدد محطات التلفزة: 31.
- عدد مؤسسات الإنتاج والتوزيع الفني: 251.
- عدد مؤسسات تقديم خدمات البث: 6.
- عدد المكاتب المعتمدة لوسائل الإعلام العربية والأجنبية: 36.

أهمّ التحدّيات

- تطوير الإعلام والتواصل الرسمي.

التوجُّه الاستراتيجي

- تعزيز دور الإعلام في خلق حوار بنّاء وترسيخ القيم الديمقراطية

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- الطلب الكبير على المحتوى المحلي المتخصص وذي المصداقية، وكذلك على المحتوى الإعلامي لسوق الصناعات الإعلامية والإبداعية.
- اهتمام عدد من الجهات المانحة بدعم جهود إصلاح الإعلام، لما لذلك من أثر إيجابي على حيوية المجتمع المدني.

النزاهة ومكافحة الفساد

ستستمر الحكومة بجهود مكافحة الفساد بأشكاله وصوره المختلفة، والتصدّي له بكلّ حزم. ولهذه الغاية، عملت الحكومة على تقديم حزمة من مشاريع القوانين الناظمة لعمل المؤسّسات الرقابيّة، يتصدّرها مشروع قانون ديوان المحاسبة، ومشروع قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ومشروع قانون الكسب غير المشروع؛ وذلك بهدف تعزيز دور هذه المؤسّسات، ومنحها المزيد من الاستقلاليّة، وتفعيل دورها في ضبط أيّ محاولات أو ممارسات للتعدّي على المال العام أو تجاوز قيم العدالة والمساواة أو العبث بالمقدّرات الوطنيّة.

مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

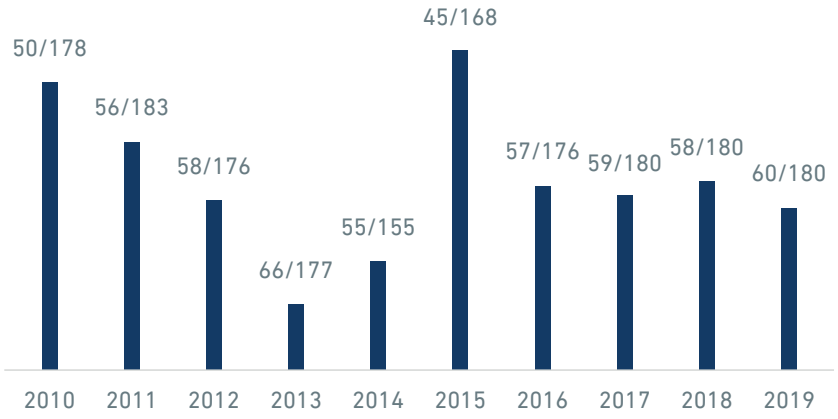

المحور الثالث

التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحوُّل الرقميّ

إنّ النمو المتسارع للتكنولوجيا الرقمية والتطور في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية، وزيادة القدرة على معالجة البيانات والذكاء الاصطناعي , أدت إلى تحولات غير مسبوقة في العملية الإنتاجية، ما أسهم في إحداث تغيرات ثورية في الاقتصاد العالمي. ولا شك أن اتساع نطاق النمو والتطور وما تبعه من تحولات غير مسبوقة في الاقتصاد بمختلف قطاعاته وفي سوق العمل تحديداً كان له الأثر الأكبر على الميزة التنافسية للدول والمؤسسات على حد سواء بوصفها أهم دوافع ومحفزات النمو لمؤسسات القطاعين العام والخاص لضمان وصول المنتجات والخدمات التي تقدمها بكفاءة وفاعلية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها.

ونظراً لضخامة حجم التغيير في الميزة التنافسية التي تضيفها التكنولوجيا الرقمية لمستخدميها، فإن التأخر في الأخذ بها أو ضعف استخدامها سيحد من إمكانية تحقيق المنافع التي توفرها عمليات التحول الرقمي، كالنمو الشامل المستدام، وتحسين الإدارة العامة.

ستتبع الحكومة منهجية واستراتيجية جديدة من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة تتمحور حول المواطن (المؤسسات والأفراد)، وتعتمد بشكل كبير على تجميع البيانات وتحليلها وكذلك بناء بنية تحتية رقمية تحاكي أفضل الممارسات العالمية وقادرة على مواكبة المتغيرات والاستجابة للمتطلبات بشكل سريع، إضافة إلى سد الفجوة في البيئة التشريعية من خلال استكمال العمل على مجموعة كبيرة من السياسات والقوانين والأنظمة وتوفير المنصات المشتركة الممكّنة لعملية التحول، وكذلك تنفيذ التحول الرقمي الكامل في نظام المدفوعات وتفعيل الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني, وتوفير نافذة موحدة للخدمات الحكومية الرقمية والدفع لتكون المنصةَ الرقمية التفاعلية الموحدة والجامعة للخدمات كافة. وستولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا لدعم الاستخدام الأمثل وتطويع التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والجيل الخامس لخدمة هذه الأغراض.

سيعمل التحول الرقمي على التركيز على القطاعات الحيوية مثل الصحة، والتعليم، والعدل، والضمان الاجتماعي، والطاقة، والخدمات المالية، والخدمات العامة والنقل وغيرها من القطاعات تمس حياة المواطنين من أفراد ومؤسسات وتساهم في عملية التنمية، وسيكون ذلك من خلال توفير البنية التحتية الرقمية الممكّنة لتطوير عمل هذه القطاعات باستخدام التقنيات الحديثة التي ستساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الخدمات ودرجة وصولها وكذلك تحليل البيانات لأغراض دعم عملية التطوير واتخاذ القرارات.

ومن أهم المؤشرات التي سيتم بموجبها تقييم الأداء ومراجعة الخطط والاستراتيجيات: نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والتخفيض في النفقات العامة , وخلق فرص العمل, وزيادة الصادرات, وإيجاد الفرص الكافية لدعم التطور في قطاع ريادة الأعمال وزيادة عدد الشركات والأفراد العاملين في هذا القطاع، إضافة إلى المساهمة في محاربة التهرب والتجنّب الضريبي والفساد, وكذلك موقع الأردن في خارطة التحول الرقمي الإقليمي والعالمي.

وسيتم العمل بتشاركية كاملة مع القطاع الخاص وتحويل جميع التحديات إلى فرص استثمارية متوفرة للقطاع الخاص من شركات ورواد أعمال للعمل مع الحكومة في توفير الحلول وبهدف الوصول الأسرع والأفضل لأهداف استراتيجية التحول الرقمي، والاستفادة قدر الإمكان من مشاريع (BOT) ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص (PPP).

وستعمل الحكومة على الاستفادة من الإنجازات السابقة وما تم أتمتته والبناء عليه من خلال الاستراتيجية الجديدة. كما تدرك الحكومة أنّ التحولات الرقمية عمليات طويلة الأمد تتطلب كل مرحلة منها تنفيذ خطوات محددة ضمن قطاع التقنيات الرقمية تستند إلى إجراءات محددة لتنمية المهارات الرقمية للموظفين والمواطنين على حدّ سواء، بهدف دفع عجلة تطوير القطاع العام نحو الأمام، والإسهام في تنمية الخدمات العامة بصورة مستدامة، وتقّر الحكومة أنّ ذلك لا يتأتى من خلال السعي للحصول على مكتسبات سريعة سواء من قبل قيادات التحول الرقمي أو المستفيدين، وإنما من خلال رحلة تحول رقمي تحكمها المصلحة العامة وتحقيق الأهداف المرجوّة.

ويرتكز التحول الرقمي والاقتصاد الأردني بشكل أساسي على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إذ حقق هذا القطاع العديد من الإنجازات ويعدّ بمثابة إنجاز بارز للأردن مدفوعًا بتحرير الأسواق وسن التشريعات والقوانين ذات الصلة والبيئة التنظيمية المناسبة والبنية التحتية الداعمة وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية والاستراتيجية، بما يرفع من مستوى النفاذ وتعزيز الاقتصاد الرقمي، إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يشمله من التقنيات الرقمية الحديثة كالمنصات السحابية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والبيانات المفتوحة 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وفي ما يتعلق بالقوى العاملة فقد ارتفع مستوى التوظيف من 18000 موظف في عام 2016 إلى 21811 في عام 2018. بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات القطاع بما نسبته 10.7 % لعام 2018 وذلك بحسب الإحصائيات المتوفرة. كما ساهم انتشار الأجهزة الذكية بمختلف أنواعها وانتشار الإنترنت في تبني الخدمات الحكومية الإلكترونية وتعزيز التحول الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، تستمر الحكومة من خلال الوزارة بتنفيذ برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني بهدف تسهيل التقاطع بين القطاعات الحكومية المتعددة وسد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية ودعم المبادرات الوطنية التي تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لدعم الاقتصاد الرقمي في المملكة.

وفي ظل محدودية الموارد الطبيعية في الأردن، تم الاعتماد على رأس المال البشري بابتكاراته وإبداعاته المختلفة لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ يتصف المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي وماهر رقمّياً لا سيما أن ما يقارب 35 % من السكان دون سن الخامسة عشرة بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة. وتعدّ هذه سمة لا بد من الاستفادة منها لإنشاء ثقافة رقمية تشجع على تبني التحول الرقمي وريادة الأعمال والابتكار من خلال نشر الوعي وتطوير المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية لدى جميع فئات وشرائح المجتمع، كما أن الاستثمارات في التكنولوجيا الحديثة والاستمرار في عمليات التحول الرقمي بالقطاعين العام والخاص، ستساهم مجتمعة في تقليص المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة ببطالة الشباب.

إلا أنه ما تزال هنالك مجموعة من التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الأردن، مثل ندرة الكفاءات اللازمة، وضعف المهارات، ومحدودية الموازنة، واستقلالية العمل، ولامركزية البيانات، وبيروقراطية الإجراءات خاصة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووجود فجوات في البيئة التشريعية، فضلاً عن التحدي الأهم المتمثل في أمن وحماية المعلومات. وستعمل الحكومة على التعامل مع هذه التحديات بهدف تمكين تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وذلك من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات الخاصة بمعالجة كلٍّ من هذه التحديات وتجاوزها.

وتوضح الدراسات الحديثة الأهمية النسبية للبنية التحتية للاتصالات ذات النطاق العريض على الناتج الاقتصادي القومي على مستوى الأفراد، إذ قدرت نسبة الزيادة بالناتج القومي للفرد في حال توفير خدمات النطاق العريض لكل 10 % من السكان بحوالي 0.5 %، وقد ترتفع هذه النسبة الى 0.62 % في المجتمعات المتقدمة علمياً واقتصادياً، ليتمكن المجتمع بدوره من الاستفادة من خدمات الاتصالات فائقة السرعة ويترجمها إلى زيادة في العائد الاقتصادي.

ومن الآثار الإيجابية للتحول الرقمي، أن ريادة الأعمال الرقمية والابتكار أصبحت من الأبعاد الأكثر ارتباطاً بانخفاض نسبة البطالة، وذلك من خلال دورها في إيجاد الوظائف وتطوير بعض الوظائف الحالية التي تتطلب اكتساب الموظفين مهارات جديدة لإنجاز المهام الحديثة، ما يستدعي إعادة تدريبهم وتأهيلهم أو استبدال من يمتلك هذه المهارات بهم. وهنا تبرز أهمية مواءمة مخرجات القطاع التعليمي مع احتياجات سوق العمل وصقل المهارات الرقمية للخريجين.

وإضافة إلى إيجاد الوظائف المباشرة، فإن عدد الوظائف التي تتيحها التقنيات الرقمية ضخم جداً، إذ تقلل هذه التقنيات تكاليف المعاملات وتزيد فرص الأفراد الذين يواجهون عقبات في العثور على وظائف، وهذا يدعم دمج النساء وسكان المناطق النائية وذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل. فقد أثبتت الدراسات العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والتوظيف من جهة، ومستوى نضوج التكنولوجيا الرقمية من جهة أخرى.

وبالنتيجة، يعدّ تنفيذ الاستراتيجية الممكّن التكنولوجي لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر للأمم المتحدة، إذ إن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي يوفر البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي وفق أحدث التقنيات بما يخدم الأفراد والمؤسسات، والارتقاء بالخدمات الحكومية لجميع الشرائح، والمساهمة في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص والذي يدعو إلى تطوير بنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.

وستعمل الحكومة على دعم عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتسهيل تطوير منظومة ريادة الأعمال في المملكة من خلال العمل على خمسة محاور أساسية هي:

- المهارات الرقمية والريادية: التطوير الشمولي لمهارات الأردن الرقمية والريادية.
- الخدمات الرقمية: تقديم أفضل الخدمات الرقمية.
- الأصول الرقمية: بناء وتطوير البنية التحتية وتوفير الوصول الآمن للبيانات عالية الجودة.
- البيئة التشريعية الممكّنة: مراجعة القوانين والأنظمة وتعزيز الثقة بالبيئة الرقمية.
- الريادة الرقمية والمجتمعية: تهيئة الظروف الملائمة لنمو وازدهار الشركات الناشئة بمختلف أنواعها ومجالاتها.

مراحل العمل

2021-2022: الاستمرار بتنفيذ المشاريع الحالية والانتهاء من الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية وجدولها الزمني، إضافة إلى بناء منظومة مؤشرات الأداء والتقييم. كذلك سيتم تجميع البيانات وتحديد الأولويات بما يخص الخدمات الحكومية بناءً على معايير من أبرزها مدى أهميتها للمواطن وللاقتصاد الوطني، وكذلك الانتهاء من رقمنة المدفوعات والبنية التحتية اللازمة للهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني والبدء بإصدار ذلك للمؤسسات والأفراد، واستكمال العمل على البنية التحتية خاصةً مراكز البيانات ومراكز التعافي والرديفة للبيانات المدعّمة بنظام حماية البيانات والأمن السيبراني. ومن الناحية التشريعية، سيتم إنهاء العمل بقانون المعلومات الوطني وقانون حماية البيانات الشخصية، والمتابعة مع الجهات ذات العلاقة لإجراء الخطوات التشريعية المطلوبة لتفعيل استخدام الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني. كما سيتم طرح عطاء تحويل تطبيق "سند" إلى المنصة التفاعلية الموحدة للخدمات والمعاملات الحكومية. وتشمل خطة العمل خلال هذه الفترة الوصول إلى نسبة 25 % من عملية إصدار الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني، والمساهمة في خلق ما لا يقل عن 10,000 فرصة عمل جديدة مباشرة و5000 فرصة عمل غير مباشرة على نظام الدخل الشهري المستدام من خلال منصات الأعمال الحرة.

2022-2023: الانتهاء من اعتماد تطبيق "سند" كمنصة موحدة للخدمات الحكومية الرقمية، والانتهاء من تقييم ما تم إنجازه من خدمات سابقاً بهدف تحويلها إلى هذه المنصة، ومتابعة إصدار الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني بهدف الوصول إلى نسبة لا تقل عن 40 % بنهاية عام 2022، وإنهاء العمل بمركز البيانات الرديف ونقل المركز الحالي إلى موقعه الجديد، ودعم القطاع الخاص لإطلاق خدمات الجيل الخامس وكذلك إنجاز تجميع البيانات الحكومية في قواعد بيانات مركزية مدعومة بأدوات الوصول للبيانات وتحليلها من خلال منظومات خاصة بربط هذه البيانات وتعظيم الاستفادة منها في عملية البحث والتطوير ودعم اتخاذ القرار، والمساهمة في خلق ما لا يقل عن 10,000 فرصة عمل جديدة مباشرة و5000 فرصة عمل غير مباشرة على نظام الدخل الشهري المستدام من خلال منصات الأعمال الحرة، وزيادة الصادرات بما لا يقل عن 25 %، وتحقيق وفر مالي من خلال عمليات التحول الرقمي في المصاريف التشغيلية وعمليات مراقبة الإيرادات والتجنّب أو التهرب الضريبي أو الجمركي بما لا يقل عن نصف مليار دولار.

2023-2024: الوصول إلى نسبة تتعدى 60 % من إصدار الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني، والوصول إلى خلق ما لا يقل عن 20,000 فرصة عمل، وتحقيق ما لا يقل عن 50 % نسبة نمو في الصادرات وزيادة لا تقل عن 25 % في عدد الشركات، وكذلك الوصول إلى هدف جذب ما لا يقل عن 1.5 مليار دولار من الاستثمارات في عمليات التحول الرقمي أو الفرص المتاحة من خلال عمليات التحول.

2024-2025: الوصول إلى تحقيق مؤشرات الأداء الكاملة، والانتهاء من الخطة الوطنية للتحول الرقمي، ووضع خطة ديمومة المشاريع واستمرارها، ووضع مؤشرات جديدة للأداء للأعوام الخمس اللاحقة.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2020)

المؤشر	2017	2018	2019	2020
إيرادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون دينار)	1478	1543	N/A	
حجم الاستثمار في القطاع (مليون دينار)	150	136	N/A	
حجم صادرات القطاع (مليون دينار)	190	186	N/A	
عدد العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	17672	17698	N/A	
نسبة انتشار الهواتف الذكية (في الأسر الأردنية)	% 90.3	% 89.7	N/A	
مرتبة الأردن في تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (يصدر كل سنتين)		98/193		117/193
نسبة مشتركي الهاتف المتنقّل	% 97	% 85	% 73	
نسبة انتشار الإنترنت	% 65.7	% 76.5	% 89	
حجم البعائث البريدية المتداوَلة (مليون)	16.1	17.3	14.8	
عدد مشغّلي الخدمات البريدية	87	105	127	
عدد المواقع المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	977	977	1597	1871
عدد الخدمات الإلكترونية المفعَّلة على المستوى الوطني (تراكمي)	97	165	295	379

أهمّ التحدّيات

- المهارات الرقمية.
- الفجوات التشريعية.
- الشمول الرقمي.
- الفجوة بين العرض والطلب بما يخص الوظائف.
- محدودية المخصصات المالية.
- إدارة التغيير.

التوجُّه الاستراتيجي

- المهارات الرقمية والريادية: التطوير الشمولي لمهارات الأردن الرقمية والريادية.
- الخدمات الرقمية: تقديم أفضل الخدمات الرقمية.
- الأصول الرقمية: بناء وتطوير البنية التحتية وتوفير الوصول الآمن للبيانات عالية الجودة.
- البيئة التشريعية الممكّنة: مراجعة القوانين والأنظمة وتعزيز الثقة بالبيئة الرقمية.
- الريادة الرقمية والمجتمعية: تهيئة الظروف الملائمة لنمو وازدهار الشركات الناشئة بمختلف أنواعها ومجالاتها.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- مراجعة السياسة العامة للخدمة الشمولية، ومراجعة الأدوار المستقبلية لشبكة الألياف الضوئية الوطنية.
- تبنّي مبدأ حيادية الشبكة (Net Neutrality) في التعامل مع نقل البيانات على الإنترنت، بهدف تمكين الشركات الناشئة والمبتكِرة من تقديم خدمات الاقتصاد الرقمي.
- تطبيق نظام قابلية نقل أرقام الهواتف المتنقلة والثابتة بين المشغّلين (Mobile Number Portability)، لا سيما أن رقم الهاتف المتنقّل أصبح يعدُّ جزءاً من الهوية الرقمية للمستخدم.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- توفر إرادة سياسية داعمة ومجتمع فتي وبنية تحتية للتكنولوجيا.
- مكانة الأردن ودوره المهمّ على الصعيدين الإقليمي والدولي، والميزة التنافسية للمملكة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ارتفاع نسب انتشار واستخدام الهواتف المتنقّلة والإنترنت، والنمو المتسارع لحجم الاقتصاد الرقمي نتيجة للثورة الصناعية الرابعة.

- توفر العنصر البشري المتميز في مجال ريادة الأعمال.
- توجُّه مشغّلي الاتصالات نحو إدخال تقنيات الطاقة المتجددة، الأمر الذي سينعكس في توفير الطاقة.
- مخرجات مؤتمر الاتصالات الراديوية (WRC19) وتوصياته حول توفير حزم ترددية إضافية لخدمات الجيل الخامس ودعم الخدمات الساتلية وخدمات النقل الذكي، والتي ستتيح مجالاً واسعاً لفرص استثمارية جديدة وغير تقليدية في قطاع الاتصالات.
- التوجُّه الحكومي نحو مشاريع السكك الحديدية، والذي سيخلق فرصاً لترخيص خدمات اتصالات راديوية جديدة تتعلق بإدارة النقل والسيطرة والتحكم وتحديد الموقع لمثل هذه المشاريع، وما يترتب على ذلك من استثمار وخلق فرص عمل جديدة في القطاع.
- التتبُّع الإلكتروني لسلاسل التوريد للسلع الحرجة والمدعومة ومدخلات إنتاج الثروة الحيوانية، والذي يشكل فرصاً استثمارية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تنظيم هذه الخدمات وتعميمها.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): اقتصاد رقمي ممكّن للأفراد والمؤسسات ومعزِّز لمنظومة ريادة الأعمال.										
1	إيرادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون دينار)	1433	غير متوفرة	1574	1606	1670	1737	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		
2	حجم صادرات القطاع (مليون دينار)	126	غير متوفرة	188	190	194	198	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		
3	نسبة مشتركي الهاتف المتنقّل	% 147	% 73	% 66	% 66	% 67	% 67	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات		*
4	نسبة انتشار الإنترنت	% 71	% 89	% 73	% 76	% 79	% 83	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	*	
الهدف المرحلي (1): تعزيز المنافسة الفعّالة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.										
5	عدد مشغّلي الخدمات البريدية	40	127	190	210	230	250	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات		*
الهدف المرحلي (2): تشجيع ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة الناشئة.										
6	عدد الشركات/ المشاريع المحتضَنة في حاضنات الأعمال التابعة للوزارة (تراكمي)			12	34	64	99	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		*
7	عدد الشركات/ المشاريع المدعومة للوصول إلى الأسواق (التشبيك) (تراكمي)			20	45	75	110	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		*
الهدف المرحلي (3): تطوير المهارات والكفاءات اللازمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.										
8	عدد محطات المعرفة/ حاضنات الأعمال التي يرعاها القطاع الخاص (تراكمي)	0	14	28	33	38	43	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		*
الهدف المرحلي (4): توفير بيئة جاذبة لاستضافة الخدمات والاستثمار المحلي والأجنبي.										
9	حجم الاستثمار في القطاع (مليون دينار)	286.3	غير متوفرة	137	138	141	145	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
10	عدد العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	16384	غير متوفرة	17875	18250	18798	19738	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	*	
الهدف المرحلي (5): تشجيع التحوُّل الرقميّ.										
11	مؤشر البيانات الحكومية المفتوحة (يصدر كل سنتين)	0.57			0.62		0.67	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		*
الهدف المرحلي (6): تعزيز البنية التحتية اللازمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.										
12	نسبة الجهات التعليمية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	% 29	% 46	% 77	% 77	% 100		وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	*	
13	نسبة الجهات الصحية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	% 36	% 68	% 83	% 83	% 100		وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	*	
14	نسبة الجهات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	% 29	% 52	% 80	% 80	% 100		وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	*	

التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع

يحظى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بأولوية متقدّمة في خطط التنمية المتعاقبة للحكومات انطلاقاً من الدور الذي يؤديه هذا القطاع في عملية التنمية بمفهومها الشامل، إذ أُنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام 1985 لتتولّى من خلال مجلس التعليم العالي رسمَ سياسات القطاع والإشراف على مؤسساته لجعلها منارات إشعاع فكري وتقدم علمي. وأخذت الحكومات على عاتقها تقديم جميع أنواع الدعم للجامعات وكليات المجتمع المتوسطة من خلال الوزارة والجهات ذات العلاقة، لتوفير البيئة الأكاديمية الجامعية الملائمة للبحث العلمي والمشجّعة على تطويره، من أجل مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال، وتوظيفها في الإدارة والبرامج الأكاديمية من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقييم وصولاً إلى تطبيق معايير ضمان الجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي، لضمان مخرجات البرامج الأكاديمية وللمحافظة على نوعية التعليم العالي وجودته لجعل الأردن في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.

وقد تزايد الاهتمام بقطاع التعليم العالي بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من حيث الكمّ والنوع والمحتوى والمضمون والبرامج وأنماط التعليم والتعلم المختلفة، وساهم هذا القطاع من خلال عدد من الجامعات الحكومية والخاصة في تخريج أجيال على سوية عالية من العلم والمعرفة ساهمت في تطوير الاقتصاد الوطني والنهوض به في المجالات شتى، وكان لدخول القطاع الخاص شريكاً في مؤسسات التعليم العالي دورٌ بارز في إحداث نقلة نوعية لهذا القطاع وتحقيق التنمية البشرية في المملكة.

ويبلغ عدد الجامعات في الأردن 29 جامعة؛ 10 رسمية و19 خاصة، من بينها جامعتان تعملان بقانون خاص، وجامعة إقليمية. وهنالك 18 كلية جامعية تمنح درجة البكالوريوس، و44 كلية مجتمع متوسطة رسمية وخاصة تنضوي من حيث الإشراف تحت مظلة جامعة البلقاء التطبيقية.

ومن أجل الارتقاء بنوعية التعليم العالي بمستوياته كافة، قامت الوزارة وشركاؤها في الجامعات ومجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، بالعديد من الإجراءات والبرامج الداعمة خلال السنوات العشر الأخيرة، لتجعل من مؤسسات التعليم العالي صروحاً علمية مميزة مع ضمان جودة مخرجاتها لتلبّي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية. وشرعت الوزارة في عام 2016 بتنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) التي تضمنت محاور رئيسة تتعلق بالمساءلة وتحفيز الجامعات على تحمُّل مزيد من المسؤولية تجاه تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بذلك من تشريعات تضمن الحاكمية واستقلالية الجامعات.

كما يقوم مجلس التعليم العالي بمراجعة وتطوير آلية اختيار أعضاء مجالس الأمناء اعتماداً على الكفاءة والشفافية وتكافؤ الفرص وتعزيز سياسات إدماج النوع الاجتماعي في مجالس القطاع. بالإضافة إلى دعم الجامعات الحكومية بهدف تخفيف العبء المالي عليها وسداد مديونية بعضها وخصوصاً جامعات الأطراف.

ويحرص المجلس على توفير فرص عادلة مبنية على أسس تتمتع بالمساواة للطلبة المؤهلين بناءً على الجدارة والقدرات، من خلال مراجعة سياسات القبول واتخاذ القرارات المناسبة للحد من الاستثناءات غير المبررة ونِسَبها في القبولات الجامعية، وتوسيع قاعدة

المستفيدين من الطلبة من خلال صندوق دعم الطالب، إذ استفاد من القروض والمنح التي يقدمها الصندوق حوالي 43 ألف طالب وطالبة في الجامعات الحكومية وكليات المجتمع المتوسطة في عام 2019.

ويركّز المجلس على محور الجودة من خلال رفع مخرجات الأبحاث العلمية وجودتها ومستوى التدريس والتعلم في أنظمة التعليم العالي وفقاً لأفضل المعايير في الجامعات المتطورة. واتُّخذت خطوات لإنشاء المركز الوطني لاستخدام التكنولوجيا وإدماج مصادر التعليم المفتوح. كما طُوِّر نظام التعليم التقني للنهوض بمستوى هذا التعليم في الجامعات والكليات الجامعية المتوسطة، ورُخِّص لإنشاء خمس كليات جامعية تقنية، وحُوِّلت 3 كليات مجتمع إلى كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس التقني والدبلوم المتوسط ليصبح مجموع الكليات الجامعية 18 كلية. وبموازاة ذلك، جرى توسيع القبول في التخصصات التقنية، وتخصيص مِنَح لكليات المجتمع المتوسطة من أجل استقطاب الطلبة لتخصصات تلبي حاجات سوق العمل، وإعادة تفعيل امتحان الكفاءة الجامعية الذي تعقده هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها للطلبة المتوقَّع تخرُّجهم من الجامعات.

وفي ما يخص محور البحث العلمي والابتكار، أُنشئ صندوق لدعم البحث العلمي في المملكة بموجب المادة (13) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (4) لسنة 2005، والمادة (9) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لسنة 2009 وتعديلاته. وجاء الاهتمام بهذا الجانب سعياً للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي ورفع مساهمة الأبحاث العلمية في زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وقد دُمج الصندوق بالوزارة مؤخراً تحت مسمّى (مديرية صندوق دعم البحث العلمي والابتكار)، إلّا أن واقع البحث العلمي ما زال دون الطموح، إذ لم تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي 0.55 % من الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يستدعي العمل مع الجامعات لتوسيع فرص البحث العلمي النظري والتطبيقي من خلال زيادة مخصصات الصندوق الذي يقوم بدعم المشاريع البحثية المقدَّمة في الجامعات لحل مشكلات الصناعة والتنمية ودعم الباحثين وطلبة الدراسات العليا وغيرها، بحيث تصبح مؤسسات التعليم العالي في المملكة جهات منتِجة للمعرفة والعلم والثقافة والإبداع وليست ناقلةً لها.

وفي هذا السياق، قدّم الصندوق دعماً لأكثر من 404 مشروعاً بحثياً موطَّنة في الجامعات الأردنية والمؤسسات البحثية الوطنية، و596 منحة لطلبة الدراسات العليا المتفوّقين أكاديمياً في الجامعات الحكومية (535 منحة لطلبة الماجستير، و61 لطلبة الدكتوراه). كما دعمَ بحوثاً لرسائل الماجستير والدكتوراة (77 طالباً ضمن برنامج الدكتوراه، و67 ضمن برنامج الماجستير)، وقدّم دعماً سنوياً لإصدار 23 مجلّة علمية متخصصة ومحَكَّمة وموطَّنة في الجامعات الحكومية، ودعماً لـ 105 من المؤتمرات العلمية المتخصصة (وطنية، وإقليمية، ودولية).

ويقدّم الصندوق أيضاً دعماً لمشاريع وأنشطة تنعكس إيجاباً على البحث العلمي في المملكة، من أهمها دعم إنشاء مركز الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للتكنولوجيا النانوية، ودعم اشتراك الجامعات الأردنية في قواعد البيانات العالمية، وتقديم جوائز للباحثين المميزين وجوائز البحث المميز وبرامج دعم المخترعين الأردنيين وتسجيل براءات الاختراع وبرامج مِنَح ما بعد الدكتوراه.

وفي السنوات العشر الأخيرة، بدأ العمل بتطبيق معايير الاعتمادَين العام والخاص ومعايير ضمان الجودة على جميع الجامعات

وكليات المجتمع المتوسطة، وأُقِرَّ الإطار العام للمؤهلات الوطنية، كما أُقِرَّ نظام التصنيف الوطني للجامعات الأردنية في عام 2017 من خلال هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها التي تراقب أعمال مؤسسات التعليم العالي وتقيّم أوضاعها وتتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان نوعية مخرجات برامج أكاديمية ذات نوعية جيدة تلبّي احتياجات السوق.

وتضم الجامعات الأردنية حوالي 107100 عضوَ هيئة تدريس، وحوالي 313200 طالباً وطالبة. ويقدَّر عدد الطلبة في برامج الدراسات العليا بـ 29600 طالباً وطالبة، وتضم كليات المجتمع حوالي 34400 طالباً وطالبة، من بينهم 4840 في الكليات المتوسطة الخاصة. وبلغ عدد الطلبة الوافدين في مؤسسات التعليم العالي الأردنية للفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2020/2019 حوالي 39420 طالباً وطالبة من 114 جنسية.

وتشرف الهيئة وتتابع وتدقق جميع التخصصات المطروحة في الجامعات والكليات الجامعية المتوسطة؛ والتي تشتمل على 96 تخصصاً لبرنامج الدكتوراه، و468 لبرنامج الماجستير، و23 لبرنامج الدبلوم العالي، و723 لبرنامج البكالوريوس.

وأصبحت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، عضواً في مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة الأميركية، والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي. كما انتسبت إلى الشبكة العالمية لمؤسسات ضمان الجودة في التعليم العالي، والرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي، وعقدت اتفاقية مع مجلس اعتماد التعليم الصيدلاني الأميركي ووكالة ضمان الجودة للتعليم العالي.

عدد مؤسسات التعليم العالي الأردنية (2020)

مؤسسات التعليم العالي	القيمة
عدد الجامعات الحكومية	10
عدد الجامعات الخاصة	16
عدد الجامعات ذات الطبيعة الخاصة	2
عدد الجامعات الإقليمية	1
كليات جامعية (دبلوم متوسط، بكالوريوس)	6
عدد كليات المجتمع المتوسطة التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية	14
عدد كليات المجتمع المتوسطة الحكومية	6
عدد كليات المجتمع المتوسطة الخاصة	15
عدد كليات المجتمع العسكرية	7
عدد كليات المجتمع المتوسطة التابعة لوكالة الغوث الدولية	2

إحصائيات تتعلق بالطلبة في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2020/2019

الوصف	القيمة
عدد الطلبة الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة)	283581
عدد الطلبة الملتحقين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة)	29606
إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة)	313187
عدد الطلبة الوافدين لمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2020/2019 (الحكومية والخاصة)	35439
عدد الطلبة الوافدين في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة)	3993
إجمالي عدد الطلبة الوافدين في الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة)	40004
عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة)	10764
عدد الخرّيجين في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2020/2019 (الحكومية والخاصة)	68990
عدد الطلبة الملتحقين في الكليات الجامعية المتوسطة	18968

التعليم العالي في ظل أزمة كورونا

تماشياً مع متطلبات المرحلة في ظل أزمة كورونا وما رشَح عنها من سيناريوهات لتكيُّف قطاع التعليم العالي مع الظروف الراهنة، التي استدعت تعزيز آليات وقنوات التعلم عن بعد ومصادر التعلم المفتوحة، تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لربط برامجها وأهدافها القطاعية والمرحلية بخطط قطاعية نافذة على مستوى المملكة وأخرى مستجدّة ضمن نهج توافقي وتقاطعي في ما بينها لتحقيق الغايات المنشودة.

التوجُّه الاستراتيجي

- ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من التخصصات المرتبطة بمتطلبات التحوُّل الرقميّ.
- إقرار استراتيجية وسياسة العلوم والتكنولوجيا والإبداع (2021-2025) من قِبل الحكومة.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

مساندة الجامعات في مواجهة المعيقات الآتية:

- محدودية خبرة أعضاء هيئة التدريس في تصميم برامج للتعلم عن بعد، وعدم توفر الأدوات اللازمة لذلك.
- عدم توافق معظم المناهج الدراسية مع نمط التعلم عن بعد، وعدم إمكانية تدريس الجانب العملي من المساقات التقنية.
- تزايد مخاطر الاختراقات الإلكترونية.

- ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في ظل منظومة الاقتصاد المعرفي المتغيرة بحكم ارتباطها بأبعاد عالمية متشعبة (اجتماعية، واقتصادية، وصحية).
- البحث عن شراكات تمويلية جديدة في ظل تزايد أعداد المتقدمين للحصول على منح وقروض دراسية، لإتاحة فرص تعليمية متكافئة للجميع، ولتوسعة قاعدة الاستفادة من صندوق دعم الطالب.

البحث العلمي:

- تدني مستوى البنية التحتية للبحث العلمي في الجامعات الحكومية والخاصة.
- عدم ارتقاء مستوى طلبة الجامعات في تطبيق البحث العلمي إلى المستوى المنشود.
- تطوير أنظمة وسياسات التفرغ العلمي والإيفاد والترقية.
- ضعف العلاقة في مجال البحث العلمي والتطوير بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة أخرى.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- توجيه اهتمامات الجهات الداعمة مالياً وفنياً نحو الأولويات الاستراتيجية للقطاع، وبالأخص التعليم التقني والتعليم الإلكتروني، والعمل لزيادة أعداد الطلبة الأجانب واستقطابهم للالتحاق بالجامعات الأردنية وبرامج التعليم عن بعد.
- التشبيك مع القطاع الصناعي وعالم الأعمال لإنشاء حاضنات تكنولوجية وحاضنات أعمال للمشاريع الابتكارية التقنية وربطها بجامعات موزعة في أرجاء المملكة لمتابعة الأفكار الإبداعية والريادية وتطوير الأعمال لإنشاء شركات ناشئة وخلق منتجات تسويقية.
- خلق فرص عمل وفرص استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص، للإسهام في تحقيق أثر اقتصادي على المستوى الوطني من خلال دعم الصناعات المحلية وحلّ المشكلات التي تواجهها، وتوظيف التكنولوجيا والتطبيقات الذكية في القطاعات التي تتطلبها المرحلة الحالية ومرحلة ما بعد أزمة كورونا.
- البدء بمشاريع استثمارية في قطاع التعليم العالي لتوسعة قاعدة الموارد الذاتية للجامعات من خلال التشبيك مع قطاع الأعمال لعقد شراكات ربحية تصبّ في موارد الجامعات.
- خلق تشاركات جديدة ما بين الجامعات والجهات المعنية بموارد التنمية المستدامة في مجالات أساسية، وبالأخص الأمن الغذائي والزراعي والتصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): إعداد كوادر بشرية تلبّي احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية ضمن إطار الجودة والتنافسية.										
1	نسبة عدد المشتغلين إلى إجمالي عدد خرّيجي الجامعات الأردنية	% 30	% 40	% 41	% 42	% 42	% 43	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ديوان الخدمة المدنية		*
الهدف المرحلي (1): مواكبة متطلبات مرحلة التحوُّل الإلكتروني وإدماج التكنولوجيا في منظومة التعليم العالي (التعليم الإلكتروني) بالشراكة مع الجهات الداعمة والقطاع الخاص.										
2	منصة وطنية في الوزارة لدعم أنظمة التعليم الإلكتروني في الجامعات		تأسيس المنصة وربطها بالجامعات	البدء بتشغيل المنصة ضمن مرحلة التجريب	ربط إلكتروني متكامل مع جميع الجامعات بخصوص برامج التعليم عن بعد	مأسسة المنصة	استدامة المنصة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الاقتصاد الرقميّ والريادة		*
الهدف المرحلي (2): تعزيز قاعدة التعليم التقني والتكنولوجي المعاصر في المملكة.										
3	نسبة الزيادة في أعداد الطلبة الملتحقين ببرامج التعليم التقني	% 13.12	% 18	% 21	% 24	% 27	% 30	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البلقاء التطبيقية		*
4	الزيادة في عدد المنح الجزئية لكل لواء للطلبة الملتحقين في برنامج الدبلوم المتوسط في التخصصات التقنية	40	60	65	66	70	73	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		*
5	عدد التخصصات التقنية المستحدثة في مؤسسات التعليم العالي الموائمة لاحتياجات سوق العمل.	3	5	7	8	بحسب مستجدّات في سوق العمل	بحسب المستجدّات في سوق العمل	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها		*
الهدف المرحلي (3): ضمان جودة التعليم العالي في ظلّ المنظومة الاقتصادية والمستجدّات التي طرأت على قطاع الجامعات.										
6	نسبة عدد الجامعات الحاصلة على اعتمادات دولية لبرامجها	% 13	% 20	% 24	% 28	% 32	% 36	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	*	*

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (2): إتاحة فرص تعليمية قائمة على أساس العدالة والمساواة لجميع الطلبة.										
7	نسبة الطلبة المقبولين (استثناءً) في الجامعات الحكومية وفقاً لتخصيصات أسس القبول الموحَّد	% 15	% 28	% 26	% 26	% 26	% 26	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات		*
الهدف المرحلي (1): تمكين الطلبة المؤهلين من الحصول على الدعم المالي الذي يحتاجونه للالتحاق بالتعليم العالي.										
8	نسبة الطلبة الحاصلين على منح وقروض في مرحلة البكالوريوس والدبلوم إلى إجمالي الطلبة المتقدمين للحصول على دعم	% 87.1	% 67	% 80	% 80	% 80	% 80	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		*
الهدف القطاعي (3): تحفيز الجامعات على تحمُّل مزيد من المسؤولية تجاه الإسهام في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.										
9	نسبة تغطية الإيرادات الذاتية للجامعات إلى النفقات التشغيلية المتكررة.	% 67	% 84	% 82	% 84	% 85	% 86	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		*
الهدف المرحلي (1): تعزيز استقلالية الجامعات وتفعيل مفهوم المساءلة.										
10	عدد التشريعات في مجال ضمان الحاكمية واستقلالية الجامعات			2	3	2	0	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلس التعليم العالي/ اللجنة القانونية		*
الهدف القطاعي (4): تطوير مخرجات البحث العلمي في المملكة، وتبنّي أفضل الممارسات، وتعزيز الإبداع والابتكار، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.										
الهدف المرحلي (1): دعم مشاريع الأبحاث العلمية والابتكارية والريادية الموجَّهة لخدمة الأولويات الوطنية التي تحقق استجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة.										
11	نسبة مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي بموجب اتفاقيات شراكة وإنفاذ للتشريعات	% 30	% 35	% 37	% 39	% 41	% 42	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (صندوق دعم البحث العلمي والابتكار)		

البيئة

يواجه الأردن، بسبب قلّة موارده الطبيعية وموقعه الجغرافي، العديد من التحدّيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتتركز التحدّيات البيئية للأردن في مجالات الطاقة والمياه والتصحُّر وإدارة النفايات بأنواعها كافة، وكذلك فقدان التنوع البيولوجي. فالعلاقة بين التنمية المستدامة وجودة البيئة علاقة وطيدة ومباشرة، وفي بلد مثل الأردن، يعاني من ندرة الموارد وخاصة في قطاعات المياه والطاقة والغذاء وعناصر الطبيعة، تصبح الإدارة المستدامة لهذه الموارد الشحيحة عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الإنسانية، إذ إن هذه الإدارة الرشيدة للموارد من شأنها أن تُجنّب البلاد النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث نتيجة نقص الموارد والمنافسة في الحصول عليها.

إن التحدّيات التي تتعلّق بنقص المياه والطاقة والتصحُّر وتدهور التنوع الحيوي وما يفاقمها من تلوث وتغيرات مناخية، ربما تكون أقل خطراً في الراهن من التحدّيات الاقتصادية والسياسية، ولكن آثار هذه التحدّيات تمتدّ زمنياً ويتسع نطاقها بمرور الوقت، بل إنها تصبح أقل قابلية للإصلاح والتعديل بعد حدوثها.

ويُعدّ الأردن من الدول التي تتمتع بتنوع حيويّ غنيّ بسبب موقعه المتوسط بين القارات، ويُقسَم الأردن إلى أربعة أقاليم حيوية جغرافية، تم تصنيف 13 نمطاً نباتياً ضمنها، إذ يمثل كل نمط عناصر نباتية وحيوانية يتميز الكثير منها بأهمية عالمية. وأُنشئت في الأردن شبكة من المناطق المحمية تضم 10 محميات تمثل 3.26 % من مساحة المملكة، كما أُعلنت سبع مواقع مهمة بيئياً في إطار استكمال جهود الحماية بموجب تعليمات المناطق ذات الحماية الخاصة.

وفي مجال إدارة النفايات، صدر القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020، والذي يحدّد أدوار الجهات المختلفة في مجال إدارة النفايات ومسؤولياتها، ويوفر المظلة القانونية لزيادة الاستثمارات المستدامة في قطاع النفايات بجميع أنواعها للحدّ من إلقائها عشوائياً.

ويتوفر في الأردن 20 مكبّاً للنفايات (منها مكبّ للنفايات الخطرة في سواقة)، وقد شهدت المملكة تحسناً ملموساً في مجال جمع النفايات الصلبة، إذ تراوحت نسب جمعها ما بين 70 % و90 %، إلّا أن الكلفة السنوية لإدارة النفايات الصلبة مرتفعة نسبياً. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة تعمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، والتي سيُقلَّص بموجبها عدد مكبات النفايات إلى 10، الأمر الذي سيتيح إمكانية الاستثمار في هذا المجال وتوليد الطاقة من النفايات خلال السنوات المقبلة.

كما وافقت رئاسة الوزراء على استثمار القطاع الخاص المحلي في معالجة النفايات الطبية والصناعية الخطرة عن طريق إنشاء وحدات معالجة متكاملة لهذه النفايات في موقع معالجة النفايات الخطرة بسواقة، علماً أن هذا الموقع يستقبل حوالي 4 آلاف طن سنوياً من النفايات الخطرة المتولدة من أنحاء المملكة كافة.

وفي مجال مواجهة آثار التغير المناخي، يُعَدّ الأردن من الدول المتأثرة بظاهرة التغير المناخي لا المؤثرة فيها، فبحسب تقرير البلاغات

الثالث لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، لم يتجاوز مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في الأردن ما نسبته 0.06 % من إجمالي الانبعاثات الدولية، إلّا أن آثار التغير المناخي واضحة من حيث قلة الأمطار والتصحُّر وانخفاض مخزون المياه الجوفية والسطحية والفيضانات الوميضية وانحسار مستوى البحر الميت.

والتزاماً من المملكة باتفاقية باريس للتغير المناخي، تم الالتزام بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بالتعاون مع القطاعات ذات العلاقة لتخفيض ما نسبته 14 % من الانبعاثات حتى عام 2030 بكلفة إجمالية تقارب 5.7 مليار دولار، منها 1.5 % مساهمات غير مشروطة بتوفر التمويل. ولضمان تنسيق الجهود الوطنية في مواجهة التغير المناخي صدر نظام تغير المناخ رقم (79) لسنة 2019.

ولضمان وجود تنمية مستدامة وشاملة لتحقيق نمو اقتصادي مرن ومستدام، أُطلقت الخطة التنفيذية للنمو الأخضر (2021-2025) التي تتضمن خططاً تنفيذية للقطاعات الستة (النقل، والنفايات، والزراعة، والسياحة، والطاقة، والمياه)، وهي تحتوي على 86 إجراء تتوزع على القطاعات المختلفة؛ على شكل مشاريع استثمارية وإجراءات تمكينية لتحسين بيئة تنفيذ الأعمال والمشاريع الخضراء. وتنسجم الخطة مع أهداف التنمية المستدامة ومع المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بالتغير المناخي، وتساهم في إنجاز الأهداف والمساهمات المذكورة.

ويعدّ قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017 المظلةَ التشريعية المناسبة لإصدار الأنظمة والتعليمات التفصيلية المتعلقة بقضايا حماية البيئة وعناصرها، ويهدف القانون إلى المحافظة على عناصر البيئة ومكوناتها وعلى التنوع الحيوي فيها ومنع تلوثها، والتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الأنشطة الضارة فيها، وإلزام المنشآت التي تمارس أنشطة ذات أثر بيئي باستصدار الموافقات والرخص والتصاريح البيئية وفقاً لتصنيف هذه الأنشطة، ووضع المخالفات البيئية والعقوبات الرادعة للمخالفين لأحكام القانون، بحيث يتم إنفاذ القانون بالتعاون مع الإدارة الملكية لحماية البيئة والسياحة والجهات ذات العلاقة التي تمثل الذراع التنفيذية لوزارة البيئة، ومن خلال المفتشين في المركز والمحافظات.

ولتعزيز التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة، شُكِّل مجلس الشراكة مع القطاع الخاص الذي يضم في عضويته ممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بهدف تقديم النصح والمشورة والاستئناس برأيهم في القضايا البيئية، كما يجري العمل على إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة (بيئة الأردن 2030) لتعكس المستوى الكبير لالتزام الدولة الأردنية وما تمثله من مؤسسات رسمية وأهلية ومحلية بالأجندة العالمية للتنمية المستدامة من خلال العمل بفعالية ضمن المحافل الدولية والاتفاقيات العالمية والخطط المشتركة على مستوى الإقليم والعالم والمتعلقة بتحقيق المستوى المطلوب من حماية البيئة وصون مكوناتها وإدماجها في الخطط التنموية ضمن منظومة الحلول المستدامة.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2014-2019)

المؤشر	2014	2017	2018	2019
نسبة تمثيل الأنظمة البيئية البرية في شبكات المحميات الطبيعية كنسبةٍ من مساحة المملكة (%)		%3		%4
عدد الأنواع المهدَّدة بالانقراض والمستهدَفة ببرامج حماية وطنية		5		5
نسبة النشاطات التنموية المغطّاة بعمليات التفتيش البيئي	%45			%62
عدد خطط الطوارئ البيئية المعتمَدة		6		8
عدد مخالفات الطرح العشوائي للمياه العادمة والزيوت والنفايات الخطرة			70	50
كمية النفايات الخطرة المعالَجة (طن)		40000		44000
نسبة السكان الذين تتمّ مراقبة الهواء المحيط في مناطقهم	%65			%75

أهمّ التحدّيات

- مخاطر التغير المناخي وتأثيرها على مصادر المياه والثروة الحيوانية والزراعة والصحة.

التوجُّه الاستراتيجي

- اتخاذ إجراءات استباقية للحدّ من المخاطر المناخية والوصول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات يضمن موارد مائية وزراعية مستدامة وأنظمة أيكولوجية مزدهرة ومنتجة.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- زيادة نسب التلوث نتيجة النمو المتزايد في قطاعات النقل والطاقة والصناعة، وعدم التقيد بالشروط البيئية.
- تردّي النظم الحيوية وزيادة التصحُّر نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والاعتداءات على الغابات.
- ظاهرة تغير المناخ وآثارها السلبية على القطاعات المختلفة، كالمياه والزراعة والطاقة.
- التبعات السلبية للّجوء السوري على القطاعات كافة.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

لدى الأردن فرصة لتحفيز النمو الأخضر واعتماد تدابير مناخية كجزء من حلّ مستدام لمعالجة مَواطن الضعف المالية والاقتصادية والمناخية في المملكة، وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة التنفيذية للنمو الأخضر (2021-2025) والخطة التنفيذية للمساهمات المحددة وطنياً. ومن ذلك:

- اعتماد سياسة مالية ذكيّة على المستوى المناخي وتعزيز شبكة الطاقة.
- إجراء مزيد من التحليل وتنسيق السياسات لتحقيق أقصى استفادة من إمكانات الأردن في التحول الاقتصادي منخفض الكربون ومعالجة تكاليف هذا الانتقال على المدى القصير. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز الاقتصاد وتؤدي إلى توفير فرص العمل وتقليل الاعتماد على الواردات السلعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحشد التمويل الدولي للمناخ.
- الاستفادة من صناديق التمويل الدولية لتنفيذ مشاريع لمواجهة آثار التغير المناخي، مثل صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف الدولي.
- الاستفادة من الآليات التي تفيد في مشاريع الطاقة المتجددة وتخفيض الانبعاثات مثل (carbon coins) وغيرها من الشهادات ذات العلاقة مثل (International renewable energy certificate).

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): حماية عناصر البيئة واستدامتها.										
1	مؤشر الأداء البيئي العالمي	60/178	48/180		44/180		42/180	وزارة البيئة		*
الهدف المرحلي (1): المحافظة على النظم البيئية.										
2	عدد الاعتداءات على أراضي الغابات والمحميات والمراعي	70	50	24	12	12	12	وزارة البيئة		
الهدف المرحلي (2): التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان.										
3	نسبة النشاطات التنموية المغطّاة بعمليات التفتيش البيئي	%40	%60	%67	%70	%73	%76	وزارة البيئة		
4	نسبة النفايات الصناعية الخطرة المعالَجة	%14	%55	%60	%65	%65	%65	وزارة البيئة	*	
الهدف المرحلي (3): مشاركة القطاع الخاص.										
5	عدد الجلسات التشاورية مع القطاع الخاص لمناقشة فرص الاستثمار في المشاريع الخضراء	2	4	6	7	7	8	وزارة البيئة		
الهدف المرحلي (4): رفع مستوى الوعي العام في مجال البيئة.										
6	عدد الشراكات المنظّمة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في قضايا النوع الاجتماعي في قطاع البيئة	2	5	5	5	7	10	وزارة البيئة		
الهدف المرحلي (5): رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العامة في قطاع البيئة.										
7	درجة رضا متلقّي الخدمة (من 10)	7.8	8.5	8.5	9	9.5	9.5	وزارة البيئة		

المحور الرابع

تحفيز الاستثمار والقطاعات المنتِجة

الصناعة والتجارة

يُعَدّ القطاع الصناعي من أهم الركائز للاقتصاد الوطني والعاملَ الرئيسَ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوليد فرص العمل وتوليد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، إذ تقدَّر مساهمة هذا القطاع الذي يتضمن ثلاثة أنشطة رئيسة (الصناعات التحويلية، والصناعات الاستخراجية، وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها) بحوالي 25 % من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مساهمته غير المباشرة في تشغيل قطاعات اقتصادية أخرى وتنشيطها.

وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الذي طرأ على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2019 (24.1 %) مقارنة بعام 2016 (24.6 %)، إلّا انّ القطاع حافظ على نسبة مساهمته التي تجعله ثانياً في هذا المجال بعد قطاع الخدمات. وكانت الصناعات التحويلية الأعلى إنتاجاً في هذا القطاع، إذ بلغ حجم الإنتاج فيها 5593 مليون دينار، بنسبة مساهمة بلغت 19.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر) بحجم إنتاج 671 مليون دينار وبنسبة مساهمة 2.4 %، ثم إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها الذي حقّق 598 مليون دينار، بنسبة مساهمة 2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء استقرار البيئة الاستثمارية للقطاع الصناعي، فإنّ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من الجهاز المصرفي بلغ حوالي 3.64 مليار دينار في عام 2019، مرتفعاً بنسبة 46 % عمّا كان عليه في عام 2016.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب البطالة، إلّا أنّ القطاع الصناعي ما زال يشهد نمواً في عدد العاملين به، إذ ارتفعت نسبتهم في عام 2019 بمقدار 10.2 % مقارنة مع عام 2016. ويوظف القطاع حوالي ربع مليون عامل، أي ما نسبته 21 % من حجم القوى العاملة في المملكة.

عدد المنشآت والعاملين فيها (2016-2019)

الأعداد	2016	2017	2018	2019
عدد المنشآت	17,966	18,204	17,723	17,392
عدد العاملين	229,107	249,315	254,211	252,505

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وتشكل صادرات القطاع الصناعي أكثر من 90 % من الصادرات الوطنية التي استطاعت الوصول إلى حوالي 140 دولة، وكان قطاع المحيكات والصناعات الجلدية الأكثرَ مساهمةً في الصادرات الصناعية بنسبة 27 %، تلاه قطاع التعدين بنسبة 20.1 %، ثم قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل بنسبة 15.5 %

الصادرات الصناعية (2016-2019) (مليون دينار) ونسبتها من الصادرات الوطنية

القطاعات	2016	2017	2018	2019
الصادرات الصناعية	3,991.7	4,075.2	4,371.3	4,694.6
الصادرات الوطنية	4,396.5	4,474.2	4,674.7	4,992.1
مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الوطنية	%90.8	%91.1	%93.5	%94.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

التجارة في الخدمات

شكّل قطاع الخدمات حوالي 64.1 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2019، مسجّلاً ارتفاعاً بما نسبته 2.3 % مقارنةً مع عام 2018، ويُعدّ قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من بين القطاعات الخدمية.

وفي ما يتعلق بالصادرات والمستوردات الخاصة بقطاع الخدمات خلال الفترة 2014-2019، شهدت الصادرات تذبذباً ووصلت إلى أعلى قيمة لها خلال عام 2019 وبارتفاع نسبته 8.6 % عن عام 2018. كما شهدت المستوردات تذبذباً طفيفاً خلال الفترة نفسها وسجّلت خلال عام 2019 انخفاضاً بما نسبته 0.5 % مقارنةً مع عام 2018. ويُعَدّ قطاع خدمات السفر (خاصةً السفر الشخصي لأغراض صحية وتعليمية) من أهم صادرات المملكة من قطاع الخدمات، إذ شكّل ما نسبته 72.6 % من إجمالي الصادرات الخدمية خلال عام 2019، يليه قطاع النقل (خاصة نقل الركاب) بما نسبته 18.5 %. كما يُعَدّ قطاع خدمات النقل (خاصة الشحن) من أهم المستوردات الخدمية للمملكة، إذ شكّل ما نسبته 53.8 % من إجمالي المستوردات الخدمية خلال عام 2019، يليه قطاع خدمات السفر (خاصة الشخصي لأغراض صحية وتعليمية) بنسبة 30.2 %.

قيمة الصادرات والمستوردات لقطاع الخدمات (2014-2019) (مليون دينار)

العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	5,069.1	4,464.2	4,252.4	4,820.0	5,213.1	5,661.6
المستوردات	3,290.2	3,273.5	3,332.5	3,429.0	3,453.0	3,436.4

المصدر: البنك المركزي الأردني.

وفي ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك، حازَ قطاع الخدمات ما نسبته 21.7 % من حجم التسهيلات الممنوحة لجميع القطاعات، مسبوقاً بقطاع الإنشاءات الذي حاز 25.8 % من إجمالي التسهيلات. وقد ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات خلال الفترة 2014-2019، لتسجّل أعلى قيمة لها خلال عام 2019 بزيادة 6.2 % عن عام 2018.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات (2014-2019) (مليون دينار)

العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خدمات النقل	292.7	259.8	355.8	354.3	328.9	343.1
السياحة والفنادق والمطاعم	571.5	593.1	597.7	619.7	592.1	638.0
خدمات ومرافق عامة	2170.0	3232.0	3296.2	3707.2	3852.9	4269.0
خدمات مالية	539.5	515.2	577.2	632.5	768.2	634.8
مجموع الخدمات	3,573.7	4,600.1	4,826.9	5,313.7	5,542.1	5,884.9

ويساهم القطاع في تشغيل أكثر من 80 % من الأيدي العاملة الأردنية، إذ ارتفعت نسبة مساهمته في هذا المجال من 73 % في عام 2016 إلى 80 % في عام 2020 وبمقدار تغيُّر 7 %، خاصة في قطاعات الإدارة العامة (القطاع العام) وتجارة الجملة والتجزئة والتعليم والتشييد والنقل والتخزين، على التوالي.

التجارة الخارجية

تطوّر حجم التجارة الخارجية للأردن خلال الفترة 2010-2019، إذ شهدت الصادرات الوطنية ارتفاعاً منذ عام 2010 لتسجل أعلى ارتفاع لها خلال عام 2014 (5,163.0 مليون دينار)، ثم انخفضت خلال عامي 2015 و2016 لتصل إلى 4,797.6 مليون دينار و4,396.5 مليون دينار على التوالي، وعاودت الارتفاع خلال عامي 2017 و2018 لتصل إلى 4,504.2 مليون دينار و4,674.7 مليون دينار على التوالي. واستمرت الصادرات الوطنية بالارتفاع خلال عام 2019 بما نسبته 6.8 % مقارنة مع عام 2018، لتسجل حوالي 5,013.1 مليار دينار، وذلك نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

أما السلع المعاد تصديرها فقد شهدت قيمتها تذبذباً خلال السنوات العشر الأخيرة، وسجلت أعلى قيمة لها خلال عام 2016 (963.0 مليون دينار)، لتنخفض في العامين التاليين قبل أن تعاود الارتفاع خلال عام 2019 مسجلةً ما قيمته 909.6 مليون دينار وبزيادة 9.9 % عن عام 2018.

وشهدت المستوردات ارتفاعاً بين عامي 2010 و2014 لتسجّل 16,280.2 مليون دينار، ثم شهدت انخفاضاً خلال الفترة 2015-2019 لتسجل خلال عام 2019 ما قيمته 13,611.0 مليون دينار، متراجعةً بنسبة 5.6 % عن عام 2018. وعليه، انخفض العجز في الميزان التجاري من 8,917.3 مليون دينار خلال عام 2018 إلى 7,688.2 مليون دينار خلال عام 2019.

ولم يحدث أيّ تغيير على مستوى الشركاء الرئيسين من ناحية الصادرات الوطنية، إذ تصدّرت الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق القائمة. فخلال عام 2019 سجلت الصادرات إلى الولايات المتحدة ما نسبته 27.5 % من الصادرات الوطنية، تلتها كلّ من السعودية (11 %)، فالهند (9.9 %)، ثم العراق (8.5 %). وعموماً، تركّزّ حوالي 68 % من إجمالي الصادرات الوطنية لعام 2019 في كلّ من الدول العربية والولايات المتحدة.

مؤشرات التجارة الخارجية للأردن خلال الفترة 2010-2019 (مليون دينار)

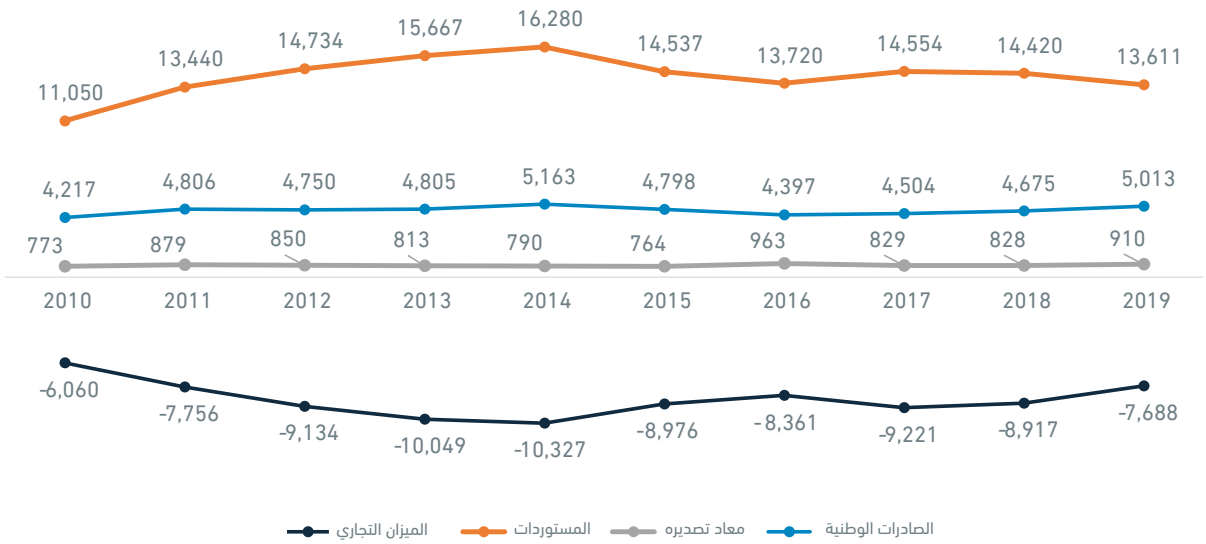

وفي ما يتعلق بالتركيب السلعي للصادرات، ما زالت منتجات الألبسة وتوابعها، والبوتاس الخام، والخضراوات والفواكه، والأسمدة، والفوسفات، والمنتجات الكيماوية غير العضوية، تشكل الهرم الرئيس للصادرات الأردنية، ففي عام 2019 شكّل منتج الألبسة وتوابعها ما نسبته 27.6 % من إجمالي الصادرات الوطنية وبما قيمته 1,384.4 مليون دينار، يليه منتج محضرات الصيدلة 8.7 %، فالبوتاس 8.4 %.

الريادة في الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تلعب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة، إذ تشكل هذه المنشآت أكثر من 97 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الأردن. وتشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى أن هذا القطاع يوظف حوالي 482 ألف عامل، أيْ ما نسبته 58 % من إجمالي العاملين في المنشآت الاقتصادية في المملكة، ومع ذلك فإن مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متواضعة (لا تتجاوز 40 %). ووفقاً لبيانات مسح المنشآت الاقتصادية لعام 2018، بلغ عدد هذه المنشآت 167 ألف منشأة، ما يعكس القدرات التشغيلية لها. وعلى الصعيد القطاعي، شكّلت المنشآت العاملة في القطاع التجاري النسبة الكبرى من إجمالي المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد (بنسبة 56 %)، يلي ذلك القطاع الصناعي باستحواذه على حوالي 13 %.

وقد أُقِرّ تصنيف جديد للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام 2019 يعتمد معيارَي عدد العمال وقيمة المبيعات، ويراعي خصوصية كلٍّ من القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية. ومُنحت المؤسسات المعنية والجهات والدوائر الحكومية مهلةً لمدة عام لتطبيق التصنيف. ففي القطاع الصناعي اعتُمد التصنيف (أقل من 100 عامل، وقيمة مبيعات تقلّ عن 3 ملايين دينار) للمنشآت المتوسطة، و(أقل من 20 عاملاً، وقيمة مبيعات تقل عن مليون دينار) للمنشآت الصغيرة، و(أقل من 5 عمال، وقيمة مبيعات تقل عن 100 ألف دينار) للمنشآت متناهية الصغر. وفي القطاع التجاري: (أقل من 50 عاملاً، وقيمة مبيعات تقل عن مليون

دينار) للمنشآت المتوسطة، و(أقل من 10 عمال، وقيمة مبيعات تقل عن 150 ألف دينار) للمنشآت الصغيرة، و(أقل من 5 عمال، وقيمة مبيعات تقل عن 120 ألف دينار) للمنشآت متناهية الصغر. وفي قطاع الخدمات: (أقل من 50 عاملاً، وقيمة مبيعات تقل عن مليون دينار) للمنشآت المتوسطة، و(أقل من 25 عاملاً، وقيمة مبيعات تقل عن 500 دينار) للمنشآت الصغيرة، و (أقل من 5 عمال، وقيمة مبيعات تقل عن 200 ألف دينار) للمنشآت متناهية الصغر.

وفي ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يتضح أنها لم تتجاوز في أحسن حالاتها ما نسبته 10.0 % خلال الفترة 2016-2019.

المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

نسبة إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص 2016-2019

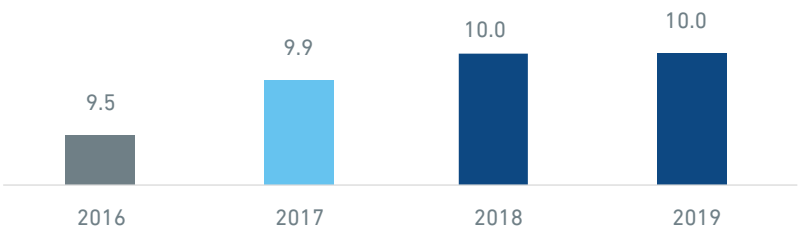

المصدر: البنك المركزي الأردني.

تعزيز الأمن الغذائي وسياسات المنافسة وآليات حماية المستهلك

تسعى الحكومة إلى تعزيز محور التموين في سياسات الأمن الغذائي وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوفرها في الأسواق بالأسعار المناسبة، إذ تقوم بتعزيز المخزون الاستراتيجي من القمح والشعير، وذلك بإيجاد سعات تخزينية إضافية للقمح والشعير والمواد العلفية، بهدف زيادة مدة الكفاية من المخزون لتصل إلى سنتين. ويقوم القطاع الخاص بتوفير المواد الغذائية، وبمدد كفاية مناسبة، إذ تقوم الوزارة بعمليات الرقابة والتفتيش على المنشآت الاقتصادية والأسواق، وتعمل في الوقت نفسه على تطوير نظام الرقابة على الأسواق وتعزيز الشفافية في التحري عن المخالفات، لضمان جودة المنتجات باعتماد مواصفات قياسية أردنية. كما يشكل قانون المنافسة ضمانة لحماية المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الحد من سطوة المؤسسات التي تتمتع بوضع مهيمن في السوق ومنعها من الممارسات التي تؤدي إلى التدخل في آليات السوق ومستوى الأسعار، كالمغالاة في الأسعار والسعي لاحتكار السلع، وذلك دون التأثير على التجارة والتنمية. ولتوفير الحماية المثلى للمواطنين من خلال توفير السلع بمواصفات وجودة عالية وأسعار مناسبة، تؤدي المؤسسة المدنية الاستهلاكية دورها في إيجاد توازن واستقرار سعري وكمّي ونوعي للمواد الغذائية والاستهلاكية.

أهمّ التحدّيات

- تدني الميزة التنافسية للمنتج الأردني من حيث السعر والنوع.
- انخفاض القيمة المضافة للعديد من الصناعات والمنتجات.

التوجُّه الاستراتيجي

- تشجيع قيام الشركات الناشئة واستمرارها.
- تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في الصناعات الغذائيّة والدوائيّة والمعدّات الطبيّة من خلال تعزيز إمكاناتها الإنتاجية وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحليّة والخارجيّة.
- زيادة وتنويع الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الحالية والجديدة.
- مراجعة هيكل التعرفة الجمركية بما يحقق التوازن ما بين الإيرادات الحكومية ودعم الصناعات المحلية وتنشيط الحركة التجارية.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- النفاذ إلى الأسواق المحلية والأسواق الدولية، وخصوصاً للمشاريع المتوسطة والصغيرة، إذ لا تتعدى الصادرات المباشرة لهذه المشاريع ما نسبته 7.6 % من إجمالي مبيعاتها في قطاع الصناعات التحويلية و0.9 % من إجمالي مبيعات قطاع الخدمات.
- عدم رغبة الشركات المتوسطة والصغيرة في الدخول إلى الاقتصاد الرسمي وإضفاء الطابع الرسمي على أعمالها، فبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يشكل القطاع غير الرسمي حوالي 26 % من الاقتصاد الأردني، ما يضعه في المنتصف بين الدول العربية.
- محدودية استفادة القطاع الصناعي من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقّعها الأردن مع الشركاء التجاريين.
- ارتفاع كلف الإنتاج مقارنة مع الدول المجاورة، وبشكل خاص ارتفاع كلف الطاقة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): زيادة تنافسية قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار، وتعزيز الأمن الغذائي.										
1	معدل نمو صادرات الصناعات التحويلية كنسبةٍ من الصادرات الوطنية	% -1.4	% 0.76	% 1.56	% 1.56	% 1.56	% 1.56	وزارة الصناعة والتجارة والتموين		
2	معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي	% -2.08	% -1.03	2.06%	% 2.06	% 2.06	% 2.06	وزارة الصناعة والتجارة والتموين		
الهدف المرحلي (1): تعزيز النمو للقطاعات الاقتصادية.										
3	عدد الشركات التي تم تقديم الدعم لها	_	91	173	173	173	150	وزارة الصناعة والتجارة والتموين، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية		
الهدف المرحلي (2): زيادة الصادرات الوطنية.										
4	عدد الشركات التي تم تقديم الدعم لها لغايات التصدير	_	122	182	182	112	30	وزارة الصناعة والتجارة والتموين، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، غرف الصناعة والتجارة، شركة بيت التصدير		
الهدف المرحلي (3): تعزيز الأمن الغذائي وسياسات المنافسة وآليات حماية المستهلك.										
5	عدد أسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية المستحدثة أو التي تم تحديثها (العدد التراكمي: 68 سوقاً)	67	67	68	68			وزارة الصناعة والتجارة والتموين		
6	عدد مستودعات تخزين الأعلاف التي سيتم إنشاؤها (تراكمي)	39	52	56	56			وزارة الصناعة والتجارة والتموين		

بيئة الأعمال والاستثمار

يولي الأردن موضوعَ تطوير بيئة الأعمال والاستثمار اهتماماً خاصاً بوصف هذا الموضوع ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية وعاملاً داعماً للجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخفض نسب البطالة، وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات في هذا المجال.

فقد وُضعت مبادرات وسياسات تهدف إلى جعل الأردن من بين أفضل الدول التي توفر بيئة استثمارية متطورة، وذلك من خلال مأسسة عملية صنع القرار لجميع القضايا المتعلقة بالاستثمار وتطوير المشاريع في المملكة، بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمار المحلي وتمكينه، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وخفض مستويات البطالة ودفع عجلة النمو وتنمية الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى تحديد أولويات الحكومة من حيث دعم القطاعات الصناعية والخدمية وتحديد الآليات المناسبة لرفع تنافسيتها وتعزيز نموها وزيادة عوائدها.

كما تمّ إقرار حزمة من التشريعات الناظمة للبيئة الاستثمارية، وتوفير البنية التحتية من خلال تأسيس المناطق التنموية والحرة، وإبرام مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في الإطار الثنائي ومتعدد الأطراف، بالإضافة إلى التحضير لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الإطار التشريعي المؤسسي والتنظيمي والرقابي الجاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية المباشرة.

تدفُّق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2011 - حزيران 2020) /مليون دينار

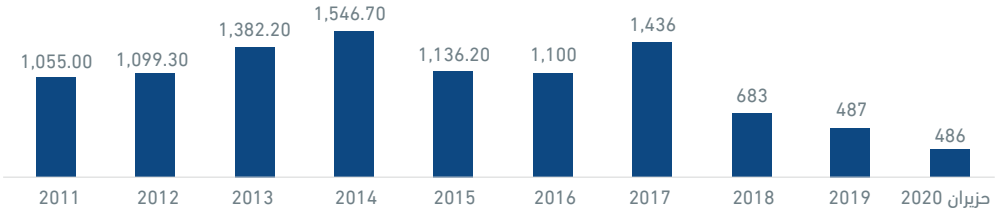

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين الثاني 2020.

وفي إطار الجهود المستمرة لتطوير بيئة الأعمال والاستثمار، وضعت الحكومة إطاراً للتعامل مع حالات الإعسار، وإنفاذ معلومات الائتمان، وضمان الحقوق على الأموال المنقولة، وتنفيذ أتمتة الخدمات الحكومية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال. إذ اختير الأردن من بين الدول الثلاث الأولى الأكثر تحسيناً لمناخ الأعمال وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2020) الصادر عن مجموعة البنك الدولي. فقد تقدَّم الأردن 29 مرتبة على مؤشر التقرير بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي نفّذها عام 2019 ليرتقي إلى المركز 75 من بين 190 اقتصاداً في ترتيب البلدان على مؤشر التقرير.

وينبغي في هذا السياق الإشارة إلى أهمية الانفتاح على القطاع الخاص، وتعزيز التشاركية، وتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار، عبر تعزيز ثقة المستثمرين، وتفعيل النافذة الاستثمارية، بالإضافة إلى تبني سياسة التحسين المستمر لتطوير التعليمات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاستثمارية، ومتابعة الأعمال والخطط التنفيذية للمطوِّرين الرئيسين في المناطق التنموية والحرة.

حجم الاستثمارات المتقدمة للاستفادة من قانون الاستثمار (2011 - أيلول 2020) /مليون دينار

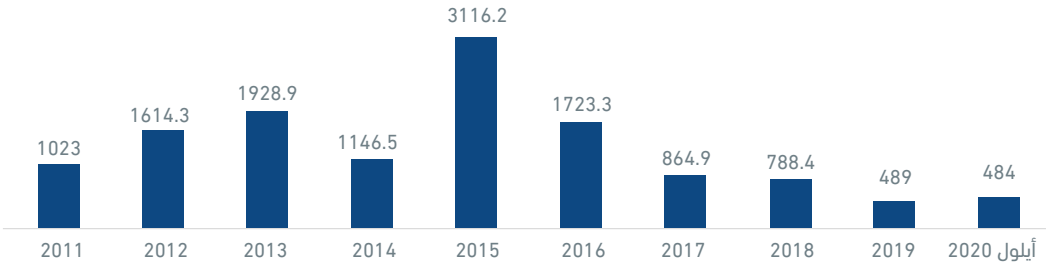

المصدر : هيئة الاستثمار، تقرير الأداء الشهري، تشرين الأول 2020.

أهمّ التحدّيات

- ضعف الميزة النسبية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- جذب المزيد من الاستثمارات النوعية التي تعمل على زيادة الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني، وتخلق فرصَ عملٍ جديدة وفرصاً تصديرية جديدة.

التوجُّه الاستراتيجي

- تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، ومواصلة جذب الاستثمارات.
- جذب الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية الكبرى، وإنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية في مناطق المملكة كافة.
- خلق بيئة تنافسية جاذبة ومحفّزة للاستثمار المحلي والأجنبي ولممارسة الأعمال في القطاعات المختلفة.
- إنشاء صندوق سيادي استثماري، تساهم فيه الحكومة وصناديق استثماريّة خارجيّة، ويكون مفتوحاً للمغتربين الأردنيين؛ لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- ضعف الإطار المؤسسي لبيئة الأعمال وتمكين الاستثمارات.
- محدودية صلاحيات مفوضي النافذة الاستثمارية.
- آثار الأزمات العالمية المالية والصحية، وضعف التمويل، وارتفاع كلف الإنتاج والتشغيل.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- دعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية (دعم كلف الإنتاج).
- توزيع الاستثمارات في محافظات المملكة.
- تبنّي أفضل الممارسات الخاصة بجذب الاستثمار (تبسيط الإجراءات، وبناء القدرات،...).
- إيجاد السياسات والإجراءات التي تضمن تحسُّن مرتبة الأردن في التقارير الدولية.
- تطوير البنى التحتية للمناطق التنموية.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): توفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.										
1	التصنيف في مؤشر التنافسية العالمي	64/144	70/141					وزارة التخطيط والتعاون الدولي	*	
2	التصنيف في تقرير ممارسة الأعمال	119/189	104/191	75/191				وزارة التخطيط والتعاون الدولي	*	
الهدف المرحلي (1): جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتمكينها.										
3	حجم الاستثمارات داخل المناطق التنموية (مليون دينار)	80	205	250	300	350	400	هيئة الاستثمار		
الهدف المرحلي (2): تحسين بيئة الأعمال وتطويرها وزيادة تنافسيتها.										
4	تصنيف مؤشر الحصول على الائتمان	185	4					هيئة الاستثمار	*	
الهدف المرحلي (3): تسهيل الإجراءات على المستثمرين (مشروع رحلة المستثمر).										
5	إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم الخدمات المتكاملة	_		1	1	1		وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		

الزراعة

على الرغم من التحدّيات التي يواجهها قطاع الزراعة، يحتاج الأردن إلى البناء على ميزته التنافسية في قطاع الأغذية الزراعية وتحقيق إمكاناته غير المستغَلّة في تصدير الفواكه والخضراوات ذات القيمة العالية، وبالتالي تعزيز الوظائف والاستثمارات والآثار المضاعفة وعائدات التصدير. في الوضع الراهن تسود الممارسات الزراعية غير الفعالة، واللوجستيات غير الكافية، والتجهيز والتصدير غير الفعّالين. والهدف من السياسة العامة هو الانتقال من هذا الوضع إلى مكاسب مربحة، وذلك بخلق قيمة اقتصادية أكبر من دون اضطرار إلى زيادة استخدام المياه. فهناك حاجة إلى حوافز لتجريب وتوسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة، مثل الزراعة المائية، والتحول نحو المحاصيل عالية القيمة التي تتسم بكفاءة استخدام المياه.

وعلى الرغم من أن الزراعة تمثل 5.6 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، فإن سلسلة القيمة الزراعية الغذائية تمثل 15-20 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظّف أكثر من 15 % من السكان النشطين في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، توظّف الزراعة 52 % من النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية.

ويعاني هذا القطاع من الأداء الضعيف، وكذلك من استخدام موارد مائية شحيحة للمحاصيل ذات القيمة المنخفضة والمستهلكة للمياه التي لا تحقق قيمتها الكاملة في الأسواق الدولية بسبب سوء عمليات ما بعد الحصاد والخدمات اللوجستية. وتشير تقديرات البنك الدولي (2018) إلى أن الأردن يحقق 50-60 % فقط من إمكاناته التصديرية للفواكه والخضراوات، وإلى أن لديه إمكانات تصديرية غير مستغَلّة تزيد على مليار دولار سنوياً.

أ- الموارد الأرضية والاستغلال الزراعي

تشكّل مساحة أراضي الزراعة المطرية 8.9 مليون دونم من إجمالي مساحة المملكة البالغة حوالي 89 مليون دونم. وجزءٌ من هذه الأراضي يقع (داخل التنظيم) للاستخدامات السكنية (2.47 مليون دونم)، وجزء أقل (1.049 مليون دونم) يندرج ضمن أراضي الحراج. وفي عام 2018 بلغت مساحة الأراضي المزروعة 2.12 مليون دونم؛ تعادل 23.6 % من مساحة الأراضي المطَرية و2.4 % من إجمالي المساحة.

ب- الإنتاج الزراعي

شكّلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية حوالي 2.4 % في عام 2008، وارتفعت إلى 5.6 % عام 2018. وحقّق القطاع الزراعي الاكتفاء الذاتي في عدد من منتجات الخضراوات والفواكه ولحوم الدواجن وزيت الزيتون وبيض المائدة، إلّا أن الأردن ما زال يعتمد على المستوردات لتوفير الكثير من المنتجات، كالقمح والشعير واللحوم الحمراء.

ج- الصادرات الزراعية

يشكّل القطاع الزراعي جزءاً مهماً من قطاع الصادرات والميزان التجاري، إذ تشير إحصائيات التجارة الخارجية للمملكة إلى أن القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية بلغت 602.6 مليون دينار في عام 2008 مشكّلةً ما نسبته 13.6 % من إجمالي الصادرات الوطنية، وأن الصادرات الزراعية ارتفعت إلى 720.7 مليون دينار في عام 2018 مشكّلةً حوالي 15.4 % من إجمالي الصادرات، وأن الأسواق العربية تشكّل حوالي 90.5 % من سوق الصادرات الزراعية الأردنية.

د- العمالة الزراعية

يتسم القطاع الزراعي بخصوصية أبعاده الاقتصادية والاجتماعية في الريف، إذ بلغ إجمالي فرص العمل في القطاع حوالي 210 ألف فرصة عمل، تُوفّر مصدرَ دخل لحوالي 118 ألف أسرة في الأرياف والبوادي من خلال العمالة الأسرية في القطاع. أما العمالة المستأجرة بأشكالها كافة، فتستفيد من 91 ألف فرصة عمل، تتوزع على العمالة الدائمة التي تشكل 15 % (31 ألف فرصة عمل)، والعمالة الموسمية التي تشكل 3 % (6.6 ألف فرصة عمل)، والعمالة العرضية التي تشكل 26 % (53.4 ألف فرصة عمل). ويبلغ عدد فرص العمل التي تشغلها النساء ضمن العمالة المستأجرة حوالي 18.5 ألف فرصة، أي ما نسبته 20.2% تقريباً من إجمالي العمالة المستأجَرة في القطاع.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع في عامَي 2014 و2019

المؤشر	القيمة 2014	القيمة 2019
مساحة الأراضي الزراعية المستغَلّة (مليون دونم)	2.74	2.12
مساحة الأراضي الزراعية المغطّاة بالحراج (ألف دونم)	906	935
القيمة المضافة للقطاع الزراعي (مليون دينار)	845	1552
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.9	4.9
قيمة الصادرات الزراعية (مليون دينار)	1060.3	741.2
قيمة صادرات الخضراوات الطازجة (مليون دينار)	427.6	158.8
قيمة صادرات الفواكه الطازجة (مليون دينار)	103.9	91.6
إجمالي فرص العمل في القطاع الزراعي (ألف فرصة)	162	210
إجمالي العمالة العائلية في القطاع الزراعي (ألف فرصة)	114	118
إجمالي العمالة المستأجرة في القطاع الزراعي (ألف فرصة)	56	91
إجمالي العمالة المستأجرة الأردنية في القطاع الزراعي (ألف فرصة)	15.9	28.7
إجمالي العمالة المستأجرة الوافدة في القطاع الزراعي (ألف فرصة)	40.1	62.7
فرص العمل المستأجرة التي تشغلها النساء في القطاع الزراعي (ألف فرصة)	9.4	18.5
الطاقة الاستيعابية لمختبرات الثروة النباتية (ألف فحص)	16	20
الطاقة الاستيعابية لمختبرات الثروة الحيوانية (ألف فحص)	16	18

أهمّ التحدّيات

- عدم تنوع النمط الزراعي، وضعف تنافسية القطاع في الأسواق الخارجية.
- تعاظم المخاطر الزراعية الناجمة عن التغيرات المناخية، وتذبذب معدلات هطول الأمطار، والتراجع المستمر في الأراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني.

التوجُّه الاستراتيجي

- تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، والنهوض به باستخدام التقنيات الحديثة لتنويع الإنتاجية وفتح أسواق تصديرية جديدة وتعزيز الأمن الغذائي.
- إنجاز "الخارطة الزراعيّة" بالاعتماد على الكفاءات الوطنيّة كأداة لتقييم قدرة الموارد الأرضيّة وملاءمتها للزراعة في حدود أراضي الخزينة، بغية استثمار هذه الأراضي لغايات التوسّع في الرقعة الزراعيّة، وتمكين الشباب المتعطلين عن العمل وتشغيلهم في كل المحافظات.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق، وخاصة مستلزمات الإنتاج والنقل والطاقة.
- عدم كفاية الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في الزراعة، واستغلال كلّ من المحطات الزراعية لإنشاء المشاريع الريادية والزراعات التصديرية، وأراضي الخزينة لزيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية والمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.
- إنشاء الصناعات الزراعية المعتمِدة على المنتَجات المحلية من خلال الزراعات التعاقدية.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تنظيم وإعادة هيكلة القطاع الزراعي للوصول إلى قطاع مهني ومنظّم.										
1	نسبة العمالة الزراعية الأردنية إلى مجموع العمالة الأردنية	% 1.53	% 1.70	% 1.65	% 1.65	% 1.66	% 1.67	وزارة الزراعة	*	*
الهدف المرحلي (1): تطوير الخدمات الحكومية الزراعية.										
2	عدد الخدمات الزراعية الحكومية التي تم إدامتها وتشغيلها		43	43	43	43	43	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (2): تنظيم التعاونيات الزراعية.										
3	زيادة عدد الجمعيات الزراعية الفاعلة		50	205	256	320	400	المؤسسة التعاونية الأردنية		*
الهدف المرحلي (3): المحافظة على التنوع الحيوي وتطوير النظم الأيكولوجية.										
4	مساحة الأراضي الزراعية المغطّاة بالحراج (ألف دونم)	906	935	925	927.1	930	933	وزارة الزراعة	*	*
الهدف القطاعي (2): تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والاتصالات في قطاع الزراعة.										
5	زيادة حجم التكوين الرأسمالي السنوي الثابت بنسبة 30 %		8.8	10	15	20	25	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (1): تطوير نُظم الإنتاج النباتي والحيواني.										
6	عدد المبادرات المنفذة سنوياً لتطوير نُظم تكنولوجيا الإنتاج النباتي والحيواني			483	507	533	559	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (2): تعزيز بحوث استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.										
7	عدد البحوث التطبيقية التي تم تنفيذها في مجال استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة		14	14	14	14	14	المركز الوطني للبحوث الزراعية		*

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (3): زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي، والاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي.										
8	زيادة قيمة الإنتاج الزراعي (مليون دينار)		2691	3174	3335	3496	3657	وزارة الزراعة		*
9	معدل نمو قيمة الصادرات الزراعية سنوياً		% 2	% 2.5	% 2.5	% 2.5	% 2.5	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (1): المحافظة على الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها.										
10	زيادة عدد الحيوانات المحصّنة ضد الأمراض الوبائية (مليون جرعة)		9.3	9.5	9.7	9.9	10.1	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (2): المحافظة على الثروة النباتية وزيادة إنتاجيتها.										
11	مساحة حملات مكافحة الآفات الزراعية ودودة الزرع		85000	102000	122400	146880	176256	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (3): تطوير الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجيتها.										
12	زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي تم تطويرها وزيادة إنتاجيتها (دونم)		3000	3150	3307	3472	3645	وزارة الزراعة		*
13	نسبة نمو الناتج المحلي الزراعي	% 18	% 5.2	% 22.3				وزارة الزراعة	*	*
الهدف المرحلي (4): تعزيز تمويل الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.										
14	زيادة عدد مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني التي تم تمويلها		4704	5021	5338	5754	6188	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (5): تعزيز البحوث الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية.										
15	زيادة عدد البحوث الزراعية التي تم تنفيذها لزيادة الإنتاج والإنتاجية		11	9	9	9	9	وزارة الزراعة		*

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (4): تمكين صغار المزارعين وفقراء الريف من الوصول للتمويل.										
16	زيادة عدد مشاريع التنمية الريفية لصغار المزارعين وفقراء الريف لتصل إلى 6200 مشروع سنوياً في عام 2025		4382	4530	4716	4948	5238	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (1): تعزيز دخول صغار المزارعين والأسر الريفية.										
17	زيادة عدد المزارعين والأسر المستفيدة من المشاريع الصغيرة		592	740	926	1158	1448	وزارة الزراعة		*
الهدف المرحلي (2): تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة لصغار المزارعين وفقراء الريف.										
18	عدد المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها		3790	3790	3790	3790	3790	وزارة الزراعة		*
19	قيمة التسهيلات الائتمانية المقدَّمة للقطاع الزراعي (مليون دينار)	266	336.5	305	310	315	320	وزارة الزراعة	*	*

السياحة والآثار العامة

تعدّ السياحة من أبرز الصناعات التنموية في الأردن نظراً للدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويتسم هذا القطاع بكونه محرّكاً رئيساً للكثير من القطاعات الاقتصادية، مما يجعله رافداً مهمّاً للاقتصاد الوطني، إذ وصل الدخل السياحي لعام 2019 إلى حوالي 4.11 مليار دينار وبزيادة تقدَّر بـ 10.2 % عن عام 2018، وبلغت نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي 13 %.

ويرتبط قطاع السياحة بعدد من القطاعات؛ كالتجارة، والبنوك، والنقل، والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والتأمين. وهو يوفر الآلاف من فرص العمل؛ فقد وصل عدد العاملين فيه إلى أكثر من 53 ألفاً في عام 2019 (عمالة مباشرة)، ولا تتجاوز نسبة العمالة الأجنبية المباشرة فيه 18 %.

ويمثل هذا القطاع مصدراً لجذب العملات الأجنبية في الاقتصاد الوطني، إذ يشكل الدخل السياحي 17 % من مدفوعات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مما يساهم في تعزيز احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية. كما يحقق النشاط السياحي إيرادات مباشرة للدولة من خلال رسوم الدخول إلى المواقع السياحية، ورسوم التأشيرات، وضريبة المغادرة، وضريبة القيمة المضافة المحصَّلة من الفنادق، وضريبة الدخل والمبيعات على الفنادق والمنشآت السياحية. فضلاً عن ضريبة الدخل والمبيعات من النشاطات غير المباشرة للسياحة، إذ وصل عدد زوار المملكة من الجنسيات المختلفة إلى 5.9 مليون زائر في عام 2019، من بينهم 4.5 مليون سائح مبيت، ووصل عدد سياح المجموعات السياحية إلى 888 ألف سائح.

ويعدّ قطاع السياحة في المملكة من أكثر القطاعات جذباً للاستثمارات الكبرى، إذ سيشهد القطاع خلال السنوات المقبلة العديد من المشاريع والاستثمارات في عدد من المحافظات، والتي تشمل إنشاء فنادق ومراكز مؤتمرات ومدن للتسلية والترويح، الأمر الذي يعزّز أهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني. فضلاً عن أن السياحة تحفز الاستثمارَ في البنى التحتية وتأهيل البيئة الطبيعية والآثار والتراث الحضاري والثقافي، وتساهم بالتالي في المحافظة على الكنوز الأثرية والطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية.

وتمثّل الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص المحركَ الرئيس في تنمية القطاع وتطويره، ويتجسد ذلك في استراتيجية قطاع السياحة (2021-2025) التي صاغها ممثلو الفعاليات والأنشطة السياحية والخبراء بالاشتراك مع القطاع العام. وتهدف الاستراتيجية إلى أن يصبح الأردن وجهة تقدم للزوار تنوعاً وتميزاً في التجارب السياحية على مدار العام، وتعزيز تجربة السائح من خلال التطوير والإبداع في المنتجات السياحية بما يعكس تنوع المقومات السياحية وغناها، وتعزيز مكانة السياحة والترويج لها في الأسواق العالمية لجذب الزوار ذوي العائد المرتفع على مدار العام، وخلق بيئة تشجيعية داعمة تعزّز طاقات القطاع الخاص -بوصفه محركاً للتنمية- في قطاع السياحة.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2019)

البند	2017	2018	2019
إجمالي أعداد القادمين للمملكة (مليون)	4.2	4.9	5.9
الدخل السياحي (مليون)	3.3	3.7	4.1
عدد الفنادق	595	588	604
عدد الغرف الفندقية (ألف)	29.3	29.9	30.3
نسبة إشغال الغرف (%)	36.1	40.3	40.8
عدد العاملين في القطاع السياحي (ألف)	51.3	51.5	53.5
عدد الذكور العاملين في القطاع (ألف)	46.5	46.7	48.8
عدد الإناث العاملات في القطاع (ألف)	4.8	4.8	4.7
عدد المكاتب السياحية	898	905	908
عدد المطاعم السياحية	979	991	1031
عدد متاجر التحف الشرقية	305	315	314
شركات النقل السياحي	8	8	11
عدد المواقع الأثرية المسجّلة على قائمة التراث العالمي	5	5	5
عدد السياح ضمن المجموعات السياحية	467.5	603.9	887.5

أهمّ التحدّيات

- تضرُّر قطاع السياحة بشكل كبير، وتوقُّعات بعدم تعافيه في المستقبل القريب.

التوجُّه الاستراتيجي

- تطوير المواقع السياحية وتأهيلها، وبما يحافظ على المنشآت السياحية ويضمن استمرار فرص العمل في القطاع.
- تنويع المنتج السياحي وتطويره ليشمل السياحة الداخلية، والسياحة الدينية، والسياحة العلاجية، وسياحة المغامرة، والأنشطة الخارجية.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- ضعف المنتج السياحي وارتفاع كلفته.
- تداخُل الصلاحيات والمهام بين الجهات ذات العلاقة بالقطاع.
- ضعف مخرجات التعليم السياحي وعدم تلبيتها لاحتياجات سوق العمل.
- ضعف الترويج السياحي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): النهوض بالمنتج السياحي الأردني والخدمات ليكون الأردن وجهة سياحية منافسة إقليمياً وعالمياً.										
1	الدخل السياحي (مليار دينار)	3.1	4.1	3.3	4.5	4.8	5.1	وزارة السياحة والآثار	*	
2	عدد السياح (مليون سائح)	3.9	4.9	3.5	4.6	4.8	5	وزارة السياحة والآثار	*	
الهدف المرحلي (1): إعادة تعافي القطاع ومتابعة أثر فيروس كورونا على القطاع السياحي.										
3	حجم المنح والتسهيلات والقروض البنكية والإعفاءات المقدَّمة (دينار)	-		قيد الدراسة	قيد الدراسة			وزارة السياحة والآثار		
الهدف المرحلي (2): تطوير البنية التحتية والخدمات للمواقع السياحية.										
4	علامة الأردن في تنافسية البنية التحتية للمواقع السياحية (WEF)	% 59	% 54	% 60	N/A	% 65	N/A	وزارة السياحة والآثار		
الهدف المرحلي (3): مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لقطاع السياحة.										
5	تنافسية أسعار المنتج السياحي (WEF)	% 66	% 76	% 76	غير متوفر	% 80	غير متوفر	وزارة السياحة والآثار		
الهدف المرحلي (4): تحفيز الاستثمار في السياحة.										
6	حجم الاستثمار في القطاع السياحي (مليون دينار)	257	68	100	140	200	280	وزارة السياحة والآثار		
الهدف المرحلي (5): تعزيز وتطوير الترويج والتسويق السياحي الخارجي والداخلي.										
7	أعداد المتابعين على الصفحات الخاصة بالمنتج السياحي الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي	غير متوفر	1,127,000	1,437,500	1,653,125	1,901,094	2,186,258	هيئة تنشيط السياحة		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (6): المحافظة على الإرث الحضاري والطبيعي.										
8	عدد المواقع الأثرية المسجّلة على قائمة التراث العالمي	4	5	6	6	6	6	دائرة الآثار العامة	*	
الهدف المرحلي (7): توفير وإعداد قوى عاملة في القطاع السياحي بمهارات فنية عالية تقدم الخدمات للسياح على أعلى مستوى من الجودة والتميز.										
9	عدد العاملين في القطاع السياحي (الف عامل)	48.7	53.5	50	55	60	70	وزارة السياحة والآثار	*	
الهدف المرحلي (8): تطوير البيئة المؤسسية.										
10	حجم ترشيد الإنفاق في موازنات وزارة السياحة والآثار، ودائرة الآثار العامة، وهيئة تنشيط السياحة (ألف دينار)			1500	878	868	850	وزارة السياحة والآثار، دائرة الآثار العامة، هيئة تنشيط السياحة		

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اعتمدت الحكومة ورقة سياسات إطار حوكمة إدارة الاستثمارات الحكومية في الأردن (الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وقانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (17) لسنة 2020، وعدداً من الأنظمة المنبثقة عنه، بهدف توضيح المبادئ التوجيهية لتنفيذ وإدارة مشاريع الاستثمارات الحكومية المموَّلة من الموازنة الرأسمالية، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية من الإنفاق الرأسمالي. إضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على إنشاء السجلّ الوطني للاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والذي سيكون بمثابة قاعدة بيانات لمشاريع الشراكة والمشاريع المموَّلة من الموازنة الرأسمالية بهدف توثيق جميع مراحلها.

وحدّدت الحكومة مجموعة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جميع قطاعات البنى التحتية والخدمات، والتي تهدف إلى:

- إنشاء البنية التحتية العامة والمرافق العامة أو إعادة تأهيلها أو تشغيلها أو صيانتها أو إدارتها أو تطويرها.
- تقديم الخدمات العامة، وتوفير تمويل للمشاريع الحكومية.
- زيادة الإيرادات الحكومية، وعدم ترتيب أيّ التزامات مالية إضافية على المالية العامة والدَّين العام..
- الاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية الحديثة لدى القطاع الخاص في إنشاء المشاريع وإدارتها.
- المساهمة في خلق فرص عمل للأردنيين، ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وخاصة لدى فئة الشباب.

وسيتم العمل على تطوير مفاهيم مشاريع شراكة أخرى مع القطاعات المتعددة خلال تنفيذ البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة وتبعاً للأولويات.

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

	اسم المشروع	الكلفة الكلية (مليون دينار)
	مشاريع ذات أولوية (2021-2022)	
1	تنفيذ شبكة الألياف الضوئية الوطنية	145
2	إنشاء شبكات توزيع الغاز الطبيعي في عمّان والزرقاء	365
3	بناء قاعة مسافرين، وتسهيل الحركة عبر جسر الملك حسين والبوابة التنموية مع فلسطين	120
4	تطوير مسالخ أمانة عمّان وبلديتَي الزرقاء والرصيفة	53
5	إنشاء البنية التحتية لمشروع الباص السريع في عمّان والزرقاء	140
6	تخفيض فاقد المياه (الإداري والفني) في المملكة	99
7	بناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم في محافظات الوسط	125
8	إنشاء محطة تحلية مياه آبار حسبان، لتعزيز التزويد المائي لمحافظة العاصمة	20
	المجموع	1067
	مشاريع ذات أولوية (2023-2024)	
9	استثمار مطار عمّان المدني/ ماركا وتطويره وتأهيله	120
10	إنشاء محطة معالجة المياه العادمة الصناعية في منطقة الحلّابات/ محافظة الزرقاء.	26
11	إنشاء محطة معالجة لصهاريج المياه العادمة في موقع الغباوي لخدمة محافظات الوسط	70
	المجموع	216

المحور الخامس

خدمات البنية التحتية

المياه والصرف الصحي

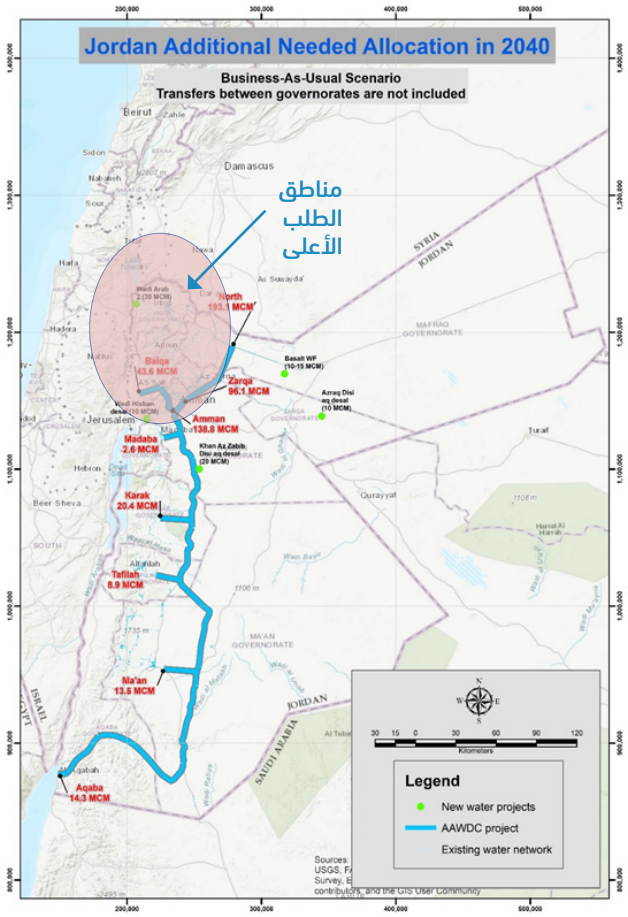

يعدّ الأردن من أفقر الدول من حيث وفرة المصادر المائية، إذ يُصنَّف رابعَ أفقر دولة في العالم من حيث مصادره المائية المتاحة. ويعتمد الأردن في تلبية احتياجاته من المياه على مياه الأمطار لتغذية المياه السطحية والجوفية، وقد أدّت الزيادة في نمو السكان الطبيعي والهجرات القسرية المتعاقبة على المملكة والنمو الاقتصادي والزراعي إلى زيادة الطلب على المياه، ومن المتوقَّع أن يزداد الطلب على المياه في الأحوال الطبيعة إضافة إلى الطلب الاستثنائي لوجود اللاجئين السوريين، في حين أن المصادر المائية الآمنة والمتجددة المتوفرة تقدَّر بحوالي 800 مليون متر مكعب.

ويواجه تحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي المقدَّمة للمواطنين العديدَ من التحدّيات، مثل زيادة عدد السكان وخاصة الناتجة عن الهجرات القسرية بسبب الظروف السياسية في الدول المحيطة، وسعة الفجوة بين المطلوب والمتاح، ويتفاقم الأمر نتيجةَ محدودية المياه المتجددة التي لا تكفي أصلاً لسدّ حاجة المواطنين والقطاعات الاقتصادية، وشارك في تعميق التحدّيات التمددُ غير المنضبط في النمو العمراني والزيادة المتسارعة في النمو السكاني.

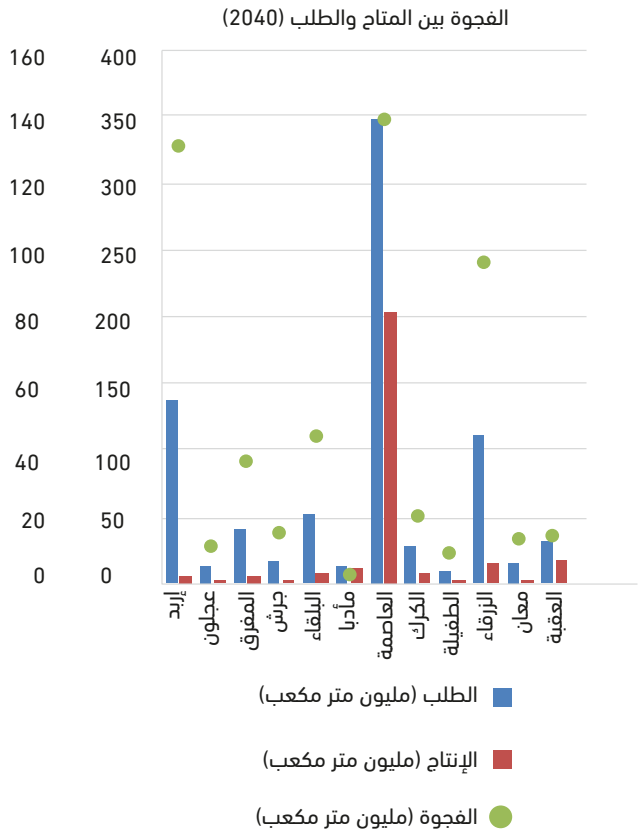

واستدعى بُعد مصادر المياه عن مراكز الطلب وارتفاع كلفة الخدمات المترتبة على ذلك، الاستثمارَ المكثف في البنية التحتية والاستمرار في تقديم الدعم للمواطنين، إذ تجاوز ما أُنفق في قطاع المياه خلال السنوات العشر الأخيرة حوالي ثلاثة مليارات دينار. وفي ضوء العبء الإضافي على قطاع المياه والصرف الصحي الناتج عن اللّجوء السوري، تعمل الحكومة لتخفيف أثر ذلك على المواطنين وبالتنسيق والاشتراك مع المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال.

وتتولى مسؤوليةَ إدارة قطاع المياه ثلاثُ جهات حكومية هي وزارة المياه والري وسلطة المياه وسلطة وادي الأردن، إضافة

إلى شركات المياه. إذ تتولى الوزارة مسؤولية وضع السياسات والاستراتيجيات لقطاع المياه، والتخطيط لموارد المياه والطلب عليها وحمايتها، ووضع التشريعات المائية وتحديثها، وتأمين التمويل اللازم لتطوير القطاع. أما سلطة المياه فتمتد مسؤوليتها إلى تقديم خدمات المياه والصرف الصحي، وتنفيذ وإقامة المشاريع اللازمة لذلك في جميع المحافظات. بينما تختص سلطة وادي الأردن بمهام تطوير وادي الأردن، خاصة في ما يتعلق بإنشاء السدود وإدامتها، وإدارة مياه الري والأراضي في وادي الأردن وتوزيعها على المزارعين.

وتعمل وزارة المياه والري على تحقيق أهدافها التي تسهّل وتوفّر أجواء النمو الاقتصادي من خلال خطة استراتيجية تمتد لعشر سنوات تنبثق عنها خطة تنفيذية مرتبة تبعاً للأولويات، بحيث يتم توفير كميات كافية وآمنة من مياه الشرب لجميع المواطنين وكميات مياه كافية للأغراض الزراعية والصناعية والتجارية والاقتصادية. كما تشمل الخطة الاستراتيجية للوزارة حزمةَ إجراءات تصحيحية اقتصادية ومالية بهدف التقليل من خسائر قطاع المياه، الأمر الذي يخفف العبء عن الموازنة العامة ويساهم في توجيه الدعم لمستحقّيه والحدّ من هدر الموارد المالية، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى مستوى مقبول. كما احتوت الخطة على استراتيجية تحسين بيئة الاستثمار في قطاع المياه بالشراكة مع القطاع الخاص.

وقد تحقّقت إنجازات عديدة في قطاع المياه والصرف الصحي وعلى أكثر من مستوى، إذ حدّثت وزارة المياه والري في عام 2015 الاستراتيجية الوطنية للمياه التي اعتمدت سياساتٍ وبرامج ومشاريع مرتبة ضمن جدول أولويات ليتم تنفيذها على مدى الخطة وحتى عام 2025، كما اعتُمدت خطط عمل دقيقة ومدروسة ومؤشرات واضحة لقياس الأداء. إضافة إلى إعداد العديد من السياسات المتعلقة بالمياه السطحية، وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وإعادة التوزيع، وسياسة إحلال المياه وإعادة الاستخدام، والمياه الجوفية، وذلك بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من مصادر المياه والحدّ من هدرها وتشجيع كفاءة استخدامها والمحافظة عليها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وحماية البيئة.

وبالرغم من النمو السكاني السريع والهجرات القسرية والتمدُّد غير المنضبط للمدن والقرى والتجمعات السكانية، استطاعت الوزارة في عام 2019 المحافظة على نسبة المخدومين بشبكات التزويد المائي بما يعادل 95 % ونسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي بما يعادل 68 %. وحرصت الحكومة على إقامة عدد من السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والترابية بهدف زيادة المخزون المائي، إذ بلغ إجمالي الطاقة التخزينية للسدود الكبيرة والمتوسطة في عام 2019 حوالي 336 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى السدود الصحراوية والحفائر التي تقدَّر سعتها التخزينية بـ 83 مليون متر مكعب.

وتتركّز الأولوية في الأعوام الثلاثة المقبلة في تطوير مصادر المياه بما يوازن بين العرض والطلب، وتوفير مصادر مائية جديدة، والعمل على استدامة المصادر الحالية، والحد من الضخ الجائر للمياه الجوفية، وزيادة السعة التخزينية من خلال إنشاء المزيد من السدود الصحراوية والبرك والحفائر، إذ سيتم إنشاء عدد من السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والترابية بهدف زيادة المخزون المائي، بالإضافة إلى تأهيل عدد من الآبار ووقف المخالفات القانونية لحفر الآبار غير المرخصة. ومن المتوقَّع أن ترتفع حصة الفرد من المياه المفوتره خلال السنوات الثلاث المقبلة وصولاً إلى حوالي 73 لتر/ يوم/ فرد.

كما سيتم العمل على توزيع المياه بعدالة في محافظات المملكة والمناطق النائية، ورفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية من خلال تنفيذ العديد من مشاريع إعادة تأهيل الشبكات ومشاريع تقليل الفاقد المائي التي تنفَّذ في مناطق المملكة كافة، إذ تم العمل لخفض نسبة الفاقد من 52 % في عام 2016 إلى 47 % في عام 2020، وزيادة نسبة مشاركة المزارعين في إدارة مياه الري، وتخفيض الفاقد من شبكات الري إلى 10 %، وكذلك إدارة مصادر المياه من خلال توفير قاعدة بيانات وتطوير خطة متابعة ومراقبة وحماية لهذه المصادر والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة لجمع المعلومات وتحليلها للاستفادة منها عند صناعة القرار.

وعلى صعيد التوسع بخدمات الصرف الصحي، أُولِيَ موضوع الصرف الصحي أهمية قصوى وذلك بتوفير خدماته للمواطنين، إذ إن معظم المدن الرئيسة والتجمعات الكبيرة مزودة بشبكات صرف صحي ضمن المعايير والمواصفات القياسية، وقد ارتفعت نسبة المنازل المخدومة بشبكة الصرف الصحي من 65 % في عام 2016 إلى 68 % في عام 2019، من خلال الاستمرار بإنشاء المزيد من الشبكات ومحطات التنقية. وجرى التركيز على معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها لأغراض الزراعة، إذ إن نسبة المياه المعالجة المعاد استخدامها وصلت إلى حوالي 96 % في عام 2019 للأغراض الصناعية ولأغراض الزراعة المقيَّدة (بمفردها من دون خلط) وغير المقيدة (بعد خلطها بمياه عذبة). ومن أهم المشاريع في مجال المياه المعالجة توسعة محطة الخربة السمرا، ومشروع ناقل البحرين بمرحلتيه الأولى والثانية، ومشروع الشيدية والحسا (المرحلتان الأولى والثانية).

وبالنظر إلى المستقبل البعيد، يُتوقَّع أن يشهد الطلب على المياه في عام 2040 زيادةً بنسبة 31 %، من 618 مليون متر مكعب في عام 2019 إلى 811 مليون متر مكعب، وستشهد الموارد المائية المتاحة من المياه الجوفية والمياه السطحية تراجعاً بنسبة 43 %، من 492 مليون متر مكعب سنوياً في عام 2019 إلى 280 مليون متر مكعب سنوياً في عام 2040، وستبلغ كمية المياه الإجمالية المطلوبة في عام 2040 لتغطية الفجوة المائية حوالي 531 مليون متر مكعب، وهي فقط للاستعمالات البلدية. وبناءً على الدراسات الحالية، فإنه يمكن التزويد بحوالي 300 مليون متر مكعب سنوياً في العام من خلال المشاريع الجديدة. أما الاستنزاف في الموارد المائية فسيبلغ أقصى احتمالاته في المناطق الشمالية الغربية للمملكة، إذ سينخفض الإنتاج بحوالي 85 % في عام 2040 مقارنة مع الإنتاج الحالي.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2014-2019)

مؤشرات الأداء	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تغطية التكاليف التشغيلية	% 69.8	% 90.5	% 88.8	% 88.9	% 80.6	% 84
نسبة الفاقد	%52.9	%51.6	%51.4	%47.8	%47.2	% 47
كمية الطاقة المستهلَكة للمتر المفوتر (كيلو واط) لكل متر مكعب مفوتر	5.78	6.00	5.96	6.10	5.98	5.90
قيمة الدعم الحكومي (مليون دينار)	169	204	230	268	277	311
نسبة المشتركين المشمولين بخدمات عقود الإدارة	% 75	% 86	% 87	% 88	% 88	% 88

أهمّ التحدّيات

- مستوى الفقر المائي (الأردن رابع أكثر بلدان العالم فقراً في مصادر المياه).
- وجود نسبة مرتفعة من الفاقد المائي تصل إلى 47 % من كمية المياه المنتَجة من جميع المصادر.

التوجُّه الاستراتيجي

- توفير مصادر مائية جديدة غير تقليدية، وإدخال تحلية مياه البحر كمصدر مائي جديد مستدام.
- تخفيض الفاقد المائي بأنواعه الفنية والإدارية كافة، ورفع كفاءة التزويد المائي.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- تنامي الطلب بشكل غير متوقَّع وذلك لأسباب منها: التغير الديموغرافي السكاني، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، واللجوء (خصوصاً اللجوء السوري)، والتغير المناخي.
- اتسام الطبيعة الجغرافية للمملكة ببُعد مصادر المياه عن مراكز الطلب عليها، ما أدى إلى ارتفاع كلفة الخدمات واستدعى بالتالي الاستثمار المكثف في البنية التحتية والاستمرار في تقديم الدعم للمواطن.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة من خلال متابعة الاتفاقيات المبرمة مع دول الجوار، وخصوصاً المنطقة الشمالية مع الجانب السوري، إذ إن التخزين في سدّ الوحدة لا يتماشى مع القدرة التخزينية للسدّ.
- التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالَجة في الإنتاج الزراعي، وتوفير المياه اللازمة للأغراض الصناعية والاقتصادية، بالإضافة إلى التوسع في خدمات الصرف الصحي.
- التوسع في مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، والتحول التدريجي للعمل على أسس تجارية في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2018	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تطوير مصادر المياه الحالية وجلب مصادر مياه جديدة. الهدف القطاعي (2): تأمين المياه لكافة القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية بكميات وبأسعار مناسبة وحسب المواصفات الهدف القطاعي (3): رفع مستوى خدمات الصرف الصحي.										
1	السعة التخزينية للسدود (مليون متر مكعب)	325	353	360	370	380	390	وزارة المياه والري		
2	نسبة الفاقد في شبكات المياه		46.1%	46%	45%	44%	43%	وزارة المياه والري		
الهدف المرحلي (1): تطوير مصادر المياه الحالية والبحث عن مصادر مياه جديدة.										
3	نسبة المياه المسحوبة من إجمالي الكمية المسحوبة	% 160	% 168	% 170	% 169			وزارة المياه والري		
الهدف المرحلي (2): زيادة السعة التخزينية للسدود.										
4	السعة التخزينية للسدود (مليون متر مكعب)	325	353	360	370	380	390	وزارة المياه والري		
الهدف المرحلي (3): استغلال المياه المعالَجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيئي واقتصادي مرتفع.										
5	حصة الفرد من المياه المستهلَكة (لتر/ فرد/ يوم)	67.4	75	86	90	95	100	وزارة المياه والري		
الهدف المرحلي (4): رفع كفاءة أنظمة التزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية وأنظمة المشتركين.										
6	عدد محطات الرصد المؤتمتة	80	330	350	350	350	350	وزارة المياه والري		
الهدف المرحلي (5): التوسع في خدمات الصرف الصحي.										

الطاقة والثروة المعدنية

يُعدّ قطاع الطاقة من أهم القطاعات الحيوية في الأردن لما له من أثر كبير في التنمية المستدامة وتحقيق أمن التزود بالطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ضمن رؤية واضحة يتم العمل على تحقيقها من خلال أهداف وبرامج ومشاريع محددة تنفّذ بالتعاون مع الشركاء في القطاعات المختلفة وبنهج تشاركي وفقًا لمؤشرات أداء محددة انعكست في استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020-2030. والعمل جارٍ على إعداد استراتيجية الثروات المعدنية للسنوات العشر المقبلة.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهها القطاع خلال السنوات الماضية، فقد تحققت إنجازات عديدةً نتيجةً لتبني رؤية تهدف إلى تحقيق أمن التزود بالطاقة من خلال تنويع مصادرها، وزيادة الاعتماد على المصادر المحلية، والتوجه نحو الطاقة المستدامة، وتهيئة الفرص للقطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في مشاريع البنى التحتية للقطاع، وكذلك تعزيز مشاريع الربط الإقليمي للطاقة، وتعظيم الاستفادة منها، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في جميع القطاعات، وذلك ضمن سياسات تكاملية تم العمل على تنفيذ محاورها ضمن برامج وآليات عمل واضحة ومحددة.

كما أدت الإنجازات إلى إيصال المملكة الى المرتبة الأولى بمحور إيصال الكهرباء للسكان وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي، كما أدت إلى أن يتبوأ الأردن المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والسادسة عالمياً وفقاً لتقرير "كلايمت سكوب" (2019) في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة، فضلاً عن حصول الأردن على المرتبة الأولى بحصة الفرد من الاستطاعة من الطاقة المتجددة على مستوى الدول العربية، إضافةً إلى تأمين التزود بالمشتقات النفطية في المملكة بنسبة 100 %. أما في قطاع الثروة المعدنية، فقد شكلت الصادرات في هذا القطاع ما نسبته 19.7 % من صادرات المملكة و7.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

ففي مجال الكهرباء، استمر العمل على تعزيز النظام الكهربائي وتطويره لمواجهة الأحمال الكهربائية واستيعاب محطات توليد الطاقة الكهربائية الجديدة التقليدية والمتجددة، كما استُكمل العمل على إيصال الكهرباء لجميع المستهلكين من خلال تطوير شبكات التوزيع حتى أصبح حجم تغطية الكهرباء (99 %) في جميع مناطق المملكة. وقد لعب برنامج كهربة الريف دوراً مهماً في هذا المجال.

كما استمر العمل على استكمال ربط الأردن كهربائياً بالدول المجاورة وتعزيز خطوط الربط القائمة، إذ استمر تبادل الطاقة الكهربائية مع مصر، ما ساعد في استقرار الشبكة الكهربائية الأردنية، وأُبرمت اتفاقيات لرفع القدرة التصديرية لمنطقة اريحا، ووُقعت اتفاقية لتزويد العراق بالكهرباء، ووُقعت مذكرة تفاهم مع الجانب السعودي لإبرام اتفاقية للربط الكهربائي بعد أن ثبتت جدواه للجانبين.

وفي مجال الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، كان هناك نجاح واضح في بناء قاعدة تشريعية وإجرائية أفضت إلى زيادة ملحوظة في نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة سواء من خلال توقيع عدد من اتفاقيات شراء الطاقة اللازمة لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة وفقاً لنظام العرض المباشر، أو من خلال استخدام الطاقة الشمسية لتغطية الاستهلاكات الخاصة بالقطاعات المختلفة، وذلك من خلال أنظمة صافي القياس والعبور، ما قفز بمساهمة الطاقة المتجددة (شمس ورياح) في خليط الطاقة الكهربائية ليصل إلى حوالي 2015 ميجا واط في نهاية عام 2020 شكلت ما نسبته 21 % من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في المملكة.

هذا الأمر أحدث حراكاً اقتصادياً جيداً في قطاع الاستثمارات المحلية، إذ ساهم بشكل كبير في خلق المئات من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب تنشيط الأعمال المساندة من القطاعات المختلفة، ما ولّد حراكاً تنموياً في المناطق التي أقيمت هذه المشاريع عليها.

وفي السياق نفسه, تم تأسيس صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في مطلع عام 2015 للعمل على تنفيذ حزمة شاملة ومتكاملة من البرامج والمشاريع شملت جميع القطاعات. فبالإضافة إلى إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى، نجح الصندوق في تغطية متطلبات المشاريع صغيرة الحجم لمختلف القطاعات، ما شكّل جهداً تكاملياً في المشهد العام لقطاع الطاقة، ليشمل إجراءات ترشيد الطاقة وكفاءة استخداماتها، إلى جانب التدخلات صغيرة الحجم للطاقة المتجددة. وجاء المشروع الممول من "فلس الريف" ليكمل جهود وزارة الطاقة والثروة المعدنية نحو تعزيز استخدامات الطاقة المتجددة وتخفيض كلف الكهرباء للأسر العفيفة إذ يهدف هذا المشروع لتزويد الأسر العفيفة, بأنظمة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء بقدرة 2 كيلو واط لكل منزل وفق شروط محددة وضعت لهذه الغاية.

وفي مجال الغاز الطبيعي، ساهم مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال بواسطة البواخر عبر ميناء العقبة منذ بدء التشغيل التجاري لميناء الشيخ صباح للغاز الطبيعي المسال في العقبة في شهر تموز 2015, في تحقيق الهدف المتمثل بزيادة مساهمة الغاز الطبيعي في الخليط الكلي للطاقّة، وذلك من خلال تأمين مصدر إضافي جديد للتزود بالغاز الطبيعي للأردن، فقد أمّن الميناء النظام الكهربائي بالجزء الأكبر من احتياجاته من الغاز الطبيعي حتى نهاية عام 2019، وبلغت نسبة توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي في نهاية عام 2019 حوالي 87 %.

وبهدف توفير مصادر إضافية للغاز الطبيعي، تم العمل على استئناف استيراد الغاز الطبيعي من الجانب المصري منذ شهر أيلول 2018 بموجب اتفاقيات وتفاهمات مع الجانب المصري، كما وُقعت اتفاقية لبيع وشراء الغاز الطبيعي في عام 2016 بين شركة الكهرباء الوطنية وشركة "نوبل إنيرجي" لتزويد المملكة بـ 215 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بالحد الأدنى لمدة 15 سنة من تاريخ بدء التزويد التجاري الذي بدأ في مطلع عام 2020.

وفي خطوة مهمة لتوسيع قاعدة استخدام الغاز في الصناعات الوطنية؛ حُددت المتطلبات التنظيمية والتعاقدية والفنية لتزويد الصناعات بالغاز الطبيعي، وكانت هناك جهود حثيثة لتشجيع الصناعات للتحول لاستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من استخدام أنواع الوقود المختلفة التي تعد أعلى كلفة على الصناعات, وذلك سعياً من الحكومة لزيادة تنافسية الصناعات وتخفيض كلف الإنتاج، إذ مُنحت الأجهزة والمعدات المرتبطة بتمديد خطوط الغاز الطبيعي إلى باب المصنع الإعفاءات الواردة في قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014، كما خُفضت الضريبة الخاصة المفروضة على الغاز الطبيعي للصناعات من 16 % إلى 7 %، إلى جانب الإعفاء من الضريبة الخاصة للسنوات الثلاث الأولى بعد البدء باستخدام الغاز الطبيعي في المصنع.

وفي مجال القطاع النفطي، وانطلاقاً من سعي الوزارة إلى زيادة أمن التزود بالطاقة، أُسست في عام 2015 الشركة اللوجستية للمرافق النفطية، وهي شركة مملوكة للحكومة، لتتولى إدارة وتشغيل المرافق النفطية لتخزين المشتقات النفطية. كم نُفذ مشروع لبناء سعات تخزينية استراتيجية للمشتقات النفطية بسعة 440 ألف متر مكعب (250 - 300 ألف طن من المشتقات

النفطية و8000 طن من الغاز البترولي المسال) في وسط المملكة، ويجري العمل على إضافة ثلاثة خزانات للغاز البترولي بسعة 11 ألف متر مكعب (6000 طن)، إضافة إلى تنفيذ مشروع بناء سعات تخزينية للنفط الخام ومشتقاته في العقبة، يتضمن ستة خزانات بسعة إجمالية قدرها 120 ألف متر مكعب (100 ألف طن)، إلى جانب بناء ثلاثة خزانات كروية للغاز البترولي المسال بسعة إجمالية تبلغ 11 ألف متر مكعب (6000 طن).

كما جرى العمل على فتح سوق للمشتقات النفطية، إذ رُخصت في عام 2013 ثلاث شركات لتسويق المشتقات النفطية، ما أدى إلى تعزيز أمن التزود بالطاقة وتطوير سوق توزيع المشتقات وتحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين. وبدأت الشركات باستيراد جزء من احتياجات المملكة من مادة الديزل منتصف عام 2016، وفي نهاية ذلك العام بدأت باستيراد مادة "البنزين 95" بالإضافة للديزل، وفي بداية شهر أيار 2018 أصبح بإمكان الشركات التسويقية استيراد جميع احتياجاتها من المشتقات النفطية.

وفي مجال تكرير النفط، تعمل مصفاة البترول الأردنية على تنفيذ مشروع التوسعة الرابع الذي يهدف بشكل رئيس إلى رفع الطاقة التكريرية للمصفاة إلى حوالي 120 ألف برميل يومياً، وتحويل المنتجات الثقيلة (زيت الوقود) إلى منتجات خفيفة (البنزين والسولار) ذات الجدوى الاقتصادية الأعلى، وتحسين مواصفات المشتقات النفطية المنتجة في المصفاة لتصبح مطابقة للمواصفات الأردنية والعالمية.

وفي السياق نفسه، ومع نهاية عام 2017، اتضحت ملامح المشروع الاستراتيجي بين الأردن والعراق والمتمثل في إنشاء أنبوب نفط يربط البصرة بالعقبة، إذ اتفق الجانبان الأردني والعراقي على مسودة الاتفاقية الإطارية النهائية تمهيداً لتوقيعها من قبل الحكومتين الأردنية والعراقية بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولياً. ويُفترض أن ينقل الأنبوب النفط الخام من البصرة إلى مرافئ التصدير في ميناء العقبة بسعة مليون برميل يومياً، وسيتم بناء خزانات بسعة إجمالية تبلغ 7 مليون برميل في العقبة. وميناء لتصدير النفط، ومن المؤمل أن يحقق هذا المشروع فوائد عديدة للأردن، من أهمها إتاحة الفرصة لتزويده بالنفط الخام المار عبر أراضيه لأغراض الاستهلاك المحلي بموجب عقود شراء تبرم بين الجهات المختصة في البلدين، بالإضافة إلى العائد المالي الذي سيتم استيفاؤه من الجانب العراقي كرسوم عبور نتيجة مرور النفط الخام بالأراضي الأردنية خلال فترة اتفاقية المشروع والبالغة 25 عاماً من تاريخ تشغيل المشروع، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة خلال فترة إنشاء المشروع وتشغيله.

وفي مجال استكشاف النفط والغاز، عملت شركة البترول الوطنية على زيادة إنتاج الغاز من حقل الريشة الغازي، وذلك بتوسيع عمليات التنقيب في منطقة امتيازها، وتم تبني خطة عمل طموحة في عام 2019 مكّنت شركة البترول من رفع كميات الإنتاج المباعة من 10 مليون قدم مكعب إلى 15 مليون قدم مكعب يومياً وباستطاعة إنتاجية تبلغ 19 مليون قدم مكعب يومياً.

كما تم تقسيم المملكة إلى اثنتي عشرة منطقة استكشافية، منها منطقتان تطويريتان (حقل حمزة النفطي، والسرحان التطويرية) بحسب دراسة شركة "CGG" لعام 2017، وكان الهدف من هذا التقسيم تسليط الضوء على الإمكانات الهيدروكربونية في الأردن، لتحديد وترسيم عدد من المناطق داخل المملكة، واقتراح شروط اتفاقية المشاركة في الإنتاج وفقاً لمناطق العقود، والمساعدة في ترويج المناطق المحددة لدى شركات النفط والغاز العالمية.

وبهدف جذب الاستثمار في مجال النفط بالتفاوض المباشر، تم إصدار نظام مشاريع استغلال البترول والصخر الزيتي والفحم الحجري والمعادن الاستراتيجية.

وتعمل وزارة الطاقة والثروة المعدنية على التركيز على تطوير الإنتاج في حقل حمزة النفطي بالتعاون مع شركة البترول الوطنية، وتهدف هذه المرحلة إلى زيادة إنتاجية الآبار العاملة في الحقل.

وفي مجال الصخر الزيتي، واصلت الوزارة دعمها للشركات الأربع الموقعة على اتفاقيات امتياز لتمكينها من تنفيذ مشاريع التقطير من خلال التعدين السطحي للصخر الزيتي لإنتاج الزيت باستخدام تكنولوجيات التقطير المختلفة والحقن الحراري.

وبالإضافة للمناطق الأربع، عملت الوزارة على تقسيم مناطق وجود الصخر الزيتي في المملكة إلى 21 منطقة استكشافية جديدة مفتوحة للاستثمار لاستغلال الخام، وتم تصنيفها استناداً إلى كمية ونوعية الخام فيها لتحفيز شركات جديدة للاستثمار في هذه المناطق وترويج جدوى استغلال الخام فيها.

ويجري العمل على مشروع لإنتاج الكهرباء من الحرق المباشر للصخر الزيتي بقدرة 470 ميجا واط، ومن المتوقّع أن يكون عاملاً في النصف الأول من عام 2021.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2019)

المؤشر	2017	2018	2019
نسبة تأمين التزود بالمشتقات النفطية	%100	%100	%100
نسبة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في الخليط الكلي للطاقة	%6	%8	%9
نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في الخليط الكلي للطاقة	%35	%35	31%
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء	%2	%11	%13
نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء	%3	%11	%15
نسبة تأمين التزود بالطاقة الكهربائية	%99	%99	%99
نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي	%8	%8	%8

أهمّ التحدّيات

- اعتماد المملكة على الاستيراد في تغطية احتياجاتها من المصادر الأولية للطاقة كالنفط والغاز.
- ارتفاع الفاقد الكهربائي في شبكات توزيع الكهرباء والذي يشكل الفاقد غير الفني نسبة كبيرة منه.

التوجُّه الاستراتيجي

- التحوّل التدريجي للاعتماد على الذات في قطاع الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة وأشكالها.
- جعل الأردن مركزاً إقليمياً لتبادل الطاقة بجميع أشكالها
- زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وخفض كلفها على الاقتصاد الوطني.
- زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال جذب الاستثمارات إلى هذا القطاع، وتشجيع إنشاء الصناعات الاستخراجيّة والتحويليّة القائمة على الخامات الوطنيّة.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- عدم وجود الوعي الكافي لدى المستهلكين بالوسائل المتاحة لترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- ارتفاع كلفة إنتاج برميل الزيت من الصخر الزيتي وارتباطه بأسعار النفط العالمية.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- توفر مصادر محلية للطاقة والثروة المعدنية، وتوفر عدد من الفرص الاستثمارية في هذا المجال.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	الفعلي 2020	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
					2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في الخليط الكلي للطاقة.											
1	نسبة مساهمة الصخر الزيتي في الخليط الكلي للطاقة (%)	% 2	% 8	تحت الإجراء	% 19	% 19	% 19	% 21	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
الهدف المرحلي (1): زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء.											
2	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء (%)	% 1	% 13	% 20	%25	%26	%28	%28	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
الهدف المرحلي (2): زيادة مساهمة النفط والغاز الطبيعي في الخليط الكلي للطاقة.											
3	نسبة مساهمة النفط في الخليط الكلي للطاقة	% 88	%60	تحت الاجراء	% 58	% 59	% 58	% 57	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
4	نسبة تأمين التزود بالمشتقات النفطية	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	*	
الهدف القطاعي (2): خفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني.											
5	نسبة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء (%)	% 2	% 15	% 22	% 39	% 39	% 41	% 44	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
الهدف المرحلي (1): خفض كلفة الطاقة في القطاعات المختلفة.											
6	عدد الأنظمة المركّبة للمزارعين	-	-	25	85	145	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
7	عدد الانظمة المركبة لمنتفعي صندوق المعونة	-	2213	5541	10541	15541	20541	25441	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		
8	عدد المدارس المستهدفة تراكمي	-	128	144	164	184	204	224	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		
9	عدد الفنادق المستهدفة	-	4	-	14	24	34	44	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	الفعلي 2020	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
					2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (3): تطوير منظومة قطاع الطاقة في الأردن لجعله مركزآ إقليمياً لتبادل الطاقة بأشكالها كافة.											
10	عدد مشاريع الربط	3	3	3	3	4	4	6	شركة الكهرباء الوطنية	*	
الهدف المرحلي (1): رفع الاعتمادية والتوافرية لقطاع الكهرباء.											
11	نسبة الاحتياطي الكهربائي الفعليّ	% 31	% 20	تحت الاحراء	% 10	% 10	% 10	% 10	شركة الكهرباء الوطنية	*	
12	نسبة الفاقد الكهربائي الإجمالي	% 14	% 12.5	تحت الاجراء	% 13	% 13	% 13	% 13	هيئة تنظيم قطاع الطاقة	*	
الهدف القطاعي (4): تعظيم القيمة المضافة لاستغلال الخامات المعدنية المتوفرة.											
13	نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (%)	-	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
الهدف المرحلي (1): زيادة الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية.											
14	عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع الثروة المعدنية	-	1	1	2	3	4	5	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		*
الهدف القطاعي 5 : زيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات.											
15	كثافة استهلاك الطاقة (كغ مكافئ نفط / 1000 دولار بالأسعار الثابتة) باعتبار (2016 سنة أساس)	275	222	تحت الإجراء	220	217	214	212	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	*	
الهدف المرحلي 1 : رفع كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات كافة.											
16	تحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 9 % حتى عام 2030	-	-	-	% 1	% 2	% 3	% 4	وزارة الطاقة والثروة المعدنية		

النقل

يؤدي قطاع النقل دوراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ويعدّ أحد مكونات البنية التحتية اللازمة لعمل القطاعات المختلفة، إضافةً إلى أهميته في الحياة اليومية للمواطنين وإسهامه في توفير فرص العمل، إذ استحوذ على ما نسبته 7.9 % من مجموع المشتغلين في عام 2014.

ويساهم هذا القطاع في تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتي بلغت 6.2 % في عام 2019، فضلاً عن أنه متطلب أساسي في تنمية الحركة التجارية، إذ يوفر إمكانية الوصول والتنقل، ويسمح باستيراد البضائع وتصديرها ونقلها داخلياً وخارجياً.

وقد أعدت الحكومة استراتيجية لقطاع النقل طويلة المدى تشمل الإجراءات التنظيمية (التشريعات والأنظمة) ومشاريع البنية التحتية المصممة لمواجهة التحدّيات التي تواجهه، لتكونَ فرصة لتدعيم النتائج المتحققة مسبقاً، ولتعزيز عملية تحديث نظام النقل من أجل تحقيق دعم كامل للتنمية الاقتصادية في المملكة، من خلال السماح لكل نمط من أنماط النقل بأن يؤدي دوره في النظام من أجل تلبية الطلب ضمن إطار عمل يضمن الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية.

ويتكون قطاع النقل من قطاعات وأنماط رئيسة تمثل وسائط النقل، وهي: النقل البري، والنقل السككي، والنقل البحري، والنقل الجوي. ولكل نمط منها جهة مسؤولة عن إدارته وتشغيله.

إذ تعمل هيئة تنظيم النقل البري على تنظيم النقل العام (الركاب) في جميع المحافظات والمناطق خارج حدود أمانة عمّان ومحافظة العقبة، بينما تقوم الأمانة بتنظيم النقل داخل حدودها. وقد بلغ عدد وسائط النقل العام بأنماطه كافة حوالي 38126 واسطة نقل عمومي على مستوى المملكة، تتوزع على 1328 من الخطوط الداخلية والخارجية، ويعمل على خدمة هذه الخطوط 822 حافلة كبيرة، و3607 حافلة متوسطة، و1018 سيارة صغيرة، كما يتم تقديم خدمة (التاكسي) من خلال 5414 سيارة موزعة على 144 مكتباً.

وتقدَّم خدمة التأجير السياحي من خلال 233 مكتباً تشغّل 12735 مركبة، وبلغ عدد السيارات الفخمة (الليموزين) 499 سيارة تتوزع على 25 مكتباً. أما خدمة النقل الدولي فتقدَّم من خلال 261 حافلة تديرها 33 شركة تعمل في مجال النقل الدولي، وبلغ عدد السيارات تحت مسمى (تاكسي المطار) 228 سيارة يدير شؤونها مكتب واحد، أما السيارات العاملة تحت مسمى (تاكسي المعبر) فيبلغ عددها 30 سيارة يديرها مكتب واحد، بينما بلغ عدد السيارات التي تقدم خدمة (التاكسي الفندقي) 144 سيارة تتوزع على 13 مكتباً.

ويصل عدد سيارات السفريات الخارجية إلى 1066 سيارة، وتدير شركاتُ التطبيقات الذكية المرخصة (7 شركات) أسطولاً يضم 12565 سيارة، في حين بلغ عدد الشركات التي تقدم خدمة النقل المدرسي 25 شركة.

وتعمل في مجال النقل المتخصص للبضائع على الطرق 227 شركة مرخصة، تمتلك 7000 شاحنة تمثل ما نسبته 33.3 % من إجمالي الأسطول، بينما يوجد 14000 شاحنة مملوكة لأفراد تشكل ما نسبته 66.6 % من حجم الأسطول الذي يضم 21000 شاحنة.

وتطبَّق آلية معتمدة ونظام إلكتروني لتنظيم عمليات دخول الشاحنات إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والميناء وخروجها منهما. ولمواكبة التطورات في هذا المجال، وبهدف تنظيم هذا القطاع وخدماته والرقابة عليها وتشجيع الاستثمار فيه، نفذت هيئة تنظيم النقل البري عدداً من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين في جميع مناطق الاختصاص، وفتح الباب أمام الاستثمارات فيه.

وقد أدّت البرامج والمشاريع التي تنفذها الهيئة إلى رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، وساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير فرص استثمارية وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ولعبت دوراً في تحسين الوضع البيئي من خلال التحفيز على استخدام وسائط النقل العام الحديثة، والعمل على توفير نمط النقل الجماعي.

إنّ توفير نظام سكك حديدية حديثة ومتطورة يحقق البعد الوطني المتمثل في الربط ما بين مناطق انطلاق البضائع ووصولها (المدن الرئيسة وميناء العقبة)، بالإضافة إلى البعد الإقليمي عن طريق دمج شبكة سكة الحديد الأردنية مع الشبكة الإقليمية وذلك من خلال إنشاء روابط سككية فعالة مع الدول المجاورة.

وتتألف شبكة السكك الحديدية في الأردن من خط ذي قياس ضيق بطول 294 كم تديره شركة العقبة للسكك الحديدية لنقل منتجات المناجم من الفوسفات وغيرها إلى ميناء العقبة، وخط آخر يبلغ طوله 210 كم تديره مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني، الذي يقوم بنقل الركاب في رحلات سياحية داخل المملكة من محطة عمّان إلى المحطات التابعة للمؤسسة والمؤهلة لاستعمال الزوار، مثل محطة الجيزة، والقصر، والمفرق، والزرقاء، والقطرانة. كما ستعمل المؤسسة على إعادة تسيير رحلات سياحية إلى سوريا في حال استقرار الأوضاع الأمنية فيها.

ويعدّ قطاع النقل البحري من أهم قطاعات النقل في الأردن، وتتولى الهيئة البحرية الأردنية تنظيمه ومراقبته وتطويره، ورفع مستويات السلامة البحرية والأمن البحري، والمساهمة في حماية البيئة البحرية وفقاً لقانونها واعتماداً على المعايير والمتطلبات الدولية. كما تسعى الهيئة بالتعاون مع شركاء القطاع إلى زيادة فرص الاستثمار من خلال تشجيع واستقطاب تسجيل السفن تحت العلَم الأردني، وتطوير منظومة متكاملة لرفع معايير السلامة والأمن البحري وصولاً إلى أن يكون الأردن مركزاً إقليمياً في مجالات الاستجابة لنداءات الاستغاثة والإنقاذ والتحقيق في الحوادث البحرية والمحافظة على البيئة البحرية.

وفي هذا السياق، تتم متابعة السفن التي ترفع العلَم الأردني والقطع البحرية العاملة في المياه الإقليمية للتحقق من التزامها بمتطلبات السلامة والأمن البحري وفقاً للاتفاقيات البحرية الدولية. وفي نهابة عام 2019 بلغ عدد السفن والقوارب المسجلة تحت العلم الأردني 32 سفينة و1524 قارباً.

وتتم متابعة التعديلات التي تطرأ على الاتفاقيات البحرية الدولية وإدخالها ضمن التعليمات السارية، والتأكد من تطبيقها على السفن الأردنية والسفن الأجنبية التي تؤم ميناء العقبة، علماً بأن الأردن وقّع على 35 من الاتفاقيات والبروتوكولات والمدونات البحرية الدولية.

وتنفيذاً لمتطلبات الاتفاقيات البحرية الدولية ومذكرة التفاهم لدول البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل المحافظة على السلامة البحرية والأمن البحري والبيئة البحرية، تقوم الهيئة البحرية بالتفتيش على السفن الأجنبية التي تصل إلى ميناء العقبة للتحقق من التزامها بمتطلبات السلامة والأمن البحري. وفي عام 2019 جرى التفتيش على 492 سفينة أجنبية، ودخلت 2195 سفينة إلى المياه الإقليمية.

وقد أُسست شركة تطوير العقبة في عام 2004، وهي شركة مساهمة مملوكة مناصفة بين الحكومة الأردنية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتعد الشركة جهةَ التطوير المركزية للمنطقة وذلك استكمالاً للإطار المؤسسي والتشريعي لتحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة وبهدف جذب الاستثمارات في قطاعات السياحة والخدمات الترفيهية والمهنية واللوجستية والصناعات.

وكُلفت شركة تطوير العقبة بتطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وبناء البنية التحتية والفوقية اللازمة وتوسيع القائم منها وإيجاد العوامل الممكنة للأعمال الضرورية للمنطقة وإدارة وتشغيل مرافقها الرئيسة. ويعد ميناء العقبة جزءاً من الأصول الاستراتيجية التي تمتلكها الشركة، والتي تشمل أيضاً مطار الملك الحسين الدولي ومجموعة من الأراضي ذات المواقع الاستراتيجية. وتتولى الشركة مسؤولية إدارة وتطوير هذه الموجودات والمرافق العامة وخدمات البنية التحتية في المنطقة.

وتقوم شركة تطوير العقبة بجذب الاستثمارات وتعظيم وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير وتشغيل المشاريع التطويرية من خلال تبني سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ تمتلك الشركة المؤهلات الفنية والمالية اللازمة لتسريع تنفيذ المخطط الشمولي لتطوير العقبة بما يحقق التنمية الشاملة والتكاملية ويحول العقبة إلى مركز ريادي للأعمال ووجهة سياحية مميزة على البحر الأحمر.

وتعدّ شركة تطوير العقبة الجهة المالكة لجميع أصول الموانئ، وهي الجهة المسؤولة عن تطوير هذه الموانئ بموجب اتفاقية التطوير الرئيسة لميناء العقبة والمبرمة بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة، أما سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة فهي صاحبة الولاية والتشريع في المنطقة، بينما تتولى الهيئة البحرية الأردنية مسؤولية تطبيق القوانين البحرية الدولية في الميناء.

الموانئ في العقبة والجهات التي تديرها

الميناء	الشركة/ المؤسسة (الإدارة)
ميناء العقبة الرئيس • ميناء العقبة الجديد (بضائع عامة، صبّ جاف، رورو) • ميناء محطة بواخر الركاب. • ميناء النفط والغاز البترولي. • رصيف مؤتة/ الميناء الأوسط.	**شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ**
ميناء الخدمات البحرية (القَطْر والإرشاد)	**شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية**
ميناء الحاويات	**شركة ميناء حاويات العقبة**
ميناء الشيخ الصباح للغاز الطبيعي (LNG)	**شركة الكهرباء الوطنية (SPT)**

وتعدّ البنية التحتية لقطاع النقل البحري الركيزة الرئيسة في تطور قطاع النقل واللوجستيات وأحد عناصر جذب الاستثمار، إذ التزمت شركة تطوير العقبة بالنهوض بمحور البنية التحتية للموانئ الأردنية التي وصلت إلى 11 مرفقاً تضم 28 رصيفاً مينائياً متخصصاً وأرصفة خدمات بحرية لخدمة السفن التي تؤم موانئ العقبة، ويقوم على تشغيل هذه المنظومة مشغّلون متخصصون في الموانئ.

ويعدّ النقل الجوي كذلك أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني وأداة من الأدوات الاستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي والاستثماري، إذ يلعب هذا القطاع دوراً مهماً من خلال مساهمته في تنمية قطاع السياحة وحركة التجارة البينية وبالتالي التنمية الاقتصادية عموماً، وهو في الوقت نفسه شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية.

وتعنى هيئة تنظيم الطيران بتنظيم ومراقبة قطاع الطيران المدني والنقل الجوي بجميع مكوناته، وتهدف إلى تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة والبيئة إضافة إلى تنمية قطاع النقل الجوي بناء على أسس اقتصادية سليمة. وتسهم الهيئة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبناء اقتصاد وطني قوي بما يضمن تقديم الخدمات التنظيمية الأساسية في مجال الطيران المدني والنقل الجوي بأفضل المستويات.

وتتألف البنية التحتية للمطارات الأردنية من ثلاثة مطارات دولية عاملة؛ مطار الملكة علياء الدولي في عمّان، ومطار الملك الحسين الدولي في العقبة، ومطار عمّان المدني في ماركا. وشهد هذا القطاع العديد من التطورات والتحسينات التنظيمية والتنفيذية خلال السنوات الأخيرة، لجعل الأردن مركزاً إقليمياً للنقل الجوي، من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية للمطارات، وتحسين الخدمات المقدمة لمواكبة الزيادة في حركة المسافرين، وإنشاء مطارات متخصصة لأغراض تجارية وتدريبية، وتطبيق السياسات التحريرية وذلك من خلال تحرير الأجواء مع الدول المستهدَفة على أسس تبادلية لزيادة التنافسية واستقطاب شركات طيران جديدة وأيضاً زيادة الفرص أمام إيجاد مراكز للتدريب المتخصص لجعل الأردن مركزاً دولياً لتدريب الطيران المدني.

كما تُقدم إدارة الأرصاد الجوية خدمات الرصد والتنبؤات الجوية وإصدار النشرات التحذيرية الخاصة بالطقس والإنذار المبكر من أحداث الطقس الحادة، مما يجعلها تكتسب درجة عالية من الأهمية لمساهمتها في سلامة قطاع النقل بشكل عام والطيران بشكل خاص.

إنّ مواكبة التطورات العلمية والفنية في مجال تطبيقات الأرصاد الجوية يتطلب توفير أجهزة حديثة ومتطورة. ورفع كفاءة الكوادر الفنية المتخصصة وتدريبها، مما يساهم في التقليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات، ويمكّن الدائرة من تطوير خدماتها التي تنعكس إيجاباً في جميع القطاعات الداعمة للتنمية المستدامة.

أهم قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2017-2020)

المؤشر	الفعلي 2017	الفعلي 2018	الفعلي2019	الفعلي 2020
نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي	% 8.4	% 6.1	% 6.2	% 6.3
مرتبة الأردن في التقارير الصادرة عن البنك الدولي من حيث مؤشر الأداء اللوجيستي (LPI)	67/160	84/160	84/160	67/160
متوسط العمر التشغيلي لحافلات وسيارات الركوب المتوسطة (سنة)	9.8	9.8	10.76	10.6
درجة الرضا عن خدمات النقل العام	%76	%68	%68	%68
عدد الباصات لكل 1000 نسمة	0.70	0.70	0.62	0.70
عدد السفن المسجّلة تحت العلَم الأردني	28	30	32	32
عدد الشهادات والوثائق التي يتم إصدارها عن مركز وجهاز الامتحانات لتطبيق اتفاقية (STCW)	1637	1221	1615	1650
إجمالي عدد السفن التي دخلت إلى المياه الإقليمية	1472	1384	1341	1093
عدد مذكرات التفاهم لتبادل الاعتراف	3	4	4	5
عدد اتفاقيات الأجواء المفتوحة الموقَّعة أو المعدَّلة سنوياً	3	0	3	5
عدد المسافرين في السنة/ مطار عمّان المدني (ألف)	18.2	11.5	9.6	7.1
عدد الرحلات الجوية السنوية/ مطار عمّان المدني (ألف)	4.09	3.7	3.1	2.1
عدد الرحلات التدريبية السنوية/ مطار عمّان المدني (ألف)	19.7	13.2	15.5	8
عدد الرادارات الجوية	0	0	0	1
عدد محطات الرصد الجوي (الآلية)	13	18	38	38

أهم التحدّيات

- تطوير منظومة النقل العام.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين في القطاع.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

الوضع السياسي والإقليمي:

تتمتع المملكة بالاستقرار السياسي، إلّا أن المنطقة المحيطة ليست كذلك، وهو ما يؤثر سلباً على تبادل البضائع وتدفق كلّ من الشحن بين الدول والشحن بالعبور ونقل الركاب. وهو ما يستوجب على الأردن أن يكون مرناً وقادراً على التفاعل مع الظروف المتغيرة على حدوده، وأن يقدم البدائل للاستيراد والتصدير من أجل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيه.

النمو السكاني والاقتصادي:

نظراً للنمو السكاني والاقتصادي في الأردن والمنطقة، فإن الطلب على نقل البضائع والركاب يتزايد بوتيرة متسارعة، ويتركز هذا النمو في أجزاء من شبكات النقل بالقرب من المناطق الحضرية الرئيسة وعلى طول الممرات الرئيسة، ونتيجة لذلك فإن أجزاء من الشبكات تتعرض للضغط، ومستوى الأداء فيها لا يلبّي الحاجة المطلوبة. لذا يجب التدخل بشكل جاد وإلّا لن يستطيع نظام النقل تقديم الأداء المطلوب لدعم الاقتصاد والحياة اليومية للمواطنين، مما سيؤدي إلى التأخير وتراجع الموثوقية وزيادة التكلفة على أنشطة المواطن والأعمال (التعليم، والتوظيف، والفرص الاجتماعية، والترفيه)، وهو ما يؤثر في النهاية سلباً على الأداء الاقتصادي للبلاد.

السلامة والأثر البيئي:

مع أن قطاع النقل يؤدي دوراً حيوياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلّا أن ارتفاع معدلات حوادث النقل والإصابات والوفيات الناتجة عنها يشكل تحدّياً لهذا القطاع، كما لم يعد بالإمكان تجاهل عواقب التلوث البيئي الناتج عن قطاع النقل الذي يعدّ من أهم مصادر التلوث، ورغم أن هناك تطوراً في هذا المجال خلال السنوات السابقة إلّا أن الوضع يستدعي تحسين ظروف السلامة وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة.

التنافسية:

إنّ الانضمام إلى اتفاقيات التجارة العالمية وعولمة الأنشطة الاقتصادية، يتطلب المحافظة على المزايا التنافسية للاقتصاد الوطني للمساهمة بفعالية في النظام الاقتصادي العالمي. ويواجه قطاع النقل تحدّياً يتمثل في ضرورة رفع مستوى كفاءته وفعاليته بما يدعم الاقتصاد الوطني ويمكّنه من الاستجابة للمتغيرات.

التكامل في التخطيط:

من المهم إدراك أهمية التداخلات والتكامل بين أنماط النقل المتعددة من أجل تأمين منظومة نقل متكاملة ذات كفاءة عالية، كما ينبغي إدراك أهمية التخطيط الشمولي للقطاع، وعدم استمرار كل جهة بالتخطيط لنمط النقل الذي يدخل ضمن مسؤولياتها وتنفيذ المشاريع والبرامج ضمن مخصصات ميزانياتها فقط، فهذا من شأنه أن يغيّب النظرة الشمولية للقطاع.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- الاستفادة من موقع الأردن الاستراتيجي لجعله مركزاً محورياً للنقل.
- الاستخدام الأمثل لشبكات النقل القائمة.
- التشاركية مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتشغيل البنية التحتية للنقل.
- رفع سوية الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال إدارة القطاع الخاص لتشغيل قطاع النقل العام.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): توفير منظومة نقل متكاملة مستدامة ومرنة، وجعل الأردن مركزاً محورياً للنقل.										
1	نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي	% 8.7	% 6.2	% 6.3	% 6.4	% 6.5	% 6.8	وزارة النقل	*	
2	مرتبة الأردن في التقارير الصادرة عن البنك الدولي من حيث مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) (من 160 دولة)	68	84	67	67	67	67	وزارة النقل		
3	مؤشر البنية التحتية للنقل في تقرير التنافسية العالمي (GCI)	4.1	4.067	4.2	4.25	4.3	4.35	وزارة النقل		
الهدف المرحلي (1): تطوير قطاع النقل وتنظيمه ورفع قدراته وكفاءته										
4	عدد مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص	1	1	3	3	3	3	وزارة النقل		
الهدف المرحلي (2): تطوير منظومة النقل العام.										
5	عدد الباصات لكل 1000 نسمة	1.2	0.62	0.85	0.85	0.9	0.95	وزارة النقل	*	
الهدف المرحلي (3): تطوير منظومة النقل البحري.										
6	عدد السفن المسجَّلة تحت العلَم الأردني	28	32	35	40	45	50	الهيئة البحرية الأردنية		
الهدف المرحلي (4): تطوير منظومة النقل الجوي.										
7	عدد الطائرات العابرة للأجواء الأردنية (ألف طائرة)	26	47	48.5	50	51.5	53	هيئة تنظيم الطيران المدني		
8	عدد المسافرين في السنة/ مطار عمّان المدني (ألف)	73.2	9.6	7.1	350	550	750	شركة المطارات الأردنية		
الهدف المرحلي (5): تطوير منظومة النقل السككي.										
9	نسبة إنجاز مشروع بناء 190 مخزناً تجارياً	0	% 20	% 66	% 100	-	-	مؤسسة الخط الحديدي الحجازي		
الهدف المرحلي (6): تطوير خدمات الأرصاد الجوية.										
10	عدد الرادارات الجوية	0	1	2	2	2	2	وزارة النقل		
11	عدد محطات الرصد الجوي (الآلية)	13	38	38	45	50	50	وزارة النقل		

الأشغال العامة

يُعنى قطاع الأشغال العامة بإنشاء وتطوير شبكة من الطرق العامة تربط المدن والقرى والتجمعات السكنية ومواقع الإنتاج الصناعي والزراعي والمناطق السياحية والأثرية وتربط المملكة بالدول المجاورة. ويتميز الأردن بوجود شبكة طرق نقل متطورة تطبق المعايير العالمية، وتغطية جغرافية شاملة تواكب التطورات من حيث التصاميم والإنشاء والصيانة وتعزيز متطلبات السلامة المرورية، بالإضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة في إنشاء الطرق.

كما يُعنى القطاع بإنشاء المباني الحكومية والإسكان، وتنظيم قطاع الإنشاءات (بشقّيه: المقاولات والخدمات الهندسية)، وتنظيم العمل الهندسي من مواصفات فنية ووحدات البناء. وهو يمثل قطاعَ الإنشاءات الذي يعدّ محركاً مهماً ورافداً رئيساً للاقتصاد الوطني، إذ تبلغ مساهمة قطاع الإنشاءات والصناعات المرتبطة به في الناتج المحلي الإجمالي نحو 10 % من المجموع الكلّي لمساهمة القطاعات الاقتصادية، ويتميز هذا القطاع بتشابكه الواسع مع بقية القطاعات الاقتصادية.

وبحسب دراسة المخطط الشمولي لشبكة الطرق في المملكة، تبلغ أطوال شبكة الطرق في عام 2014 حوالي 7338 كم تتوزع على: طرق رئيسة (بطول 2656 كم)، وطرق ثانوية (1929 كم)، وطرق قروية (2745 كم). وقد أُجري تحليل لهذه الطرق، ركّزت مخرجاته على الحاجة الفعلية لصيانتها، إذ إن حوالي 60 % من الطرق بحاجة إلى صيانة عاجلة بكلفة سنوية تبلغ 70 مليون دينار.

تطور إنشاء شبكة الطرق الوطنية *

السنة	طرق قروية (كم)	طرق ثانوية (كم)	طرق رئيسة (كم)	المجموع (كم)
1990	1723	1679	2639	6041
2000	2275	2059	2911	7245
2014	2754	1929	2656	7338

* بحسب دراسة المخطط الشمولي للطرق والتصنيفات الجديدة للطرق.

أطوال الطرق في المحافظات (2014) *

المحافظة	طرق قروية (كم)	طرق ثانوية (كم)	طرق رئيسة (كم)	المجموع (كم)
العاصمة	564	231	277	1072
إربد	329	377	162	868
المفرق	335	295	450	1080
البلقاء	292	143	137	572
الزرقاء	129	98	249	476
الكرك	234	164	298	696
الطفيلة	44	31	161	236
معان	44	227	522	792
مأدبا	234	106	52	392
جرش	241	94	83	418
عجلون	132	112	56	300
العقبة	78	51	307	436
المجموع (كم)	2754	1929	2656	7338

*بحسب دراسة المخطط الشمولي للطرق والتصنيفات الجديدة للطرق.

الإقليم	المحافظة	طرق رئيسة (كم)	طرق ثانوية (كم)	طرق قروية (كم)	طرق زراعية (كم)	مجموع أطوال الطرق الرئيسة في الأقاليم (كم)	مجموع أطوال الطرق الثانوية في الأقاليم (كم)	مجموع أطوال الطرق القروية في الأقاليم (كم)	مجموع أطوال الطرق الزراعية في الأقاليم (كم)
إقليم الشمال	إربد	236	335	332	2830	937	815	1202	5185
	الرمثا	36	22	20	135				
	المفرق	520	260	580	850				
	جرش	95	108	235	670				
	عجلون	50	90	35	700				
إقليم الوسط	عمان	306	190	529	267	955	595	2064	1732
	البلقاء	215	136	287	400				
	الزرقاء	303	149	164	590				
	مادبا	131	120	1084	475				
إقليم الجنوب	الكرك	295	175	207	820	1442	766	1035	1802
	الطفيلة	260	163	160	530				
	معان	560	217	590	190				
	البترا	5	39	27	222				
	العقبة	322	172	51	40				
	مجموع أطوال الطرق (كم)	3334	2176	4301	8719				

وفي ما يتعلق بالأبنية الحكومية، فإنها تغطي القطاعات التربوية والصحية والاجتماعية، وتُراعى الأسس والمعايير المعتمدة لتصميم الأبنية الحكومية، وتطبيق معايير الأبنية الخضراء، وزيادة فعالية توفير الطاقة لمشاريع الأبنية الحكومية. وتبلغ قيمة المشاريع الحكومية التي يجري تنفيذها حوالي 378 مليون دينار.

وتحققت شراكة حقيقية بين المؤسسات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بقطاع الأشغال ومؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً نقابة المهندسين الأردنيين ونقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين وهيئة المكاتب الاستشارية وجمعية المستثمرين بقطاع الإسكان. ويبلغ عدد المقاولين 3166 مقاولاً، وعدد المكاتب والشركات الهندسية 1244، وعدد المهندسين الأردنيين حوالي 157 ألفاً.

أهمّ التحدّيات

- صيانة شبكة الطرق في المملكة وتحديثها.

التوجّه الاستراتيجي للمحور

- توفير شبكة طرق آمنة ومستدامة ومبانٍ حكومية رائدة، وتوفير خيارات السكن الملائم للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- عدم استقرار أسعار المواد الداخلة بصلب الأشغال (خاصة المحروقات)، وتحقيق ضبط الجودة للمواد المستخدمة في تنفيذ مشاريع الطرق والأبنية.
- الحاجة إلى توحيد المرجعيات المتعلقة بتطوير قطاع الإنشاءات وتحديثه وتنظيمه، وخصوصاً التشريعات والعقود الإنشائية لدى القطاعين العام والخاص.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تحسين جودة الخدمات الحكومية.										
1	أطوال الطرق المنشأة والمصانة في المملكة (كم)	7338	18530	18550	18560	18570	18580	وزارة الأشغال العامة والإسكان	*	
الهدف المرحلي (1): شبكة طرق آمنة ومستدامة لخدمة المواطنين والاستثمارات في المملكة.										
2	عدد مشاريع إعادة التأهيل للطرق	15	17	20	20	20	20	وزارة الأشغال العامة والإسكان		
3	تقليل نسبة الحوادث	% 3.6	% 3.1	% 2.9	% 2.8	% 2.7	% 2.6	وزارة الأشغال العامة والإسكان		
الهدف المرحلي (2): النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال وتعزيز استدامة الاستثمارات.										
4	عدد المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص	غير متوفر	1	2	2	3	3	وزارة الأشغال العامة والإسكان		

الإسكان

اتسمت السياسة الإسكانية في الأردن بالتكامل مع استراتيجيات التطور الاقتصادي للمملكة، بهدف توفير المسكن الآمن لجميع شرائح المجتمع. ولتلبية الطلب المتزايد على المساكن بما يتناسب مع مستوى الدخل والظروف المعيشية، سعت الحكومة إلى تحفيز قطاع التمويل الإسكاني لرفع مساهمته في التمويل الإسكاني، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات الإصلاحية (القانونية والمالية والمؤسسية) التي استهدفت القضاء على معوقات الإقراض السكني طويل الإمد، كما شجّعت الحكومة إنشاء مؤسسات تمويل غير مصرفية لمزيد من التنافسية في سوق التمويل الإسكاني.

وتضمنت وثيقة (رؤية الأردن 2025) تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان وتنفيذ الإصلاحات المحددة فيها التي لم تنفَّذ بعد حول استخدام الأراضي والتمويل الإسكاني والادخار وقروض الإسكان، وأكدت أهمية تعديل الإطار التنظيمي للأراضي لكسر الجمود الذي يعتري الأراضي غير المبنية في المناطق الحضرية وتطوير قاعدة بيانات شاملة حول واقع الإسكان للفقراء.

ومن أجل تحسين إتاحة الحصول على السكن اللائق، نصّت الوثيقة على وجوب توفير حوافز لمقرضي الرهن العقاري للإقراض إلى الأسر ذات الدخل المنخفض، وتوفير أراضٍ لمشاريع الإسكان المستقبلية، وتحفيز القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الإنتاج السكني لذوي الدخل المتدني، كما شجعت الاستثمارَ في مشاريع الإسكان للتأجير لذوي الدخل المحدود من خلال تحديد الفرص الاستثمارية والترويج لها في القطاع الخاص.

وقد أدّت التغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الساحة المحلية، ووجود المملكة ضمن إقليم مضطرب، إلى بروز العديد من التحدّيات والمعوقات أمام قطاع الإسكان، إذ تراجعت القدرة الشرائية للمواطن في ظل ارتفاع الفوائد البنكية وارتفاع معدل التضخم وانخفاض متوسط دخل الأسرة.

وواجه المستثمرون في القطاع العديد من التحدّيات والمعوقات، مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية للبناء، وارتفاع كلفة الأيدي العاملة، وضعف الطلب، وارتفاع العرض، وتراجع الحركة الشرائية نتيجة الظروف الاقتصادية، فلجأ العديد من المستثمرين إلى إيقاف نشاطهم التجاري أو تجميده ولجأوا إلى عمليات البيع بالأقساط دون وساطة البنوك وتخفيض أسعار الشقق، وهو ما من شأنه التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشر على الناتج الإجمالي المحلي ودفع العمل في القطاعات الأخرى إلى الركود.

ويعدّ قطاع الإسكان جزءاً من منظومة الاقتصاد الأردني، ويساهم بما نسبته 6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويحرك 30 % من القطاعات الأخرى. وهو يعمل على توفير وإنتاج الوحدات السكنية بمساحات ومواصفات مختلفة لتلبية احتياجات الأسرة في الحصول على السكن الملائم. وفي عام 2015 بلغ عدد المساكن في المملكة 2350490 مسكناً، 45.6 % منها في محافظة العاصمة و17 % في محافظة إربد.

وحرصت مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري على مد جسور الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص وتنفيذ العديد من المشاريع المشتركة، انطلاقاً من أن توفير السكن الملائم للمواطن ذي الدخل المحدود والمتدني أولوية قصوى، ويتطلب توفير الفرص الاستثمارية للقطاع، وتعديل التشريعات والأنظمة، وتحفيز القطاع والعاملين فيه لمزيد للتركيز على خدمة المواطن بشكل ملائم.

ويواجه قطاع الإسكان العديد من التحدّيات والفرص، وتعمل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بوصفها المظلة الحكومية لقطاع الإسكان، على تذليل المعوقات واستغلال الفرص ما أمكن، بالتشارك مع القطاع الخاص.

أهم قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع خلال عامَي 2019 و2020 (الإنتاج السكني)

المؤشر/ العام	2019	2020	نسبة الفرق
عدد رخص الأبنية السكنية	9159	5995	%35
عدد رخص الأبنية السكنية للقطاع الخاص	2370	1716	%28
المساحة الكلية للأبنية السكنية المرخّصة	1191 الف م2	974 الف م2	%18
عدد الوحدات السكنية المرخّصة ملكيتها للقطاع الخاص	6765	5895	%13
التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاءات مليون دينار	6842	7091	%4
عدد القروض الممنوحة لقطاع الإنشاءات	212597	507452	%139
حجم التداول في سوق العقار	2025	1125	%44
عدد معاملات بيع العقار	53773	42405	%24

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس الحاجة للوحدات السكنية بحسب المحافظة (2016-2025)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
العاصمة	26495	26881	27275	27677	28088	28348	28771	29202	29643	30092
البلقاء	3251	3298	3346	3396	3446	3478	3530	3583	3637	3692
الزرقاء	9024	9155	9289	9426	9566	9655	9799	9946	10096	10249
مادبا	1251	1269	1288	1307	1326	1338	1358	1379	1399	1421
إربد	11703	11873	12047	12225	12407	12522	12708	12899	13093	13292
المفرق	3636	3689	3743	3798	3855	3890	3948	4007	4068	4130
جرش	1567	1590	1613	1637	1662	1677	1702	1727	1753	1780
عجلون	1164	1181	1198	1216	1234	1246	1264	1283	1302	1322
الكرك	2093	2124	2155	2187	2219	2240	2273	2307	2342	2378
الطفيلة	637	646	655	665	675	681	691	702	712	723
معان	953	966	981	995	1010	1019	1034	1050	1066	1082
العقبة	1244	1262	1281	1299	1319	1331	1351	1371	1392	1413
المجموع	63017	63934	64871	65828	66806	67425	68429	69455	70503	71573

التحدّيات التي يواجهها القطاع

التحدّيات الاقتصادية:

- ارتفاع أسعار الشقق والأراضي.
- ضعف القدرة الشرائية للمواطن.
- إحجام بعض البنوك عن تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض.
- انخفاض متوسط دخل الأسرة أو ثباته.
- ارتفاع معدل التضخم.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية للبناء وارتفاع كلفة الأيدي العاملة.

التحديات السكانية:

- ارتفاع معدل النمو السكاني.
- موجات اللجوء التي شهدها الأردن.
- بناء المدن الذكية لتلبية احتياجات المواطن بالحصول على السكن الملائم بسعر مناسب ضمن بيئة صحية نموذجية وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة في الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الراهنة من الوحدات السكنية وضمان توفرها للأجيال المقبلة.
- بناء جسور الشراكة مع العديد من القطاعات، وتوفير الفرص الاستثمارية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الأردني، ولا سيما أن قطاع الاسكان يساهم بما نسبته 6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- الرؤية الملكية الداعمة لقطاع الإسكان، والحرص الدائم على توفير السكن الملائم للمواطن.
- الحرص الحكومي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تنوع أنظمة التمويل السكني وتزايُد استجابتها لتمويل القروض والمشاريع السكنية.
- الفرص الاستثمارية في قطاع الإنشاءات، والتشجيع على الاستثمار العقاري.
- الحزم التحفيزية التي تقدمها الحكومة بهدف تحريك سوق العقار وتنشيطه.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تمكين الأسر من جميع شرائح المجتمع من الحصول على السكن الملائم ضمن بيئة صحية نموذجية.										
1	مساهمة القطاع الخاص بالإنتاج السكني	% 99.8	% 99.7	% 99.8	% 99.8	% 99.8	% 99.9	مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري		
الهدف المرحلي (1): المساهمة في تمكين المواطنين من الوصول إلى السكن الملائم في جميع مناطق المملكة.										
2	عدد قطع الأراضي المخدومة والوحدات السكنية المتوقّع بيعها	131	5596	320	390	770	790	مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري		
3	إجمالي حجم القروض السكنية الممنوحة للأفراد (مليون دينار)	4317	5402	5405	5410	5415	5420	مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري		

التنمية المحلية

تكتسب عملية التنمية المحلية أهمية خاصة لما تجده من إرادة سياسية وحراك يشكل دافعاً للنهوض بالمجتمعات المحلية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، فالتنمية المحلية تسهم بفعالية في خلق اقتصادات محلية فاعلة قادرة على تحقيق الاستثمار الأمثل والمستدام للموارد المتاحة، وإصلاح منظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة والمتأثرة بالنشاط التنموي المحلي وذلك من خلال العمل على تلمُّس احتياجات المواطنين وأولوياتهم في جميع مناطق المملكة، والعمل على تنفيذ برامج تنموية اقتصادية واجتماعية ومشاريع شراكة ما بين البلديات ومجالس المحافظات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والتي من شأنها تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات لإيجاد فرص عمل، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة قضايا الفقر والبطالة، مع مراعاة أن تنفَّذ هذه البرامج والمشاريع بالتنسيق مع الهيئات والفعاليات المحلية بما يساهم في تحقيق التنمية المحلية وتمكين الفئات الأكثر حاجة (المرأة، الفقراء، الشباب) وتوسيع شريحة الطبقة الوسطى وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

واستكمالاً لمسيرة الإنجازات التي حققتها الخطط الوطنية في مجال الحد من الفروقات التنموية بين مناطق المملكة، ظهرت الحاجة إلى إيلاء العناية القصوى للتنمية في بعدها المكاني، بوصفها نهجاً تنموياً، ستفضي في حال تطبيقها إلى نتائج إيجابية على أرض الواقع، وقد نفذت الحكومة العديد من المبادرات والبرامج التنموية التي من شأنها تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، والاستجابة للعديد من التحدّيات التنموية في المحليات، وبالتالي تعزيز القدرة الإنتاجية للمحافظات، وذلك وفق منهجية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مبدأ التكاملية في تنفيذ المبادرات التنموية ليس فقط من حيث طبيعة تلك البرامج وأهدافها، بل كذلك في استخدام جميع الموارد البشرية والمالية المتاحة، وتفعيل دور جميع الأطراف المعنية في تحقيق التنمية المحلية.

ومن أجل تعزيز المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، وخاصة في المحافظات، اعتُمد أسلوب (الإدارة المحلية) الذي يميل إلى اللامركزية ويضمن سرعة وكفاءة التنفيذ، إلى جانب التعاون والتنسيق بين المحافظات والمجالس المحلية والبلدية المنتخبة والحكومة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشة المواطن وتقديم الخدمات له بالصورة الفضلى.

ومن أجل تفعيل مبدأ اللامركزية وتعزيزه، ولتجنُّب الازدواجية وتداخُل الصلاحيات المسنودة للمجالس المنتخبة (المحلية والبلدية ومجالس المحافظات) الذي ظهر من خلال تطبيق قانون اللامركزية، وبهدف توحيد الجهود والمرجعيات للمجالس المنتخبة (الإدارات المحلية)، قامت الحكومة في عام 2019 بتغيير اسم (وزارة الشؤون البلدية) ليصبح (وزارة الإدارة المحلية)، وقُدِّمت مسوّدة لمشروع قانون يدمج قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 بقانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 تحت اسم (قانون الإدارة المحلية)، إذ دُمجت صلاحيات مجالس المحافظات والمجالس البلدية واختصاصاتها لتكون ضمن مرجعية واحدة.

ويقيم حوالي ثلثي السكان في إقليم الوسط (العاصمة، مأدبا، البلقاء، الزرقاء) الذي تشكّل مساحته 16.2 % من مساحة المملكة، بينما يقيم 28.6 % من السكان في إقليم الشمال (إربد، جرش، عجلون، المفرق) الذي تبلغ مساحته ثلث مساحة المملكة تقريباً، بينما يقيم أقل من 8 % من السكان في إقليم الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) الذي يستأثر بحوالي نصف مساحة المملكة.

ويتسم المجتمع الأردني بأنه فتيّ سكانياً، فحوالي 34.3 % من سكانه يندرجون ضمن الفئة العمرية (أقل من 15 سنة)، أي ضعْف ما هو موجود في المجتمعات المتقدمة، وحوالي 62 % من السكان ضمن الفئة العمرية (15 - 64 سنة)، و3.7 % ضمن الفئة (65 سنة فما فوق). ويتوافق هيكل إدارة التنمية المحلية مع نظام التقسيمات الإدارية، إذ يوجد في المملكة 12 محافظة، تضم 51 لواء و38 قضاء.

ويعدّ التحول نحو اللامركزية أداة مهمة في تعزيز التوجه نحو المزيد من التحول الديمقراطي، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والتنموي عبر مجالس محلية منتخبة ومؤهلة، تعمل على تعزيز التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير الخدمات الأساسية لهم. وجاءت هذه الرؤية لتحدد التطلعات والمتطلبات الأساسية لتطبيق اللامركزية في المملكة، إذ تتمثل اللامركزية بوجود نظام لامركزي فعال خاضع للمساءلة يتجاوب مع احتياجات المواطنين في المحليات ويعمل على تقديم الخدمات الفضلى لهم بأعلى درجات الكفاءة والفعالية، بالمشاركة معهم وضمن الموارد المتاحة. ويتطلع الأردن من تطبيق اللامركزية إلى تحقيق مكتسبات من أبرزها تعزيز المشاركة الشعبية، وتكوين فهم مشترك ما بين المواطنين والحكومة والمجالس المحلية المنتخبة لتحديد الأولويات واستغلال الموارد المتاحة بما يلبي احتياجاتهم الفعلية من خلال مشاركتهم في العملية التنموية بمراحلها المختلفة.

وضمن هذا السياق، انتهجت الحكومة بالشراكة مع السلطة التشريعية برنامجاً وطنياً للإصلاح الشامل تضمّن حزمة من التطورات التشريعية والدستورية وإيجاد مؤسسات تعنى بتعزيز منظومة الإصلاح الوطني. ومن محاور هذا البرنامج محور (تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار)، الأمر الذي أفضى إلى إجراء تعديل واسع على قانون البلديات، إذ صدر قانون البلديات الجديد رقم (41) لسنة 2015، وبصورة تمنح مشاركة واسعة للمجتمعات المحلية من خلال المجالس المحلية في صنع واتخاذ قرارات من شأنها تنمية العمل البلدي وتعظيم دوره في التنمية المحلية الشاملة، وتفعيل الشراكة ما بين البلديات والقطاع الخاص.

وبالتوازي مع قانون البلديات، صدر قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 لتمكين المجتمعات المحلية على مستوى المحافظة الواحدة من اتخاذ القرار التنموي باستقلالية ومشاركة واسعة ومنظمة لجميع فئات المجتمع، وذلك من خلال انتخاب مجالس المحافظات التي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. وتشرف تلك المجالس على جميع الخطط والممارسات والقرارات التنموية التي تخص المحافظة ترسيخاً لمبادئ التخطيط التنموي القائمة على أن التخطيط يبدأ من القاعدة إلى القمة.

وانطلاقاً من هذا التوجّه، تشكّلت مجالس بلدية منتخبة مستقلة إدارياً ومالياً (100 بلدية)، إضافةً إلى أمانة عمان الكبرى. وتوزعت تلك المجالس ضمن الفئات الرئيسة للبلديات، بواقع 12 بلدية (فئة أولى)، و57 بلدية (فئة ثانية)، و31 بلدية (فئة ثالثة). وجرى العمل خلال العقدين الأخيرين على تعزيز مفهوم التنمية المحلية في المحافظات ودور المجتمع المحلي في تحديد الأولويات والاحتياجات من المشاريع التنموية والرأسمالية، فأُسست (وحدات تنموية) في المحافظات أصبحت مديرياتٍ للتنمية المحلية بعد صدور قانون اللامركزية، ويوجد وحدات للتنمية المحلية في معظم البلديات، مع الإشارة إلى أن العمل جارٍ لإعداد خطة استراتيجية لكل محافظة أو بلدية ليصار إلى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وفي مجال تمكين البلديات، نُفذت مجموعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف النهوض بالأداء التنموي للبلديات بما يحقق مصلحة المواطنين، في مجالات الإصلاح المالي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرات، وتقديم الخدمات بما يتناسب مع احتياجات المواطنين وأولوياتهم بصورة تشاركية ووفق مبادئ المساءلة والشفافية، وتمكين البلديات من المساهمة في مكافحة الفقر، وتفعيل دورها في التخطيط التنموي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة ما بين البلديات والقطاع الخاص.

وتهدف هذه البرامج والمشاريع إلى تحسين أداء البلديات بشكل ملحوظ في نواحٍ عديدة منها: ضبط النفقات وتحسين الإيرادات، وتنسيق جهود المجتمعات المحلية وخلق الحوار التشاركي في ما بينها، وإعداد الخطط الاستراتيجية والخطط التنموية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وبلورة الفرص الاقتصادية لتنفيذ مشاريع شراكة حقيقية مع القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي مجال الإقراض الموجّه للمشاريع متناهية الصغر، جرى تعزيز هذا النهج لأثره المباشر على إيجاد اقتصاديات محلية مستدامة تعمل على توفير فرص العمل وزيادة الدخل للأسر. ومن المؤسسات التي تتولى ذلك: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق التنمية والتشغيل، وبنك تنمية المدن والقرى.

أهمّ قيم المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2019)

المحافظة	العاصمة	البلقاء	الزرقاء	مادبا	إربد	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المملكة
معدل البطالة %	18.9	20.8	21.4	22.8	18.5	17.9	18	19.5	13.9	20.9	19.3	16.9	19.1
معدل البطالة (ذكور) %	17.6	19.5	20.4	22.9	14.7	16.4	13.9	13.9	11.9	16.8	17.9	15.2	17.1
معدل البطالة (إناث) %	24.2	25.6	27.7	22.5	33.6	23.6	31.9	35.8	19.6	30.7	24.5	24.9	27
معدل المشاركة الاقتصادية %	32.2	32.9	31	32.2	36.4	40	40.3	38.4	40.7	46.4	42.2	37.8	34.2
معدل المشاركة الاقتصادية (ذكور) %	50.9	49.5	52.4	47.1	57.2	61.8	61.4	56.2	60.5	65.4	64	61.2	54
معدل المشاركة الاقتصادية (إناث) %	12.9	15.1	8.6	16.2	15.1	17.4	18.4	19.9	21.1	27.4	18.4	13.2	14

المحافظة	العاصمة	البلقاء	الزرقاء	مادبا	اربد	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المملكة
عدد جيوب الفقر	0	2	1	0	2	6	0	3	3	1	6	3	27
معامل "جيني"	0.387	0.333	0.319	0.272	0.33	0.296	0.254	0.306	0.317	0.262	0.28	0.312	0.376
عدد المنشآت الاقتصادية	74877	11291	24416	3812	26145	4991	3715	3440	6211	1942	2628	4051	167519
نسبة العمالة الوافدة %	0.39	0.34	0.13	0.31	0.15	0.12	0.17	0.21	0.39	0.43	0.33	0.43	0.28
معدل الإعالة الديمغرافية %	55.0	59.8	66.4	61.0	66.4	79.0	69.9	67.9	62.7	65.3	66.4	57.5	61.4

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة لعام 2019، وتقرير (حالة الفقر في الأردن: استناداً لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010).

التوجّه الاستراتيجي للمحور

- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات ورسم السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): اقتصاد محلي كفؤ قادر على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.										
الهدف المرحلي (1): تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية.										
1	عدد فرص العمل التي تولّدها مشاركة المرأة في سوق العمل	100	375	550	675	800	1250	الاتحاد النسائي الأردني		
الهدف المرحلي (2): تشجيع قيام المشاريع المبتدئة والصغيرة والمتوسطة.										
2	عدد المشاريع الإنتاجية المموَّلة من صندوق التنمية والتشغيل	9158	2660	1390	1470	1565	1652	صندوق التنمية والتشغيل		
3	عدد فرص العمل المستحدَثة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المموَّلة من صندوق التنمية والتشغيل	11905	4600	3228	3455	3871	4080	صندوق التنمية والتشغيل		
4	عدد فرص العمل المستحدَثة التي تولّدها المشاريع المموَّلة من الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية (سنوي)	171	305	35	30	30	30	الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية		
5	عدد فرص العمل المستحدَثة التي تولّدها المشاريع المموَّلة من المؤسسة العامة للإقراض الزراعي (سنوي)	4919	6771	6617	7050	7500	7940	المؤسسة العامة للإقراض الزراعي		
الهدف المرحلي (3): توفير بيئة داعمة معزِّزة للحكم المحلي.										
6	عدد وحدات التنمية المحلية الفاعلة في البلديات	50	85	100	100	100	100	وزارة الإدارة المحلية		
7	عدد البلديات المرتبطة بقاعدة البيانات الموحدة ونظام (GIS)	3	50	70	90	100	100	وزارة الإدارة المحلية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (4): إدارة بيئية سليمة ضمن المعايير الدولية.										
8	نسبة النفايات الصلبة التي يتم تدويرها	% 15	% 18	% 18	% 20	% 22	% 24	وزارة الإدارة المحلية		
9	نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلُّص منها في المكبّات	% 85	% 82	% 85	% 87	% 90	% 95	وزارة الإدارة المحلية		
10	عدد مشاريع إدارة النفايات الصلبة في البلديات بالشراكة مع القطاع الخاص	0	5	10	15	20	25	وزارة الإدارة المحلية		
الهدف المرحلي (5): توفير خدمات للبلديات بجودة عالية.										
11	عدد مشاريع الطاقة المتجددة المقامة في البلديات	0	30	50	70	90	110	وزارة الإدارة المحلية		
الهدف المرحلي (6): تعزيز التنمية المحلية من خلال تشجيع الشراكة ما بين البلديات ومجالس المحافظات والقطاع الخاص.										
12	عدد المشاريع الاستثمارية من خلال الشراكة ما بين البلديات ومجالس المحافظات والقطاع الخاص	20	70	90	100	120	150	وزارة الإدارة المحلية	*	
13	نسبة القروض الاستثمارية الممنوحة إلى إجمالي القروض بفائدة	% 73	% 10	% 17	% 22	% 51	% 72	بنك تنمية المدن والقرى		
14	نسبة القروض الاستثماريّة التي لا تقوم على الفائدة إلى إجمالي القروض التي لا تقوم على الفائدة	% 0	% 30	% 31	% 53	% 64	% 76	بنك تنمية المدن والقرى		

اللامركزية

انتهجت الحكومة برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح يتضمن تعديل وصياغة حزمة من التشريعات والعمل على مأسسة منظومة الاصلاح الوطني وزيادة المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار التنموي وتعزيزها، وبناءً على هذه الأسس صدر قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 وقانون البلديات المعدل رقم (41) لسنة 2015.

ويهدف قانون اللامركزية إلى التحول الديمقراطي التدريجي من خلال توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في صناعة واتخاذ القرار التنموي والاقتصادي، ممثلةً بمجالس محافظات منتخبة ومؤهلة تعمل على تعزيز التنمية المحلية وتحسين الخدمات المقدمة في المحافظات وتوفير ظروف معيشة أفضل للمواطنين.

إنّ أساس نهج اللامركزية مبنيّ على وجود نظام لامركزي فعّال خاضع للمساءلة يلبي احتياجات المواطنين ويحسّن كفاءة وفعالية الخدمات المقدَّمة لهم على مستوى المحافظات بالإضافة إلى العمل على استثمار الموارد المحلية المتاحة بشكل أكبر وبمشاركة المجتمعات المحلية في المحافظة نفسها.

إنّ تعزيز اللامركزية بشكل فعّال يؤدّي إلى تحقيق مكتسبات عدة على المستوى المحلي أهمها:

- تعزيز المشاركة المجتمعية في جميع مراحل العملية التنموية المحلية للوصول إلى فهم مشترك ما بين المجتمعات المحلية ومجالس المحافظات المنتخبة من جهة، والمجالس المنتخبة والحكومة المركزية من جهة أخرى.
- ضمان الاستثمار الأمثل للموارد المحلية المتاحة والمحدودة للمحافظة، وتحسين أداء المعنيين بتطبيق اللامركزية بشكل أفضل لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة في المستويات الإدارية المختلفة من خلال مجالس المحافظات المنتخبة التي تؤدي دوراً مهماً كحلقة وصل ما بين الحكومة المركزية والمواطنين في محلّياتهم.
- التقليل من الفوارق التنموية بين المحافظات وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار التنموي المحلي.
- تحقيق المزيد من الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي (البلديات ومنظمات المجتمع المدني) من خلال إيجاد نظام يعمل على تطوير هذه الشراكات، بهدف تقديم خدمات جديدة ومتنوعة وذات جودة عالية تتناسب مع الاحتياجات المحلية.

متطلبات تطبيق اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية المنشودة

- مظلة قانونية لعمل كلّ من مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية في المحافظات بشكل تكاملي ومتناسق مع التشريعات المعنية بالشأن التنموي المحلي، وتحديد واضح للمهام والصلاحيات لهذه المجالس ومديرياتها وفروعها المعنية.
- هياكل إدارية وتنظيمية مرنة وواضحة تحدد الوصف الوظيفي ومجالات تخصص عمل كلّ مستوى من المستويات الإدارية وقنوات الاتصال والتواصل في ما بينها.
- توفر الموارد المالية لمجالس المحافظات لتتمكّن من تنفيذ خططها التنموية.
- نظام فعال مطور لإدارة البيانات والمعلومات الاقتصادية-الاجتماعية والتنموية لجميع القطاعات الخدمية والاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والمحلي.
- نظام رقابي مالي وإداري لعمل مجالس المحافظات بهدف التأكد من مطابقة القرارات المنفَّذة مع التشريعات ذات العلاقة.
- مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة بما يعزز كفاءة الخدمات المقدمة في المحافظات وجودتها.
- استراتيجية وطنية لبناء القدرات للمعنيين بالعمل التنموي ضمن الممارسات الفضلى وتطوير أنظمة وهياكل للموارد البشرية العاملة في مؤسسات المحافظة.
- توفر الموارد المادية والأنظمة التقنية الحديثة لجميع القطاعات العاملة في المحافظات والمعنية بتطبيق اللامركزية، لدعم قدرتها على تنفيذ متطلبات العمل بكفاءة وفاعلية.

أهم التحدّيات

- استمرار تداعيات أزمة اللجوء السوري والضغوطات الناجمة على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- اختلاف قدرات العاملين في مجال الإدارة المحلية والتخطيط التنموي المحلي.
- عدم كفاية البيانات والمعلومات للقطاعات وعلى جميع المستويات المحلية.
- ضعف التشريعات الناظمة والمعنية بالشأن التنموي وتضاربها وعدم تكاملها وتجانسها على المستويين المحلي والوطني.
- ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم اللامركزية وأهمية المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار التنموي.
- عدم توفر مخططات شمولية لجميع المحافظات.
- ضعف آليات الرقابة المالية والإدارية لمجالس المحافظات.
- تفشي جائحة كورونا وازدياد عدد المصابين، الأمر الذي أدى إلى إعادة تخصيص الموازنات والمنح لتغطية عدد محدود من القطاعات الخدمية (الصحة والتعليم)، وبالتالي عدم القدرة على متابعة الاستراتيجيات والخطط التنموية المحلية أو حتى تنفيذها.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): إحداث تنمية محلية في محافظات المملكة.										
1	عدد المحافظات التي تتجاوز نسبةُ الفقر بها المعدلَ العام للمملكة	9	7	5				دائرة الاحصاءات العامة	*	
الهدف المرحلي (1): تعزيز أدوات التخطيط التنموي على المستوى المحلي.										
2	12 استراتيجية تنموية (4 سنوات).	لا يوجد	12 خطة استراتيجية لـ 12 محافظة	12 خطة استراتيجية لـ 12 محافظة	12 خطة استراتيجية لـ 12 محافظة	12 خطة استراتيجية لـ 12 محافظة	12 خطة استراتيجية لـ 12 محافظة	وزارة الداخلية		
3	12 خطة تنفيذية سنوية لـ 12 محافظة (الموازنات السنوية).	لا يوجد	12 خطة تنفيذية سنوية لـ 12 محافظة (الموازنات السنوية).	12 خطة تنفيذية سنوية لـ 12 محافظة (الموازنات السنوية).	12 خطة تنفيذية سنوية لـ 12 محافظة (الموازنات السنوية).	12 خطة تنفيذية سنوية لـ 12 محافظة (الموازنات السنوية).	12 خطة تنفيذية سنوية لـ 12 محافظة (الموازنات السنوية).	وزارة الداخلية		
الهدف المرحلي (2): رفع قدرات القيادات المحلية والعاملين في القطاع الحكومي على المستوى المحلي.										
4	عدد العاملين المؤهلين في المركز التدريبي	لا يوجد	لا يوجد	لا يقل عن 5 من العاملين	لا يقل عن 10 عاملين	لا يقل عن 15 من العاملين	لا يقل عن 20 من العاملين	وزارة الداخلية		
5	عدد الخبراء المتعاقَد معهم لتنفيذ خطط تدريبية من خلال المركز	لا يوجد	لا يوجد	لا يقل عن 5 خبراء	لا يقل عن 3 خبراء	لا يقل عن 6 خبراء	لا يقل عن 6 خبراء	وزارة الداخلية		

المحور السادس

الخدمات الاجتماعية

الرعاية الصحية

يتكوّن القطاع الصحي في المملكة من قطاعات فرعية مقدِّمة للخدمة، من أبرزها: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمؤسسات والمجالس التي تعمل على تطوير السياسات الصحية. ويضم القطاع العام: وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية، والمستشفيات الجامعية (مستشفى الجامعة الأردنية، ومستشفى الملك عبدالله المؤسس)، ومركز السكّري والوراثة والغدد الصماء. بينما يضم القطاع الخاص: المستشفيات الخاصة، والمراكز التشخيصية والعلاجية، بالإضافة إلى العيادات الخاصة. أما المؤسسات والمجالس فتضم: المجلس الصحي العالي، والمجلس الأعلى للسكان، والمجلس الطبي، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء. ويخطو الأردن خطوات حثيثة ومتسارعة للاستجابة للتطورات والتحدّيات الصحية، وقد انعكس ذلك إيجاباً في التقارير العالمية، فقد حلّت المملكة في المرتبة 45 من بين 141 دولة في تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 وبتقدم نحو 33 نقطة عن عام 2018 وذلك استناداً إلى معدل العمر المتوقَّع عند الولادة.

وفي ظل جائحة كورونا، بُذلت جهود كبيرة لتحسين النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته، وبُوشر برفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات وأسرّة العناية المركّزة على مستوى المملكة، إلى جانب إنشاء مراكز للفحوصات المخبرية والمختبرات، وإنشاء المركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية وفقاً لأعلى معايير الجودة لتعزيز القدرة على التعامل مع الجائحة أو أيّ تحدٍّ مستقبلي مماثل.

وعموماً، فرضت التغيرات الصحية الطارئة على القطاع الصحي اتخاذ مجموعة من الإجراءات على أكثر من صعيد لمواجهة التحديات، ويكمن إدراجها ضمن هذه المحاور:

1- الاستجابة لجائحة كورونا

قبل وصول الوباء للأردن عُقدت اجتماعات متوالية للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات واللجنة الوطنية للأوبئة لوضع خطة وطنية بمشاركة جميع المعنيين والشركاء، واتخاذ إجراءات لتطوير القدرات للاستجابة لمكافحة الوباء على جميع الأصعدة (الصحية والاقتصادية والاجتماعية) وإغلاق المعابر والحدود وتقييد السفر من الدول التي انتشر بها الوباء وإليها.

وحُدد مستشفى الأمير حمزة ومستشفى الملك عبدالله المؤسس لعزل الحالات المصابة بالفيروس، وفُرض الحجر المؤسسي للقادمين في فنادق في عمّان ومنطقة البحر الميت، وبموازاة ذلك نشطت فرق التقصي الوبائي لتتبُّع المخالطين والحيلولة دون انتشار الفيروس، مع توفير المستلزمات الوقائية لهم وتوفير الفحوصات المخبرية للمخالطين، وتطورت الإجراءات تبعاً للمستجدّات العالمية والوضع الوبائي.

ومع تفاقم الوضع الوبائي في العالم وازدياد حالات الإصابة في المملكة، خُصص المزيد من أسرّة العزل وأسرّة العناية الحثيثة، وانتُقل إلى الحجر المنزلي باستخدام (الإسوارة الإلكترونية) لضمان الالتزام به. ومن ناحية أخرى أُخضعت المعابر والحدود للمراقبة واتُّخذت إجراءات للمناولة والتحميل لمنع دخول المصابين بالمرض، إلى جانب زيادة عدد غرف العناية الحثيثة وتوفير مزيد من أجهزة التنفس وزيادة قدرات المختبرات للفحص المخبري وتخصيص مختبرات للفحص لتغطية معظم المحافظات في الأقاليم (العقبة،

والكرك، ومعان، وغور الصافي، والزرقاء، والبشير، ومستشفى الأميرة رحمة، والمختبرات المركزية في عمّان، إضافةً إلى مختبرات القطاع الخاص والخدمات الطبية).

وكانت أهم الأولويات لهذه المرحلة زيادةَ عدد أسّرة العزل والعناية الحثيثة، وتطوير قدرات مستشفيات وزارة الصحة بالتعاون مع الشركاء في القطاع الخاص. ومن الإجراءات الرئيسة التي اتُّخذت في هذا الإطار: مشاركة القطاع الخاص في استقبال مرضى كورونا بعد أن عُقدت اتفاقيات مع 28 من مستشفيات القطاع الخاص واستُئجر مستشفى خاص لعزل المرضى المصابين، وبذلك ارتفعت أسرّة العزل للمرضى المصابين بالفيروس إلى 3937 سريراً، وارتفع عدد الأسرّة المخصصة للعناية الحثيثة إلى 892، وارتفع عدد أجهزة التنفس الصناعي إلى 845 (حتى تاريخ 23 تشرين الثاني 2020).

واستعداداً وتحسُّباً لزيادة الإصابات بفيروس كورونا، ولزيادة الحاجة إلى العزل المؤسسي والعناية الحثيثة، تم العمل على إنشاء مستشفيات ميدانية في كلّ من مستشفى الأمير حمزة في عمّان، ومستشفى الملك المؤسس عبدالله في الرمثا، ومستشفى معان، ومستشفى الأمير هاشم بن الحسين في الزرقاء، ومستشفى الأمير راشد بن الحسن في إيدون/ إربد، بسعة 1550 سريراً للعزل، من بينها 280 سريراً للعناية الحثيثة. كما أُنشئ رابط إلكتروني لغرف العزل في كلّ مستشفى مركزي للوقوف على نسبة الإشغال والعمل على توزيع المرضى بشكل صحيح.

توزيع أسرّة العزل وأسرّة العناية الحثيثة وعدد أجهزة التنفُّس بحسب القطاعات الصحية

اسم القطاع	عدد أسرّة العزل	عدد أسرّة العناية الحثيثة	عدد أجهزة التنفُّس
وزارة الصحة	1145	240	223
الخدمات الطبية الملكية	827	202	215
المستشفيات الجامعية	235	74	68
القطاع الخاص	1721	376	329
المجموع الكلي	3937	892	845

المستشفيات الميدانية وأعداد الأسرّة فيها

اسم المستشفى	المحافظة	الطاقة الاستيعابية	عدد أسرّة العناية الحثيثة
مستشفى الأمير حمزة الميداني	عمّان	320	80
مستشفى الملك المؤسس الميداني	إربد/ لواء الرمثا	250	50
مستشفى معان الميداني	معان	200	50
مستشفى الزرقاء الميداني (مستشفى الأمير هاشم بن عبدالله الثاني)	الزرقاء	250	50
مستشفى إيدون الميداني (مستشفى الأمير راشد بن الحسن)	اربد	250	50
المجموع		1270	280
المجموع الكلّي لأسرّة العزل والعناية الحثيثة			1550

كما أُنشئت مختبرات للفحص المخبري للإصابة بالفيروس (PCR) تغطّي معظم محافظات المملكة، ويستمر العمل على إنشاء مختبر في مستشفى السلط الجديد في مدينة السلط. من جهة أخرى، شُغلت محطات سحب العينات في المحطات الثابتة للفحص في أكثر من 125 محطة شملت جميع المحافظات، إضافةً إلى شراء فحوصات جديدة غير تشخيصية (Rapid Ag test)، للمساعدة في تقييم الوضع الوبائي من خلال التحري عن وجود إصابات في أماكن خاصة يسكنها عدد كبير من الناس وفي ظروف مشابهة.

على صعيد آخر، تم توفير العلاجات اللازمة لعلاج المرضى منذ بداية الوباء، ويجري تحديث البروتوكولات العلاجية بصورة مستمرة وفقاً للمستجدّات العالمية. كما وُقعت اتفاقيات مع شركات عالمية لتوفير مطعوم ضد فيروس كورونا، وبدأت حملة البرنامج الوطني للتطعيم في 13 كانون الثاني 2021 بعد وصول أولى كميات لقاحَي (سينوفارم) و(فايزر-بيونتيك) إلى الأردن.

وفي سياق متصل بالاستجابة للجائحة، طلبت وزارة الصحة من ديوان الخدمة المدنية تعيين حوالي 1000 طبيب بصورة استثنائية لتغطية النقص في الكوادر الطبية وتخفيف العبء على العاملين وبشكل خاص الذين يتعاملون مع المرضى مباشرة أو يؤدّون دورهم ضمن فرق التقصي.

2- البنية التحتية

أ- الرعاية الصحية الثانية

ازداد عدد الأسرّة في القطاع الصحي في المملكة خلال الفترة 2019-2020 من 14693 سريراً إلى 16079 سريراً، بزيادة تبلغ نسبتها 22.6 %، وبذلك يرتفع معدل عدد الأسرّة لكل 10000 مواطن من 14.5 إلى 15.3. وبالرغم من ذلك، فإن الارتفاع المفاجئ وغير المتوقَّع لأعداد اللاجئين السوريين، أدى إلى تراجع الأردن في تقرير السياحة والسفر لعام 2019 بما يخص معدل (سرير/ 10000 مواطن) من المرتبة 84 في عام 2018 إلى المرتبة 96 في عام 2019 (من بين 140 دولة). لذا ما زال القطاع بحاجة إلى مزيد من البنية التحتية للاستجابى للارتفاع المتزايد في أعداد المواطنين والمهجَّرين وما فرضته جائحة كورونا من حاجةٍ للمزيد من الأسرّة لعلاج المرضى ولا سيما أسرّة العناية الحثيثة.

عدد المستشفيات وعدد الأسرّة ونسبتها في القطاعات المختلفة (2020)

القطاع	عدد المستشفيات	عدد الأسرّة	النسبة المئوية
وزارة الصحة	32	6360	% 39.3
الخدمات الطبية	16	3317	% 20.5
الجامعات الرسمية (مستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى الملك المؤسس عبدالله)	2	1140	% 7
القطاع الخاص	76	5273	% 32.6
وكالة الغوث	1	89	% 0.6
المجموع	127	16179	% 100
معدل عدد الأسرّة لكل 10,000 مواطن = 14			

وازداد عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة بنسبة 22.6 % في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ويعود ذلك إلى إنشاء عدد من المستشفيات الجديدة في القطاع الخاص وفي وزارة الصحة، إذ نفّذت الوزارة عدداً من مشاريع الإنشاء والتوسعة للمستشفيات التابعة لها، وبذلك ارتفع عدد الأسرّة لديها ليبلغ 1238 سريراً في عام 2020 وبنسبة زيادة تبلغ 8.7 % عن عام 2019. ومن هذه المشاريع: مركز البشير للعناية الحثيثة لاستقبال مرضى كورونا في مستشفى البشير، والذي أنشئ بسعة 75 سريراً وتمّ تجهيزه وتزويده بالكوادر الصحية وتدريبهم.

ب- الرعاية الصحية الأولية

يبلغ عدد المراكز صحية التابعة لوزارة الصحة في جميع محافظات المملكة 700 مركز من بينها 12 مركزاً للخدمات الطبية، ويبلغ معدل (مركز/ 100000 مواطن) حوالي 6.7 لعام 2019، بعد أن وصل إلى 10.1 في عام 2014. ويُعزى الانخفاض إلى الزيادة السكانية والهجرات المتلاحقة إلى الأردن.

أعداد المراكز الصحية وأنواعها (2019)

النوع	العدد
المراكز الصحية الشاملة	116 + 12 مركز للخدمات الطبية
المراكز الصحية الأولية	364
المراكز الصحية الفرعية	186
المراكز الصحية الأخرى (الصدرية، تأهيل، أمومة وطفولة)	34
المجموع	700
معدل عدد المراكز الصحية لكل 100,000 مواطن = 6,5	

وتقدم هذه المراكز جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تشمل: الصحة الإنجابية بكل مكوناتها، والتطعيم، وخدمات الكشف عن الأمراض الوراثية، وخدمات التحري للأمراض السارية والأمراض غير السارية وتقديم الرعاية الصحية لها، والتوعية الصحية، والإقلاع عن التدخين، والصحة النفسية، وصحة الغذاء والبيئة، والصحة المهنية. وتقدم هذه المراكز معالجات لبعض الحالات وتقوم بتحويل حالات للمراكز الشاملة لمزيد من الرعاية.

3- الموارد البشرية

يبلغ عدد الأطباء في الاردن 29401 طبيباً، بمعدل (27/10000 مواطن)، ويستحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من الأطباء، إذ تبلغ نسبة الأطباء فيه نحو 68,3 % من العدد الإجمالي للأطباء في المملكة. أما الأطباء في وزارة الصحة فيبلغ عددهم 6184 طبيباً (21 % من العدد الإجمالي)، 20 % منهم أطباء اختصاص.

ويتجه القطاع الصحي ووزارة الصحة لزيادة عدد أطباء الاختصاص في التخصصات المختلفة، لا سيما الرئيسة منها والتي تشهد طلباً أكثر من سواها (مثل أطباء الإسعاف والطوارئ والتخدير) وكذلك في التخصصات الفرعية، وذلك بزيادة عدد الملتحقين في برنامج

الإقامة بنسبة 20 % للعاملين في الوزارة وغير العاملين فيها على حد سواء مقابل مكافأة شهرية، إضافةً إلى البعثات والزمالات للحصول على التخصصات الفرعية الضرورية، وشراء خدمات ذوي الاختصاصات المطلوبة للعمل في الوزارة، بهدف تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، ومواكبة التطورات الصحية.

وتتم تغطية الزيادة في عدد الأسرّة في القطاع الصحي لتلبية حاجات العزل والعناية الحثيثة للمرضى المصابين بفيروس كورونا، من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية العاملة بحسب الاحتياج، ومن خلال تعيينات استثنائية لوزارة الصحة، ومن خلال شراء خدمات بعض التخصصات الضرورية. وبحسب التقارير العالمية للسياحة والسفر لقطاع الصحة لعام 2019، يتبوأ الأردن المرتبة 53 من 140 دولة بما يخص معدل (طبيب/ مواطن)، مع الإشارة إلى أن عدد الأطباء وأعداد القبولات في كليات الطب في تزايد. أما معدل (ممرض/ 10000 مواطن) فقد بلغ حوالي 29.6، علماً بأن جميع مؤشرات الموارد الصحية قد انخفضت إلى حد ما في ظل الزيادة السكانية والهجرات.

أعداد ومعدلات الموارد البشرية الصحية (2019)

البند	وزارة الصحة	الخدمات الطبية	المستشفيات الجامعية	القطاع الخاص	الأونروا	المجموع	معدل/10000 مواطن
عدد الأطباء	6184	2268	778	20084	89	29401	27
أطباء الأسنان	727	417	60	6409	29	7642	7.3
الصيادلة	827	430	73	10724	2	12056	11.9
الممرضون	11914	7356	1397	15102	254	36023	29.6

4- التأمين الصحي

بذل الأردن العديد من الخطوات في مجال تحقيق التوسع في التغطية الصحية الشاملة وذلك استجابةً للتوجهات الملكية وتماشياً مع (رؤية الأردن 2025) والتزاماً بأهداف التنمية المستدامة وبشكل خاص الهدف الثالث الخاص بالصحة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) والغاية رقم (8) التي تنص على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة وميسورة التكلفة. وقد بلغت نسبة السكان المؤمَّنين في المملكة بحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة (2018) حوالي 66.9 %، ونسبة المؤمَّنين من الأردنيين 71.8 %، واستأثر التأمين الصحي المدني بنسبة 55.4 % من إجمالي مساهمة القطاعات الصحية في تغطية المواطنين بالتأمين الصحي.

نسبة الأردنيين المؤمنين صحيّاً*

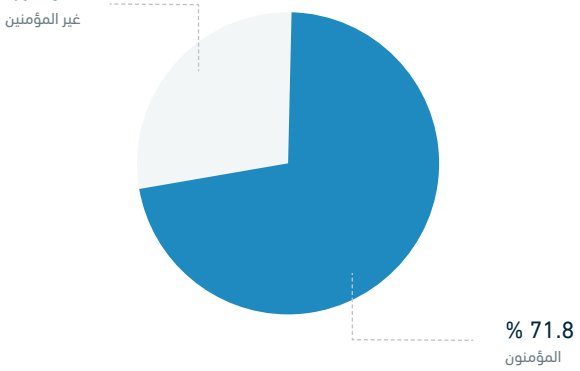

النسب المئوية لمساهمات القطاعات الصحية في تغطية المواطنين بالتأمين الصحي

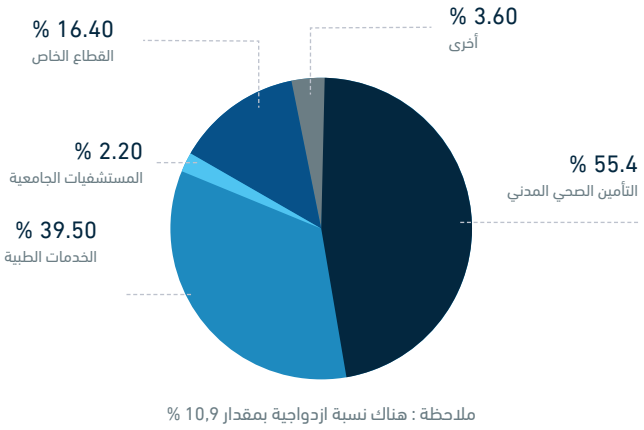

ملاحظة : هناك نسبة ازدواجية بمقدار 10,9 %

*المصدر: تقرير دائرة الإحصاءات العامة للعام 2018.

ويضم التأمين الصحي الأطفال دون السادسة من العمر، وتوفير تأمين صحي لفرد واحد من أفراد عائلة المتبرع بالأعضاء لفترة خمس سنوات وللمتبرع بالدم (لمدة ستة أشهر)، وإتاحة الاشتراك الاختياري بالتأمين الصحي لجميع المواطنين الراغبين ومن بينهم الحوامل وكبار السن والأفراد ، والمؤسسات والشركات والهيئات بموجب المادة (31)، كما يتم تأمين الأسر الفقيرة التي لا يزيد دخلها الشهري عن 300 دينار، وكذلك الاستمرار في تأمين 300 ألف فرد بشبكة الأمان الاجتماعي، والاستمرار بتأمين الأفراد الذين يتلقّون مساعدات منتظمة من صندوق المعونة الوطنية.

وتم شمول المواطنين الأردنيين غير المؤمَّنين بمظلة التأمين الصحي مجاناً لمن تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر. بالإضافة إلى تقديم بعض العلاجات مجاناً للمرضى الذين يعانون من حالات مرضية معينة (كالسرطان، وأمراض الكلى، والإيدز، والإدمان على الكحول والمخدرات، وفقر الدم، والتسمم الجماعي)، وكذلك تأمين شريحة من السكان الذين تم تصنيفهم على أنهم فقراء من قِبل وزارة التنمية الاجتماعية برسوم الرعاية الصحية.

يُشار إلى أن التأمين الصحي المدني إلزامي لجميع موظفي جهاز الخدمة المدنية في الحكومة، وهو غير محدد بسقف معين لنوع الخدمة التي يمكن الحصول عليها مقابل اشتراك شهري مقداره 3 % من إجمالي راتب الموظف وبحد أعلى 30 ديناراً، على أن يساهم الموظف مساهمة رمزية عند حصوله على الخدمة مباشرة في العيادات الخارجية.كما أن الخدمات الصحية المدعومة التي تقدمها وزارة الصحة من خلال مراكزها ومستشفياتها المنتشرة في جميع مناطق المملكة متاحة أمام الجميع بكلفة أقل مما يساهم به مشتركو التأمين الصحي. ويستخدم السكان الذين ليس لديهم أيّ تأمين صحي مَرافق وزارة الصحة بأسعار مدعومة بشكل كبير، ويدفعون ما نسبته 15-20 % فقط من تكلفة العلاج.

ويتم العمل على إطلاق برنامج التأمين الصحي الشامل، وبُدئ بإعداد التشريعات للمباشرة بالتنفيذ. ويشمل البرنامج تصميم حزم تأمينية محددة المنافع مقابل أقساط سنوية محددة بهدف إشراك الأفراد اختيارياً على مدى ثلاثة أعوام لحين فرضه بشكل إلزامي

على مستوى المملكة في عام 2024. وللوصول إلى توحيد قطاع التأمين الصحي يجب العمل على: إنشاء صندوق تأمين صحي مستقلّ مالياً وإدارياً تحت مظلة وزارة الصحة من خلال إصدار نظام إداري خاص (2020-2021).

5- الإنفاق الصحي

ارتفع حجم الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية في الأردن لعام 2017 إلى 8.9 % من الناتج المحلي وبزيادة نحو 0.4 مقارنة بعام 2016 والذي بلغ حجم الإنفاق فيه حوالي 8.5 % (بحسب تقرير الحسابات الوطنية)، وبلغ نصيب الفرد حوالي 255 ديناراً بزيادة 14 ديناراً عن عام 2016. واستأثر القطاع الصحي العام بالنصيب الأكبر من الإنفاق الصحي في المملكة (بنسبة 62.29 %) وبانخفاض عن عام 2016 بنحو 0.11 %.

توزيع نسبة الإنفاق على القطاعات الصحية (2016-2017)

القطاع الصحي	2016	2017
العام	% 62.40	% 62.29
الخاص	% 33.54	% 33.82
الأونروا	% 0.65	% 0.81
مؤسسات المجتمع المدني	% 3.41	% 3.09

وانخفضت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية من إجمالي إنفاق القطاع العام على الصحة لعام 2017 بحسب تقرير الحسابات الصحية الوطنية، إذ بلغت 19.6 % بعد أن وصلت إلى 21 % في عام 2014، وفي المقابل ارتفعت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية من إجمالي إنفاق القطاع العام على الصحة إلى 73.7 % بعد أن بلغت 70 % في عام 2014. وارتفعت نسبة الإنفاق المباشر على الصحة من جيوب المواطنين لعام 2017 إلى 27.8 % بعد أن كانت بحدود 27 % في عام 2014. ومن المتوقّع أن تنخفض نسبة الإنفاق من جيب المواطن بعد أن تقرر شمول من تزيد أعمارهم عن 60 عاماً بالتأمين.

إلّا أن ارتفاع كلف الرعاية الصحية وأسعار الأدوية وزيادة الأمراض غير السارية ومضاعفاتها والتي تتطلب رعاية أكثر وأطول وذات كلف عالية، يستدعي الرعايةَ الصحية الشاملة مع نظام يوازن بين استرداد الكلف وضبطها. وقد ازدادت نسبة الإنفاق على الدواء من الناتج المحلي الإجمالي من 1.98 % في عام 2016 إلى 2.05 % في عام 2017، مما يستدعي مزيداً من ضبط الصرف ومنع الازدواجية ومنع الهدر. ولكن، ما زال ارتفاع كلف الرعاية الصحية، وارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة والإنفاق على الأدوية، وارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة من جيب المواطن، من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصحي وتتطلب العمل على معالجتها.

أهم التحدّيات

- شمولية التأمين الصحي.
- نقص الكوادر الصحية والطبية.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- إحداث نقلة نوعيّة في القطاع الصحّي، من خلال تطوير خدمات الرعاية الصحيّة، وتحسين البنية التحتيّة للمستشفيات والمراكز الصحيّة، ورفدها بالكوادر الطبيّة والتمريضيّة والمعدّات اللازمة، واستكمال حوسبتها.
- الوصول إلى تأمين صحّي شامل بالشراكة مع الخدمات الطبيّة الملكيّة والمستشفيات الجامعيّة والقطاع الخاص، بما يضمن رعاية صحيّة أمثل للأردنيين في المحافظات كافّة.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- نقص في بعض التخصصات المطلوبة والتخصصات الفرعية.
- الهجرات القسرية إلى الأردن في ظلّ نقص الموارد.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2020	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تحسين النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته.										
1	معدل عدد الأسرّة لكل 10,000 مواطن	14	14	15.5	15.5	16	16	القطاع الصحي (وزارة الصحة، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية، والقطاع الخاص)		*
2	معدل عدد المراكز الصحية لكل 100,000 مواطن	10.1	6.7	6.8	6.8	7	7	وزارة الصحة والخدمات الطبية		*
الهدف المرحلي (1): ضبط الأمراض السارية الوبائية المستجدة والسيطرة عليها (السيطرة على وباء كورونا أو أيّ وباء مستقبلاً).										
3	نسبة التغطية بالمطاعيم للأطفال دون السنة من العمر	98	90	لا تقل عن 95	لا تقل عن 95	لا تقل عن 95	لا تقل عن 95	وزارة الصحة		*
الهدف القطاعي (2): توفير خدمات صحية متكاملة وذات جودة عالية.										
4	معدل عدد الوفيات بين الأمهات عند الولادة لكل 100,000 نسمة	19 بحسب دراسة المجلس الأعلى للسكان	29,8بحسب التقرير الوطني لوفيات الأمهات لعام 2018	29	28,5	28	27,5	القطاع الصحي		*
الهدف المرحلي (1): توفير خدمات صحية متكاملة وذات جودة، محورها الفرد وتستجيب للاحتياجات المتزايدة.										
5	نسبة انتشار التدخين بين الأردنيين للذين تتراوح أعمارهم بين 18 و69 سنة	29	بحسب دراسة 2019 لعوامل الخطورة لأمراض لأمراض القلب (42 %)	% 40	% 40	% 39	% 39	القطاع الصحي		*
6	عدد المراكز الصحية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية	452	506	510	520	522	525	وزارة الصحة		
7	عدد المراكز الصحية الحاصلة على الاعتماد	88	107	117	117	117	147	وزارة الصحة	*	
الهدف القطاعي (3): توسعة وتطوير البنية التحتية للمرافق الصحية.										
8	عدد المستشفيات التي سيتم إنشاؤها للقطاع العام (تراكمي)			2	3	4	4	القطاع الصحي		*

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2020	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (1): إنشاء وتحديث وتوسعة المستشفيات والمراكز الوطنية (مركز الحسين ومركز السكري) والمراكز الصحية										
9	عدد المراكز الصحية التي سيتم إنشاؤها أو توسيعها أو تأهيلها (تراكمي للأعوام 2021-2025)			5	5	5	5	وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية		
الهدف القطاعي (4): دعم بيئة السياسات والحوكمة الرشيدة في النظام الصحي.										
10	عدد مشاريع الشراكة بين القطاعات الصحية تحت مظلة المجلس الصحي	2	5	6	6	7	7	المجلس الصحي العالي		
الهدف المرحلي (1): تحسين الإطار المؤسسي لقطاع الرعاية الصحية.										
11	عدد السياسات المطوَّرة في مجال تنمية الموارد البشرية الصحية	2	2	3	3	3	4	المجلس الصحي العالي		*
الهدف المرحلي (2): الاستثمار في الدراسات والأبحاث في المجال الصحي.										
12	عدد الدراسات والملخصات لرسم السياسات			4	6	6	8	مستشفى الجامعة الأردنية، المجلس الأعلى للسكان، مركز الحسين للسرطان		*
الهدف المرحلي (3): تطوير أنظمة المعلومات وتطبيق أنظمة الصحة الإلكترونية.										
13	عدد المستشفيات المحوسبَة (تشمل مركز الحسين للسرطان والمستشفيين الجامعيين) (تراكمي)	12	36	37	40	43	46	القطاع الصحي		
14	عدد المراكز الصحية المحوسبة (تشمل: المركز الصحي للعناية بصحة المرأة والمختبرات المركزية/ جبل الحسين)	35	189	192	200	210	220	وزارة الصحة		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2020	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (5): توسعة نسبة السكان المشمولين بالتأمين الصحي.										
15	نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية من إجمالي إنفاق القطاع العام على الصحة	% 21	% 19.6 (2017)	% 20	% 20.5	% 21	% 21.5	وزارة الصحة، المجلس الصحي العالي	*	*
16	نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية إلى إجمالي إنفاق القطاع العام على الصحة	% 70	% 73.7 (2017)	% 70	% 69.5	% 69	% 68.5	القطاع الصحي، المجلس الصحي العالي		
الهدف المرحلي (1): التوسع في شمول فئات جديدة من المواطنين في التأمين الصحي.										
17	نسبة السكان المؤمَّنين صحياً	% 78	% 66.9 (بحسب تقرير DHS ، 2018)	% 91	% 92	% 93	% 94	القطاع الصحي، المجلس الصحي العالي	*	
الهدف القطاعي (6): تعزيز الاستثمار في القطاع الصحي لدعم الاقتصاد الوطني.										
18	عدد القادمين للسياحة العلاجية		250,000	25,000	100,000	200,000	200,000	القطاع الصحي		*
الهدف المرحلي (1): الاستثمار في السياحة العلاجية.										
19	نسبة تنفيذ خطة السياحة العلاجية الوطنية		% 20	% 30	% 50	% 60	% 70	القطاع الصحي		
الهدف المرحلي (2): التوفير في الطاقة.										
20	مشاريع الطاقة البديلة لتوفير استخدام الكهرباء (الجديدة) في القطاع الصحي	غير متوفر		3	6	9	12	القطاع الصحي		
الهدف القطاعي (7): تحقيق التوازن التنموي في الرعاية الصحية بين المحافظات.										
الهدف المرحلي (1): دعم مشاريع اللامركزية الصحية في جميع المحافظات لتحقيق التوازن والعدالة.										
21	عدد مشاريع المراكز الصحية قيد الإنشاء على موازنة اللامركزية	0	14	6	25	35	40	وزارة الصحة، المجالس الصحية في المحافظات		*

التعليم العام

يعدّ التعليم محوراً مهماً في مسيرة التنمية الشاملة المنشودة ونمو الاقتصاد، وقد حددت الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك عبدالله الثاني التوجهات الاستراتيجية للتعليم في الأردن، وتضمنت متابعة البناء على الإنجازات في العملية التعليمية؛ ورفع سوية التعليم بمراحله المختلفة، وتحسين جودته ومخرجاته، والتصدي لمشكلاته المحورية بروح العصر والحداثة وصولاً للتميز على المستوى الإقليمي والعالمي، والتنافسية ضمن معايير ومرتكزات أساسية تضمن الاستدامة في التطوير والتحديث.

تنبثق فلسفة التربية في المملكة من الدستور والحضارة العربية الإسلامية ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الأردنية، وتتمثل هذه الفلسفة في الأسس الفكرية، والأسس الوطنية والقومية والإنسانية، والأسس الاجتماعية.

إنّ الوصول لمجتمع تربوي ريادي مُنتمٍ مشارك ملتزم بالقيم نهجُه العلم والتميز وصولاً للعالمية، هو خلاصة الرؤية التي تتطلع وزارة التربية والتعليم إلى تحقيقها، وسبيلها إلى ذلك توفير فرص متكافئة للحصول على تعليم عالي الجودة يمكّن المتعلمين من التفكير العلمي الإبداعي الناقد، والعمل بروح الفريق، والتعلم مدى الحياة، والتزود بالمهارات والقيم؛ ليكونوا مواطنين فاعلين منتمين إلى وطنهم مساهمين في رفعة العالم والإنسانية. وتتمثل القيم الأساسية للوزارة في الحرية، والعدالة والمساوة، والمواطنة الصالحة، والانتماء، والوسطية، واحترام الرأي والرأي الآخر، والشفافية، والمسؤولية، والريادة، وبناء شراكات فاعلة.

وقد حققت الدولة في مستوى التعليم العام، الذي يمتد من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر، إنجازات كبيرة على صعيد تعميم التعليم الأساسي والثانوي وتبني المشاريع والبرامج والمبادرات التي تهتم بالبنية التحتية للمدارس، وتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج وتقييم التعلم، وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد لازمت عملياتُ المتابعة والتقييم جهودَ تطوير التعليم بأنماط ومنهجيات متنوعة.

والتعليم العام جزءٌ من قطاعات الخدمات الرئيسة التي تشكّل حوالي 5 % من الناتج المحلّي الإجمالي في المملكة، كما أنّ للقطاع الخاص مساهمة كبيرة في المراحل التعليمية كافة. وفي العام الدراسي 2021/2020 يعمل في قطاع التعليم العام حوالي 135300 معلماً ومعلمةً و33600 إدارياً وإداريةً، ويشكّل المعلمون في الوزارة ما نسبته 66 % منهم، والإداريون 58 %. ويبلغ عدد المدارس 7622 يلتحق بها حوالي 2.166 مليون طالب وطالبة، من بينها 3959 مدرسة في الوزارة تقدم خدمة التعليم لحوالي 1.575 طالباً وطالبةً، أما مدارس التعليم الخاص فيبلغ عددها 3384 مدرسة، فيها حوالي 416 ألف طالب وطالبة، بينما يبلغ عدد المدارس التابعة لوكالة الغوث 169 مدرسة، فيها حوالي 1.173 طالباً وطالبةً، وهناك مدارس حكومية أخرى عددها 49 يلتحق بها حوالي 20600 طالب وطالبة، منها 45 مدرسة تابعة لمديرية الثقافة العسكرية. ويبلغ عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال 1.154 طفلاً وطفلة.

وإلى جانب الإلتزام بمخرجات ومستهدفات استراتيجية تنمية الموارد البشرية (2016-2025) لمحور التعليم العام، تلتزم الوزارة أيضاً بخطتها الاستراتيجية (2018-2022) التي وُضعت ضمن نهج تشاركي بحيث تنسجم مع استراتيجة (الأردن 2025).

الاستجابة لأزمة كورونا

واجهت وزارة التربية والتعليم تبعات الأزمة الناجمة عن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، بخطة استجابة وطنية وفورية عمادها الحق الدستوري للأطفال بالوصول للتعليم، وفتحت الوزارة قنوات التواصل مع جميع المؤسسات الوطنية من القطاعين العام والخاص، وعزّزت الشراكات لحشد الجهود وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية والمناسبة لتقديم بدائل مناسبة للتعليم المدرسي.

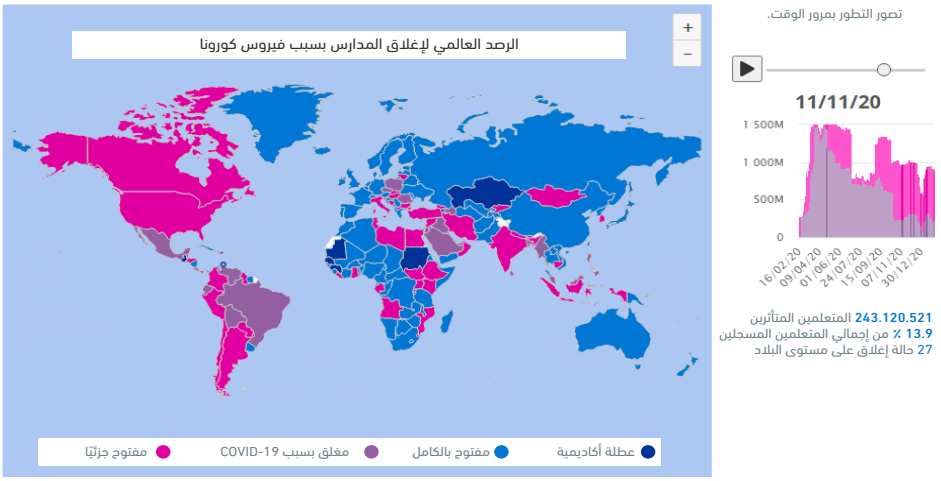

وفي استجابةٍ سريعة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، بدأت الوزارة ببثّ الدروس المتلفزة لطلبة الثانوية العامة على القناة الرياضية للتلفزيون الأردني، تلاها بدء بث الدروس المتلفزة على قناتين جديدتين (JO Darsak 1، JO Darsak 2) للصفوف من الأول الأساسي وحتى الحادي عشر، وإطلاق منصة "درسك" التي أُنتج محتواها الإلكتروني بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والشركاء، كما أُطلقت منصّة للمعلمين تتضمن برنامجاً تدريبياً لمدة 90 ساعة بهدف متابعة التحاق الطلبة بعملية التعليم عن بعد، وتقييم تعلمهم، وتنفيذ البرنامج التوعوي الصحي وبرامج الدعم النفس-اجتماعي لتمكين الطلبة من متابعة تعليمهم.

ومع بدء العام الدراسي 2021/2020 أعدت الوزارة خطة شمولية للعودة إلى المدرسة بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والجهات المانحة ضمن سيناريوهات ثلاثة: التعليم الوجاهي، والتعلم الهجين، والتعليم عن بعد. وارتكزت الخطة على دليل العودة للمدارس وإعداد البرتوكول الصحي المعتمد من وزارة الصحة والمتضمن ممارسات عالمية فضلى لتوفير بيئة تعليمية آمنة.

وألقت الأزمة الاقتصادية المصاحبة للجائحة ظلالها على الأسر الأردنية بقوة، وشهد العام الدراسي 2021/2020 حركة انتقال حوالي 124 ألف طالب وطالبة من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، ما اضطر الوزارة إلى تحويل 51 مدرسة للعمل بنظام الفترة المسائية، وزيادة عدد المركز التعليمية بما يزيد عن 1500 شاغر مستحدث، وفي ضوء تزايد حالات الإصابة وحفاظاً على صحة الطلبة والمعلمين والكوادر الإدارية تقرّر تعليق الدراسة والتحول إلى التعليم عن بعد في جميع المدارس في 5 تشرين الأول 2020 بوصف ذلك الاستجابةَ الوحيدة الممكنة للوزارة.

ولضمان وصول الطلبة للتعليم من خلال سيناريو التعليم عن بعد، أعدت الوزارة خططاً تركز على فاعلية وجودة الخدمات التعليمية المقدمة في الحلقات التعليمية والمناطق الجغرافية المختلفة، كما تنتهج الوزارة نهجاً مستمراً للتطوير والتحسين في التعليم عن بعد يضمن حضور الطلبة وتفاعلهم وتنفيذ الواجبات المدرسية مع توفير الدعم الفني اللازم لهم ولذويهم، وتحرص الوزارة على

عمليات ضبط جودة خدمات التعليم عن بعد من خلال توظيف نتائج المتابعة المستمرة واليومية والتقييم التي يوفرها نظام إدارة المعلومات التربوية (OpenEMIS)، ونظام المعلومات الجغرافية (GIS)، كما تستخدم تلك النتائج في مراجعة السياسات وخطط العمل، وتبني الأدوات والأنظمة التكنولوجية المناسبة، ودعم القرار التربوي فيما يتعلق بالخطط العلاجية والوصول إلى الطلبة غير المتفاعلين على المنصّة للوقوف على أسباب عدم تفاعلهم، وتوفير الدعم الفني واللوجستي وفق خطط مرحلية تنفَّذ بالتعاون مع الشركاء والمعنيين.

ولاستمرارية تنفيذ خطة الاستجابة متطلباتٌ أساسية هي:

- تأمين متطلبات استضافة منصة (درسك)، والأنشطة التعليمية التفاعلية، وتطوير الخصائص التقنية والتعليمية للمنصة وإدارتها.
- التحسين المستمر على المحتوى الإلكتروني في عملية التعلم عن بعد، وتأهيل الكوادر التعليمية.
- توفير أجهزة للطلبة الذين لا يمتلكون أدوات التعلم وحزم إنترنت.

وتقوم الوزارة بتنفيذ العديد من البرامج التي تضمن الجاهزية الإلكترونية الشاملة، من خلال توفير التجهيزات الحاسوبية اللازمة في المدارس ومديريات التربية والتعليم، وتأمين الاتصال المناسب بخدمة الإنترنت والإنترانت، وتمكين الكوادر البشرية في المستويات الإدارية المختلفة من استخدام التكنولوجيا وتوظيفها بالشكل الأمثل.

مؤشرات التطورات الكمّية لقطاع التعليم العام (2018-2020)

الوصف	2018	2019	2020
العدد الكلّي للعاملين في قطاع التعليم	168162	173237	168856
عدد العاملين في قطاع التعليم (وزارة التربية والتعليم)	105377	107806	109606
العدد الكلّي للمدارس	7434	7551	7622
عدد المدارس الحكومية	5865	3893	3959
عدد مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز	12	13	13
عدد مدارس الطلبة الصمّ	10	10	10
عدد مدارس المكفوفين	1	1	1
معدل الطلبة لكل معلم (للتعليم الأساسي)	17	17	17
معدل الطلبة لكل معلم (للتعليم الثانوي)	9	9	9.3
معدل الطلبة/ حاسوب	13	10	10
العدد الكلّي للأطفال الملتحقين برياض الأطفال	134733	145120	115424
عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال الحكومية	37222	42319	65871
العدد الكلّي للطلبة في مرحلة التعليم الأساسي	1759590	1768024	1790044
العدد الكلّي للطلبة في مرحلة التعليم الثانوي (الأكاديمي والمهني)	220396	236894	260589

الوصف	2018	2019	2020
العدد الكلّي للطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني	23552	24917	27389
نسبة الحاصلين على رتب المعلمين	% 50.5	% 50.2	-
نسبة التسرب	% 38.0	% 14.0	-
نسبة الأمّيّة	% 5.2	% 5.1	-
نسبة مشاركة المرأة في المراكز القيادية والإشرافية	% 29	% 30	% 33

أهمّ التحدّيات

- عدم الوصول للاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة.
- انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم المهني.
- الاكتظاظ في مدارس قصبات المدن.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- الاستمرار في تطوير منظومة التعليم، والوصول إلى تعليم مبكر عالي الجودة ومنصف وذي كفاءة وجودة عاليتين.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

كفاءة النظام التعليمي:

- ضرورة تبني معايير التميز والإبداع للأداء المؤسسي على مستوى النظام بكامله ضمن أفضل المعايير العالمية.
- الحاجة إلى أتمتة الخدمات والمشاركة ببرامج الحكومة الإلكترونية.

الالتحاق والوصول:

- شمول جميع الطلبة في خدمات التعليم خلال فترة التعليم عن بعد (معدل المشاركة 80 %).
- عدم الوصول للاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة.
- وجود عدد كبير من الطلبة اللاجئين (السوريين) ذكوراً وإناثاً في سنّ التعليم خارج النظام التعليمي.
- انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم المهني.

جودة الخدمات التعليمية:

- ما يزال امتحان الثانوية العامة المحكّ الوحيد لتقييم أداء الطلبة في التعليم العام.
- مأسسة عملية التخطيط للاستعداد للاختبارات الدولية (PISA, TIMS) لتحسين مرتبة الأردن في هذا المجال.
- الثقافة المجتمعية في ما يتعلق بالتعليم عن بعد.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- السياسات والاستراتيجيات
- تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج في المدارس الحكومية.
- إعادة تنظيم مسارات التعليم وبدء التشعيب بعد الصف التاسع والتدخل المبكر في صقل الميول المهنية للطلبة.
- تحقيق الجودة التعليمية من خلال تصنيف المدارس الحكومية والخاصة وفق معايير أدائية.
- تطوير نظام السلك التعليمي لإدارة التعيينات والترفيعات والحوافز، بناء على أداء المعلم وتحصيل الطلبة والترخيص المهني للمعلمين والقادة.
- ضبط جودة سياسات المعلمين والمتابعة والتقييم.
- الترخيص المهني للمعلمين والقادة.

البرامج والمبادرات

- التعلم عن بعد والتوظيف الموسَّع للتكنولوجيا في التعليم بما فيها البنية التحتية.
- تطوير برامج التنمية المهنية قبل الخدمة وأثناءها لتتواءم مع متطلبات نظام السلك التعليمي المقترح ونظام الرتب والتنمية المهنية المحدَّث.
- استثمار أمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2020	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): حصول جميع الأطفال على تعليم مبكر عالي الجودة وتجارب تسهم في تطويرهم والارتقاء بجاهزيتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي، وتؤمن لهم بالتالي الحياة الصحية والرفاهية في المستقبل.										
1	معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال	% 38.2 (2015)	% 38.7	% 48	% 51	% 54	% 57	وزارة التربية والتعليم، القطاع الخاص		*
الهدف المرحلي (1): زيادة فرص حصول الأطفال -ذكوراً وإناثاً- على تعليم نوعي في مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة استعدادهم للتعلم من أجل الحياة.										
2	نسبة الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال (KG2)	% 60.1	% 63.5	% 80	% 85	% 90	% 95	وزارة التربية والتعليم، القطاع الخاص	*	*
الهدف المرحلي (2): تعليم نوعي في مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة استعداد الطلبة للتعلم من أجل الحياة.										
3	نسبة المعلمات المؤهلات في مرحلة رياض الأطفال (المرخَّص لهن بالتدريس) (البكالوريوس) على المستوى الوطني	% 87	% 92	% 94	% 95	% 96	% 97	وزارة التربية والتعليم، القطاع الخاص		*
الهدف القطاعي (2): ضمان حصول جميع الطلبة على تعليم منصف ذي كفاءة وجودة عالية يشمل طلبة المرحلتين الأساسية والثانوية وبما يضمن الحصول على مخرجات تعليمية فاعلة ومتماشية مع متطلبات الحياة وسوق العمل.										
4	نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي	% 99	% 97.8	% 99	% 99	% 99	% 99	وزارة التربية والتعليم		
5	نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي	% 77.4	% 75.4	% 77.4	% 78.4	% 79.4	% 80.4	وزارة التربية والتعليم		
الهدف المرحلي (1): ضمان الوصول والمساواة للطلبة من كلا الجنسين، واستيعاب جميع الفئات العمرية في التعليم لجميع المقيمين في المملكة.										
6	نسبة النجاح في الثانوية العامة للطلبة النظاميين	% 39.6	% 58.3	% 58.5	% 58.7	% 58.9	% 59.1	وزارة التربية والتعليم		
7	نسبة الأمّيّة	% 6.8	% 5.1	% 5	% 4.9	% 4.9	% 4.8	وزارة التربية والتعليم		
8	نسبة المستفيدين من برامج الموهوبين	% 18	% 22	% 23	% 25	% 27	% 29	وزارة التربية والتعليم		
9	نسبة الطلبة المستفيدين من برامج ذوي الإعاقة	% 14	% 13	% 17	% 18	% 19	% 20	وزارة التربية والتعليم		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2020	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (2): تحسين نوعية التعليم للإسهام في إعداد المواطن الصالح والمنتج والمنتمي لبلده.										
10	نسبة الطلبة المشاركين في النشاطات التربوية	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	وزارة التربية والتعليم		*
الهدف المرحلي (3): تعزيز نظام تعليم يحقق الابتكار والتميز لسياسات تعليمية فعالة تسهم في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لقطاع التعليم في الأردن										
11	معدل الطلبة لكل حاسوب	16	10	10	10	10	10	وزارة التربية والتعليم		*
12	النسبة المئويّة للمدارس المربوطة بالإنترنت	% 93	% 93	% 94	% 95	% 96	% 97	وزارة التربية والتعليم		*
الهدف المرحلي (4): توفير موارد بشرية مؤهلة للنظام التربوي وتطويرها واستدامتها.										
13	عدد المشاركين بجائزة الملكة رانيا العبدالله	1547	3582	3800	3900	4000	4100	وزارة التربية والتعليم		*
14	نسبة المناصب القيادية الإدارية للإناث	% 13	% 29	% 35	% 40	% 45	% 50	وزارة التربية والتعليم		*
الهدف المرحلي (5): ضمان الوصول والمساواة للطلبة من كلا الجنسين، واستيعاب جميع الفئات العمرية في التعليم عن بعد.										
15	نسبة التغير في التحاق الطلبة بالتعلم عن بعد (بدءآ من تاريخ التحول وحتى نهاية الفصل)		% 70	% 90				وزارة التربية والتعليم		*
الهدف القطاعي (3): بحلول عام 2025، تحقيق زيادة كبيرة في أعداد الشباب والبالغين ممن يمتلكون المهارات الفنية والتقنية المتوافقة مع احتياجات سوق العمل وتمكينهم من الحصول على وظائف مناسبة وتفتح المجال أمامهم للدخول في عالم ريادة الأعمال.										
16	نسبة تشغيل خرّيجي التعليم المهني	% 70	% 65	% 67	% 68	% 69	% 70	وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، مؤسسة التدريب المهني، التعليم الخاص		*
الهدف المرحلي (1): زيادة فرص الحصول على التعليم المهني وتحسين نوعيته.										
17	نسبة الطلبة في التعليم المهني/ المرحلة الثانوية	% 13.12	% 12.3	% 13.3	% 13.8	% 14.3	% 14.8	وزارة التربية والتعليم، القطاع الخاص	*	*

* الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

الثقافة

شهد العمل الثقافي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ويرتبط النشاط الثقافي بعدد من المؤسسات الرسمية والخاصة والأهلية وعلى رأسها: وزارة الثقافة راعية العمل الثقافي الرسمي في المملكة، إضافةً إلى أدوار ثقافية غير مباشرة لعدد من الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى ووسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة، والجامعات الرسمية والخاصة، وكذلك القطاع الخاص والأهلي، ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية المتعددة والمتنوعة، ومراكز البحوث والدراسات وغيرها.

وانعكس هذا التطور للحركة الثقافية في الأردن من خلال العديد من المظاهر ومنها: تطور البنية التحتية للمراكز الثقافية الشاملة، التي ارتفع عددها إلى 11 مركزاً في عدد من المحافظات، من أهمها: المركز الثقافي الملكي، ومركز الحسين الثقافي في عمّان، ومركز الملك عبدالله الثاني الثقافي في الزرقاء، ومركز سمو الأميرة سلمى للطفولة في الزرقاء، ومركز سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني في معان، ومركز الحسن الثقافي في الكرك، ومركز إربد الثقافي. وتقوم الوزارة بإنشاء مركز جرش الثقافي، ومركز عجلون الثقافي، ومن المتوقَّع افتتاحهما خلال عام 2021. وستُستأنَف في عام 2022 عملية إنشاء المراكز الثقافية في بقية المحافظات تباعاً (مادبا، والطفيلة، والعقبة، والسلط، والمفرق)، ومن المتوقَّع الانتهاء من إنشائها جميعاً في عام 2025.

كما افتُتحت مراكز لتدريب الفنون في عدد من المحافظات لتوفير فرص التدريب والتأهيل لأصحاب المواهب الفنية والأدبية من الأطفال والشباب، وتعمل الوزارة على استكمال افتتاح مراكز أخرى في بقية المحافظات، وصولاً لتوفير مركز واحد لتدريب الفنون على الأقل في كل محافظة. وارتفع أيضاً عدد المرافق الثقافية العامة، مثل المتاحف التي تُعنى بالإرث الحضاري والثقافي، التي وصل عددها إلى 44 متحفاً منها: متحف الأردن، والمتحف الوطني للفنون الجميلة، ومتحف الحياة الشعبية، ومتحف الشهيد وصفي التل، ومتحف الحياة البرلمانية، وبيت عرار. فضلاً عن دور العرض والمرافق الثقافية الأخرى والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية، في استحداث المنصات الثقافية والفنية الإلكترونية متعددة الأهداف، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما يساهم في تحقيق المشاركة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع في الفعاليات والأنشطة الثقافية.

وفي ما يتعلق بالنتاجات الثقافية والفكرية في المملكة؛ ازدادت طباعة الكتب بشكل لافت، وتبوأ الأردن مكانة مرموقة في سوق الكتاب العربي، ويَظهر ذلك من خلال مشاركة دور النشر الأردنية في معارض الكتب الدولية، وأصبح الأردن ينافس الدول العربية ذات التاريخ الطويل في هذا المجال. ويشهد الأردن بدايات أنماط متعددة من الصناعات الثقافية والإبداعية الكاملة أو التي تنطوي على قيمة ثقافية مضافة؛ مثل: الحرف اليدوية، وصناعة الأفلام، وصناعة التصميم، وصناعة تطوير المحتوى، وصناعة الموسيقى والصوت، وغيرها من الصناعات التي تحتاج المزيد من الدعم.

وتوسعت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني التي تُعنى بمجالات العمل الثقافي والفني المتعددة، إذ تجاوز عددها 700 جمعية وهيئة وفرقة فنية مسجّلة رسمياً تحت إشراف وزارة الثقافة، وازدادت نسبة مشاركة المثقفين والمبدعين الأردنيين في المشهد الثقافي الوطني والعربي والدولي، وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات والملتقيات والندوات والمعارض المتنوعة وغيرها. وكل هذا شكّل حراكاً ثقافياً واسعاً ومتعدداً، وتشي بهذا الحراكِ المشاريعُ والفعاليات والأنشطة الثقافية التي تنتشر في المحافظات كافة، فضلاً عن المشاركة الأردنية الخارجية.

لقد خطَتْ وزارة الثقافة وشركاؤها في القطاع الثقافي خطوات جيدة في تطوير الحياة الثقافية، فبالرغم من تواضع الإمكانيات استطاعت الوزارة المساهمة بشكل جوهري في تنمية الحركة الثقافية في المملكة وتعزيزها، من خلال الأهداف التي تم تبنّيها والعمل على تحقيقها.

مؤشرات القطاع الثقافي

المؤشـــــر	2020
عدد المراكز والمرافق التابعة للوزارة في المحافظات	9
عدد المراكز الثقافية والمسارح غير التابعة للوزارة	14
عدد المتاحف الثقافية	44
عدد عناوين الكتب التي تنشرها الوزارة سنوياً	200
عدد العناوين التي تدعم الوزارة نشرها سنوياً	100
عدد مؤسسات المجتمع المدني الثقافية المسجّلة رسمياً تحت إشراف الوزارة	707
عدد الاتفاقيات والبرامج التنفيذية الثقافية الموقّعة مع الدول الشقيقة والصديقة	67
عدد الوثائق الوطنية التي تمت أرشفتها (ألف)	970250
عدد دور النشر والمطابع	600
عدد صالات العرض	73
عدد المهرجانات الثقافية في المملكة (عام 2019)	91

أهمّ التحدّيات

- ضعف القدرة على استدامة البرامج الثقافية، وتحويل نتاجات تلك البرامج إلى ركائز لزيادة الإنتاجية المجتمعية.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- تحويل الثقافة إلى مصدر لزيادة القيمة المضافة للثقافة والفنون والتراث في قطاعات أخرى كالسياحة وريادة الأعمال.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- تطور البنية التحتية الوطنية في مجالات الاتصالات، والتحوُّل الرقميّ، والتراجع المستمر في الأميّة الرقمية، والفجوة الجندرية في المجتمع.
- توفر فرص أمام القطاع الثقافي للعب دور أكبر في التنمية الوطنية.
- زيادة الانفتاح الثقافي على العالم لما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي وأمني.
- فرص كبيرة لنمو الصناعات الثقافية والإبداعية وازدهارها في مجالات صناعة الأفلام، والدراما، والتصميم، وفنون الموسيقى، والحرف اليدوية.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): ترسيخ الهوية الثقافية الوطنية الأردنية بأبعادها العربية والإسلامية والإنسانية، وتمكين الأجيال الشابة من استيعاب قيم الهوية وثوابتها.										
1	عدد عناوين الكتب الحاصلة على أرقام إيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية		5000	5500	6000	6500	6500	دائرة المكتبة الوطنية		
الهدف المرحلي (1): حماية التراث الثقافي الوطني وحفظ الذاكرة الوطنية والتعريف بها.										
2	عدد عناصر التراث المسجَّلة على قائمة التراث العالمي		3	5	6	7	8	وزارة الثقافة		
3	عدد عناوين الكتب الحاصلة على أرقام إيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية		5000	5500	6000	6500	6500	دائرة المكتبة الوطنية		
الهدف المرحلي (2): تأكيد الهوية الثقافية الوطنية ودمجها في العمل الثقافي العام.										
4	عدد الجوائز الإبداعية		9	18	25	25	25	وزارة الثقافة		
الهدف المرحلي (3): إثراء منظومة القيم المجتمعية ورأس المال الثقافي والاجتماعي للمجتمع الأردني.										
5	عدد البرامج الثقافية المنفَّذة في المحافظات		1200	2000	2000	2000	2000	وزارة الثقافة		
6	عدد الفائزين بالجائزة الوطنية للقراءة		0	40	40	40	40	وزارة الثقافة		
الهدف القطاعي (2): تعزيز دور الثقافة والفنون والصناعات الثقافية في التنمية الشاملة والمستدامة.										
7	عدد المهرجانات الثقافية والفنية		91	100	100	100	100	وزارة الثقافة		
8	عدد برامج تدريب الفنون والإبداع		5	10	10	10	10	وزارة الثقافة		
الهدف المرحلي (1): مساهمة الثقافة والفنون في التنمية المستدامة والإنتاجية.										
9	عدد الأفلام والأعمال الدرامية التي تم دعمها		6	15	15	15	15	وزارة الثقافة		
10	عدد عروض الفرقة الوطنية الأردنية للفنون		0	5	10	20	25	وزارة الثقافة		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (2): التوظيف الرشيد لأدوات التكنولوجيا الرقمية في تعزيز دور الثقافة والفنون والتراث في النهضة والازدهار.										
11	عدد المعلمين وأساتذة الجامعات الذين تم تدريبهم في مجال نشر التربية الإعلامية		0	120	150	200	200	وزارة الثقافة		
الهدف المرحلي (3): دمج الشباب والمجتمعات المحلية في حركة الثقافة والفنون وخلق المزيد من الفرص للإبداع والابتكار في مجالات الثقافة.										
12	عدد مراكز تدريب الفنون والإبداع		2	12	12	12	12	وزارة الثقافة		
13	عدد المواهب من الأطفال والشباب الذين تم اكتشافهم		800	1200	1200	1200	1200	وزارة الثقافة		
الهدف المرحلي (4): استحداث وتطوير البنى التحتية الثقافية لقطاع الثقافة في المحافظات.										
14	عدد المراكز والمرافق الثقافية		410	421	425	430	430	وزارة الثقافة		

الشباب والرياضة

يشكّل الشباب دون 24 سنة ما نسبته 54 % من المجتمع الأردني. ويحوز الشباب أعلى مستويات الاهتمام من الدولة، إذ تظهر قضاياهم محوراً رئيساً في التوجيهات الملكية الداعية إلى ضرورة وضعهم على سلّم الأولويات الوطنية. ويواجه قطاع الشباب والرياضة الكثير من الملفات المتشابكة، لذا سعت وزارة الشباب إلى إطلاق عدد من الاستراتيجيات التي تهتم بهذا القطاع الكبير، وارتكزت محاور الاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية على رعاية الشباب وبناء قدراتهم الذاتية وتطوير مهاراتهم لتمكينهم من مواجهة التحدّيات.

وقد تبنّت الحكومة عدداً من المفاهيم والسياسات لتفعيل قطاع الشباب والرياضة بهدف التطوير وتجويد العمل، ومن أهمها الشراكة والتشبيك مع القطاعات المهتمة بالشباب والرياضة، على غرار مؤسسة ولي العهد، واللجنة الأولمبية، والجهات المحلية والدولية ذات الصلة، إذ حصلت الوزارة على تمويل من عدد من هذه الجهات لإقامة مشاريع ومبادرات شبابية متنوعة.

كما تتم إعادة النظر في إنشاء المراكز الشبابية والمنشآت الرياضية، إذ يواجه هذا القطاع غياب التخطيط في عملية بناء المنشآت وانتشارها وعدم الاستناد إلى الاحتياجات الفعلية في ذلك، فأصبح الكثير منها عبئاً ثقيلاً لما تستدعيه صيانتها من كلف تستنفد معظم موازنة الوزارة.

ويبلغ عدد مراكز الشباب العاملة 197 مركزاً من بينها 106 مستأجرة تمثل ما نسبته 54 %، ويعاني معظمها من مشكلات بنيوية في العمل وعشوائية الانتشار، إضافة إلى ضعف البرامج المقدمة للشباب، مما يعني الحاجة إلى ضرورة التخطيط العلمي ووضع المشاريع والبرامج والأنشطة المستدامة التي تترك الأثر الإيجابي عليهم.

وفي مجال الرياضة، تعدّ اللجنة الأولمبية الأردنية البيت الحاضن والرئيس المنظم لعمل الاتحادات الرياضية. وتولي اللجنة اهتمامها لرعاية الرياضة وتطويرها، ويظهر التشبيك بين اللجنة والوزارة في عمليات التنسيق المستمر بينهما من خلال وضع الخطط والبرامج التي تسهم في النهوض بالقطاع الشبابي والرياضي، إذ تحرص الوزارة على تقديم جميع أشكال الدعم المالي واللوجستي للمساهمة في تطوير الرياضة الأردنية.

عدد المنشآت التي تعكس واقع البنية التحتية للقطاع

المؤشر	القيمة (2019)	القيمة (2020)
عدد المدن الشبابية	5	5
عدد الأندية والهيئات الشبابية	387	388
عدد المراكز الشبابية	191	201
عدد المجمعات والملاعب	16	17
عدد بيوت الشباب والمعسكرات	15	15

أهمّ التحدّيات

- ضعف الاهتمام بالأنشطة غير الصفّية وبرامج صقل المهارات للشباب في المدارس والجامعات، وعدم توفر المعارف والمعلومات والتكنولوجيا التي تمكّنهم من المشاركة الفاعلة في الشأن العام.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- النهوض بقطاع الشباب ورعاية اهتماماتهم وإبداعاتهم، ورفدهم بكل أسس المعرفة والتكنولوجيا والبيئة الحاضنة لطاقاتهم.
- تطوير المجمعات الرياضية بحيث تشكّل نواة لمدن شبابية في كل المحافظات.

التحدّيات التي يواجهها القطاع

- ضعف البنية التحتية في بعض المنشآت الشبابية والرياضية التي تتطلب الاستمرارية في صيانتها، إذ تم البدء في عقد شراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي والداعمين الدوليين لتقديم الدعم المادي للنهوض بالبنية التحتية لتلك المنشآت وتفعيلها.
- نقص وضعف البنية التحتية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضعف في نوعية البرامج الجاذبة للشباب للانخراط في أنشطة المراكز الشبابية

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- انتشار المدن الشبابية والرياضية ومراكز الشباب والأندية والهيئات الشبابية وبيوت الشباب في معظم مناطق المملكة، إذ توفر تلك المنشآت البيئة الآمنة والداعمة للعمل الشبابي والرياضي.
- توفر البيئة المناسبة في المدن الشبابية لفتح باب العملية الاستثمارية، وتأهيل بيوت الشباب وتطويرها لجلب المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع والفائدة على قطاع الشباب والرياضة.
- إنشاء مركز الشباب الافتراضي يشكّل تطوراً نوعياً في العمل الشبابي، إذ يتيح الفرصة للشباب في مناطق المملكة كافة إلى الانضمام لبرامجه النوعية، وخاصة في ظل توفر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): تنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته وقدراته، منتمٍ لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره مشاركةً حقيقيةً فاعلة.										
1	عدد الفتيات المشاركات بأنشطة وبرامج الوزارة والمراكز الشبابية	10000	97063	100000	105000	110000	115000	وزارة الشباب		*
2	عدد البرامج والأنشطة في الريادة والتمكين الاقتصادي للشباب	لا يوجد	1	25	50	80	110	وزارة الشباب		*
3	توطين المبادرات الشبابية	لا يوجد	25	50	55	60	65	وزارة الشباب		*
4	برامج تمكين المرأة	لا يوجد	10	15	20	25	30	وزارة الشباب		*
الهدف المرحلي (1): تعميق مفهوم المواطنة لدى الشباب ورفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات.										
5	زيادة المشاركات في برامج تمكين المرأة	لا يوجد	150	200	250	300	350	وزارة الشباب		*
الهدف المرحلي (2): توفير البنية التحتية الشبابية والرياضية وفق المعايير العالمية.										
6	عدد المدن الرياضية في محافظات المملكة	5	5	10				وزارة الشباب	*	
7	تطوير وتأهيل بيوت الشباب والمعسكرات	11	14	18	18	18	18	وزارة الشباب		*
الهدف المرحلي (3): زيادة كفاءة المؤسسات الشبابية والرياضية.										
8	زيادة عدد المستفيدين من الشباب والشابات في برامج تطوير قدرات العاملين في القطاع الشبابي والرياضي	345	573	580	600	625	650	وزارة الشباب		*
9	الدعم المقدَّم للقطاع الرياضي وذوي الاحتياجات الخاصة (ألف دينار)	250	1850	1250	1250	1250	1250	وزارة الشباب		*

الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية

تهدف الحماية الاجتماعية إلى تمكين الأفراد والأسر من مواجهة المخاطر الاقتصادية (الفقر والبطالة وتداعياتهما)، والاجتماعية (الجريمة والانحراف والتفكُّك والعنف والإعاقة وآثارهما)، والتقليل من آثارها والتخفيف من حدتها والمساهمة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات القصيرة وطويلة المدى والبرامج التنفيذية لها.

وقد خطا الأردن خطوات واسعة في تحقيق العيش الكريم للمواطن من خلال تبني سياسات حماية اجتماعية تحقق كفايته وسد حاجاته، وتمثل ذلك في محاور عديدة من أبرزها توفير الرعاية الصحية بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الخدمات الصحية وتوسعة مظلة التأمين الصحي، كما هو الحال في تقديم خدمات منح الإعفاء من نفقات العلاج للأسر المعوزة وذات الدخل المتدني ومنح بطاقة التأمين الصحي لغير القادرين من منتفعي قطاع الحماية الاجتماعية.

ومن هذه المحاور: التعليم للجميع بمراحله كافة ابتداء من مرحلة الحضانة وحتى انتهاء المرحلة الثانوية، إذ يتم العمل باستمرار على تحديث المناهج الدراسية بما يواكب المستجدّات ويضمن عدم التسرب من المدارس. وكذلك التعليم الجامعي، وإطلاق برامج التدريب والتشغيل لتوفير فرص عمل لائقة، ومشاريع الإسكان للأسر العفيفة والأسر ذات الدخل المتدني والمحدود. كما تم تبني شبكة حماية اجتماعية في مجالات دعم الخبز والمحروقات والكهرباء والمياه والغاز المنزلي، ويتواصل تنفيذ برامج الإعانات للأسر الفقيرة والمحتاجة وتوفير الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتمتع الأردن بوجود نظام ضمان اجتماعي مطور شمل تأمين العاطلين عن العمل، وتأمين الأمومة، والتأمين الصحي، بالإضافة إلى التأمينات التقاعدية. كما يتمتع بوجود نظام للتقاعدين المدني والعسكري. ولتعزيز مفهوم الحماية الاجتماعية وفرت الحكومة الدعم المالي والإداري للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل على إيجاد فرص عمل ورفع مستوى معيشة المواطن. ومن أهم السياسات الاجتماعية التي تم العمل عليها: الحد من ظاهرة الفقر التي ما تزال تمثل التحدي الأكبر للحكومة، ذلك أن نسب الفقر عالية ومتفاوتة المستوى بين منطقة وأخرى. ورغم الارتفاع الحاد في المديونية التي أصبحت تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك العبء الكبير لخدمة الدين بالإضافة إلى العجز المتفاقم في الموازنة العامة للدولة وما تبعه من برامج إصلاح مالية واقتصادية، ورغم الهجرات القسرية من الدول المحيطة والتي شكلت ضغطاً كبيراً على البنية التحتية الأساسية، إلّا أن الأردن اتبع مفهوماً شاملاً في شبكات الحماية الاجتماعية التي تعدّ من أدوات التخفيف من حدة التراجع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تكامل سياسات الحماية الاجتماعية ومأسسة خدماتها على المستوى الوطني.

وتنقسم الجهات العاملة أو المقدِّمة للحماية الاجتماعية إلى قسمين: حكومية وغير حكومية. وتتمثل الجهات الحكومية في وزارات التنمية الاجتماعية، والمالية، والصحة، والصناعة والتجارة والتموين، والزراعة. وكذلك في مؤسسات حكومية على غرار صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، وصندوق التقاعد المدني والعسكري، وصندوق التأمين الصحي، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. أما الجهات غير الحكومية فتتمثل بمنظمات المجتمع المدني التي تستهدف الفئات الأقل حظاً أو المحتاجة في المجتمع في مواجهة الأوضاع المعيشية الصعبة.

وأطلقت الحكومة في عام 2019 الاستراتيجيةَ الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)، وتستند هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة محاور رئيسة: (فرصة)، و(كرامة)، و(تمكين). كما أعيد تشكيل اللجنة التنسيقية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، وفرق العمل الفنية وفق محاور الاستراتيجية.

وتتمتع الاستراتيجية بالمرونة وقابلية التحديث، إذ سيضاف لها محور يتضمن الاستجابة لوباء كورونا.

أبرز الإجراءات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية

- إعداد نظام معدل لشمول الفئات العاملة، لتمكين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من شمول العمل المرن والعمل الجزئي في تأميناتها وفقاً لأسس تصدر من مجلس إدارة المؤسسة.
- شمول أيّ أردني مشترك في الضمان الاجتماعي وأجره يقلّ عن 350 ديناراً شهرياً بالتأمين الصحي المدني كخطوة أولية نحو التوسعة والمساواة بين المزايا في القطاعين العام والخاص مقابل بدل اشتراك يماثل قيمة الاشتراك الذي يدفعه موظف القطاع العام.
- التزام جميع العطاءات الحكومية المحلية المموّلة من الموازنة العامة للبنية التحتية (كالنقل والأشغال) والخدمات العامة والطاقة، بعدم استخدام العمالة الوافدة إلّا بحدود ضيقة جداً لا تتجاوز التخصصات الفنية والاستشارية وبعد مبررات مقبولة ومنطقية يتم الاتفاق عليها قبل أيّ عقد استقدام خارجي.
- إلزام جميع أصحاب العمل بتطبيق معايير العمل اللائق، وإشراك العاملين لديهم بالضمان الاجتماعي، ودفع الأجور إلكترونياً أو من خلال البنوك.
- إعادة النظر بكلف تصاريح العمل، والحد الأدنى من الأجور، وإناطة المسؤولية بإصدار تصريح العمل والالتزام بتجديده ومضمونه بالعامل نفسه ودون وجود وسطاء.
- تنفيذ برنامج دعم الدخل التكميلي لتقديم المساعدة المالية المؤقتة لأسر العاملين الأشد فقراً، وأن يكون الدفع للمستفيدين من برنامج دعم الدخل التكميلي من خلال البنوك أو المحافظ الإلكترونية فقط.
- تقديم المساعدة للأسر الفقيرة المستهدَفة لتشمل مساعدات للحصول على:
    - معدات الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة وترشيد استهلاكها: من خلال وزارة الطاقة (مخصصات (فلس الريف)) وبالتعاون مع برنامج دعم الدخل التكميلي.
    - توجيه منح التعليم العالي ما أمكن نحو التعليم المهني والتقني، وخاصة تلك التخصصات التي أثبتت جدواها والتخصصات المطلوبة في سوق العمل (كالطاقة، العمل الاجتماعي، التعليم المبكر).
    - تعزيز دور خدمة الرعاية الصحية الأولية وبخاصة للأمراض المزمنة والوقاية منها، وتوعية المواطن بالخدمات الصحية التي يمكنه الاستفادة منها.
- التوسع في شمول الأشد فقراً ضمن مظلة التأمين الصحي المدني من خلال:
    - تقديم التأمين المجاني للأشد فقراً.

- تقديم التأمين الصحي المدعوم لذوي الدخل المتدني والمشتركين في الضمان الاجتماعي بكلف اشتراك مساوية لكلفة اشتراك الموظف العام.
- توحيد جميع أنماط الاشتراك في التأمين الصحي المدني للأسر الفقيرة وصولاً إلى بطاقة تأمين موحدة، كخطوة أولية باتجاه اعتماد بطاقة تأمين إلكترونية لجميع المشتركين، والتوسع في الاشتراك الاختياري للمواطنين في التأمين الصحي المدني من خلال إطلاق حملة توعوية بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة والاتحادات العمالية والجمعيات الخيرية وغيرها من المؤسسات، لغايات تقديم خدمات التأمين الصحي العام الاختياري لأكبر شريحة ممكنة من السكان.
- توجيه أيّ تدخل وقائي أو حمائي أو علاجي للأفراد فاقدي السند الأسري وذوي الإعاقة والأحداث الجانحين والذين في نزاع مع القانون والمسنّين، بحيث يتم دمج الفرد في أسرته المباشرة أو الممتدة أو البديلة وبما يمكّنه من الاندماج في مجتمعه المحيط.

أهمّ المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2020)

المؤشر	القيمة
عدد دور الرعاية والحماية (فاقدو السند الأسري والتفكك الأسري)	20
عدد دور رعاية الأحداث والفتيات	6
عدد دور رعاية الإيواء للمسنين	9
عدد مؤسسات رعاية المعوقين وتأهيلهم	26
عدد دور حماية المرأة المعنفة والمعرضة للخطر فوق 18 سنة	3
عدد مؤسسات رعاية الفتيات المتفككات أسرياً اللواتي تقل أعمارهن عن 18 سنة	1
عدد الجمعيات المسجلة	6600
عدد الجمعيات الخيرية التابعة للوزارة	4005
نسبة التغطية للمطاعيم المقدمة للأطفال (نسبة الأطفال المستفيدين من المطاعيم المجانية)	% 100
شمول الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن في المعالجات الطبية	% 100

وقد استجابت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في ظل جائحة كورونا لتكون داعمة للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، إذ تعاملت المؤسسة مع الجائحة ووفقاً لأوامر الدفاع على ثلاث مراحل: مرحلة الاستجابة الفورية، ومرحلة التكيف والتكافل، ومرحلة التعافي والمنعة. وتمّ ذلك من خلال برامج محددة (تضامن1، وتضامن2، ومساند1، ومساند2، ومساند3، وتمكين1، وتمكين2، وحماية)، وبلغ مجموع مساهمة المؤسسة في هذا الجانب 93 مليون دينار.

أعداد المستفيدين (منشآت وأفراد) من برامج أوامر الدفاع (2020)

البرنامج	عدد المنشآت	عدد المستفيدين	الكلفة الإجمالية (مليون دينار)	مساهمة الضمان الاجتماعي (مليون دينار)
تضامن1	7.743	91.963	32	20
تضامن2	2.834	14.070	3	2
مساند1	-	17.919	4	4
مساند2	-	143.006	14	14
مساند3	-	111.632	21	21
تمكين1	7.596	151.555	7	-
تمكين2	-	163.426	31	31
حماية	139	3.485	1	0.5
المجموع	18.312	697.056	114	93

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

التوجّه الاستراتيجي للمحور

- تطوير منظومة الأمان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل الأردنيين، وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل والسعي، للوصول بآثارها الإيجابية لكل فئات المجتمع.
- تطبيق معايير العمل اللائق وإشراك العاملين بالضمان الاجتماعي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2018	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): حماية الأفراد وأسرهم من الأخطار التي قد تواجههم خلال دورة حياتهم وحدوث التغيرات الهيكلية في مجتمعاتهم المحلية.										
1	عدد التشريعات الناظمة لقطاع الحماية الاجتماعية التي تم تطويرها وتحديثها ومراجعتها ومواءمتها وإدماجها في الاتفاقيات الدولية	20	20	25	25	25	25	وزارة التنمية الاجتماعية	*	
الهدف المرحلي (1): تكامل سياسات الحماية الاجتماعية ومأسسة خدماتها على المستوى الوطني.										
2	عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي	1,300,445	1,345,118	1,435,445	1,482,945	1,529,195	1,602,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		
3	عدد المنشآت الفعالة والخاضعة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي	52,855	54,805	61,355	65,855	71,355	76,355	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		
الهدف المرحلي (2): تعزيز الأسرة وتمكينها للقيام بأدوارها.										
4	عدد الأسر المدربة والمؤهلة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	910	230	280	290	310	320	وزارة التنمية الاجتماعية		
5	عدد المستفيدين من برامج الرعاية الأسرية البديلة	34	10	50	50	50	50	وزارة التنمية الاجتماعية	*	
الهدف المرحلي (3): توفير خدمات الجماية الاجتماعية وبجودة عالية.										
6	عدد المستفيدين من الفعاليات التوعوية الخاصة بالحماية الاجتماعية	61,458	24,402	45,000	45,000	45,000	45,000	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي (4): تأهيل الأحداث ودمجهم.										
7	عدد المستفيدين والمستفيدات من خدمات مكاتب الخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة	6,078	4,808	5,450	5,400	5,400	5,400	وزارة التنمية الاجتماعية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2018	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (5): الحد من ظاهرة التسول.										
8	عدد الأطفال المتسولين المكررين من إجمالي عدد الأطفال المتسولين الذين تم ضبطهم	226	120	100	100	90	80	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي (6): توفير الخدمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة.										
9	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز تشخيص الإعاقات	11,724	1,265	2,510	2,520	2,530	2,540	وزارة التنمية الاجتماعية		
10	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات دور الرعاية الإيوائية التابعة للقطاع التطوعي والخاص على نفقة الوزارة	1,380	1,375	1,420	1,430	1,440	1,450	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي (7): توفير الرعاية الإيوائية لكبار السن.										
11	عدد كبار السن المستفيدين من خدمات دور الرعاية التابعة للقطاع التطوعي والخاص على نفقة الوزارة	165	135	210	210	210	210	وزارة التنمية الاجتماعية		
12	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دور الرعاية الإيوائية	876	875	590	590	590	590	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي (8): توفير خدمات الرعاية البديلة.										
13	عدد المستفيدين من خدمات دور الرعاية الإيوائية التابعة للوزارة (أحداث، أسرة، أشخاص ذوي إعاقة، متسولون)	4750	3711	5550	5600	5650	5700	وزارة التنمية الاجتماعية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2018	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (2): النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية										
14	عدد المؤسسات العاملة العاملة في مجال الحماية الاجتماعية التي تتبادل البيانات والمعلومات فيما بينها	40	60	60	60	60	80	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي رقم (1) مهننة العمل الاجتماعي بكافة مستوياته										
15	عدد الاخصائيين الاجتماعيين الممارسين والذين لديهم رخصة مزاولة المهنة	-	-	1200	-	-	-	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي رقم (2) توفير خدمات الحماية الاجتماعية بجودة علية										
16	عدد المستفيدين من الفعاليات التوعوية	61458	24402	45000	45000	45000	45000	وزارة التنمية الاجتماعية		
17	عدد الخدمات التي تقدم بموجب معايير الجودة	40	40	50	-	-	-	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف القطاعي (3): تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الأهلي والخاص على تولي مسؤولياتها المجتمعية التطوعية										
18	العدد التراكمي للجمعيات المسجلة بموجب قانون الجمعيات النافذ	6161	6000	8000	8000	8000	8000	وزارة التنمية الاجتماعية/ سجل الجمعيات		
الهدف المرحلي (1) مأسسة المسؤولية المجتمعية										
19	عدد المبادرات للمسؤولية المجتمعية التي يدعمها القطاع الخاص	16	16	58	58	-	-	وزارة التنمية الاجتماعية		

المحور السابع

التشغيل ومكافحة الفقر

التشغيل والتدريب المهني والتقني

اتخذت الحكومة خلال جائحة كورونا جملة من الإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على التوازن ما بين العمال وأصحاب العمل من خلال إصدار أوامر الدفاع والبلاغات الصادرة بموجبه، وغيرها من الإجراءات والتدابير الطموحة لحماية الأسر الفقيرة والضعيفة المتضررة من الأزمة كتقديم الدعم العيني والنقدي لعدد من الأسر الفقيرة والضعيفة المتضررة من تفشي الفيروس في المملكة.

ورغم هذه الإجراءات هنالك تكلفة اجتماعية واقتصادية أدت إلى إنخفاض مستويات الدخل، وتراجع مستويات الاستهلاك، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة مستويات ديون الأسر والشركات. ومن المتوقَّع حدوث مزيد من الارتفاع في معدلات البطالة المرتفعة أصلاً، إذ بلغت معدلات البطالة 23 % حتى الربع الثاني من عام 2020، مما يجعل القوى العاملة غير المنظمة (المياومة) أكثر عرضة للخطر. وهو ما يؤثر على القطاعات الإنتاجية والخدمية ويسبب تحولات في طبيعة المهن ويؤدي إلى اختفاء بعضها، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني بما يواكب الحداثة والتكنولوجيا والتوجّه نحو مهن ووظائف المستقبل وذلك بمشاركة الجميع وخاصة القطاع الخاص.

لقد شهد الأردن النتائج الأخيرة للأزمة الاقتصادية العالمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المجاورة خلال السنوات الماضية، والتي أدت إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية ساهمت في حدوث اختلالات في سوق العمل نتيجة تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى سوق العمل الأردني، وخاصة العاملين من اللاجئين السوريين، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم العمالة الوافدة في بعض القطاعات وخاصة قطاع الإنشاءات والقطاع الزراعي، وعزوف الأيدي العاملة الأردنية عن العمل بتلك القطاعات، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال الذي شكّل تحدّياً كبيراً أمام الجهات القائمة على مكافحة هذه الظاهرة، كما أدى ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين الجدد عن العمل.

ويعاني الأردنيون العاطلون عن العمل صعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة لهم، ويعود ذلك لأسباب في مقدمتها محدودية فرص العمل المستحدثة، والوضع الاقتصادي، والهجرات القسرية نحو الأردن، بالإضافة إلى تدني الأجور وعدم مناسبتها لمؤهلات الباحثين عن العمل، وتفاقمت هذه المشكلة في ضوء غياب المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في قطاع التدريب والتشغيل، إذ أسهم هذا الغياب في توسيع الفجوة بين إحتياجات القطاع الخاص والمهارات المتوفرة لدى الخريجين، وتعدّ هذه المحاور من أهم الأسباب في ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تبعات جائحة فيروس كورونا. إنّ ظاهرة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، بخاصة في ظل قلة توفر المعلومات الدقيقة في الوقت اللازم لإتخاذ القرار وتوجيه البرامج والمشاريع إلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، كما أن هنالك ضعفاً في المواءمة بين مخرجات التعليم في مراحله المختلفة ومتطلبات سوق العمل، مع الإشارة إلى التباين في معدلات البطالة في المحافظات والانخفاض الكبير في معدلات المشاركة الاقتصادية في السنوات الاخيرة وخاصة للمرأة.

وجاء قطاع التدريب والتشغيل للمساهمة في الحد من إرتفاع معدلات البطالة بالتنسيق مع القطاعات الأخرى. ويشمل القطاع كلّاً من: وزارة العمل، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية التقنية، ومؤسسة التدريب المهني، والشركة الوطنية للتدريب والتشغيل، وصندوق التنمية والتشغيل، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، والمجلس

الأعلى للسكان. وتتكاتف الجهود من أجل:

- تطوير وتعزيز مركز البيانات الوطني المختص بتطوير نظام بيانات سوق العمل، وإيجاد قاعدة بيانات مركزية تضم جميع مؤشرات سوق العمل وتوفر البيانات المحدّثة حول القطاعات الاقتصادية، وتحديد جهات التشغيل ودمجها في مظلة واحدة، والتحديث الدوري لفرص العمل في القطاعات المختلفة وبحسب المحافظات، وتحديد فرص العمل التي تشغَّل من قِبل العمالة الوافدة والتخصصات المشبعة، وربط مخزون ديوان الخدمة المدنية بقاعدة بيانات التشغيل لدى وزارة العمل.
- اعتماد وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تساهم في استدامة فرص العمل في القطاع الخاص.
- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية.
- اعتماد وتنفيذ المشاريع التي من شأنها رفع جاذبية فرص العمل للعمالة الأردنية من خلال إيجاد حزم تشجيعية مثل التأمين الصحي وبدلات التنقلات وغيرها، بالإضافة إلى مكننة القطاعات الشاقة.
- رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بسوق العمل، وتطوير الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق جودة الخدمات المقدمة.
- الارتقاء بمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني ورفع إنتاجية العامل الأردني.
- تطوير مراكز تعنى بالريادة ومسرعات الأعمال واستشراف مهن المستقبل.
- تنظيم عمل مزوّدي التدريب المهني والتقني، واستشراف مراحل العمل المطلوبة في السوقين المحلي والعالمي من خلال تأسيس مجالس المهارات القطاعية، وإيجاد وتنفيذ برامج تدريب وتشغيل تتلاءم مع حاجات سوق العمل (ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل (Demand-Driven Programs).
- دعم إنشاء مشاريع صغيرة مستدامة تخلق فرص عمل للشباب الأردني.
- صياغة التشريعات المتعلقة بقطاع العمل والتدريب وتطويرها وتعديلها وفق المستجدّات.
- تنظيم شؤون العمل والعمالة الأردنية وغير الأردنية، وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتلك الشؤون والمنصوص عليها في التشريعات.
- تنمية العلاقات وتفعيل الاتفاقيات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية في ما يتعلق بسوق العمل وضمان توحيد دعم الجهات المانحة.
- تنمية علاقات العمل وتدعيمها وتحسينها بين الشركاء الاجتماعيين، وتعزيز المفاوضات الجماعية لتسوية النزاعات العمالية، وتعزيز دور العمل النقابي.
- دعم وتمكين المرأة العاملة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.
- التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص في تشغيل الأردنيين داخل المملكة وخارجها بما يحقق تكافؤ الفرص.
- ضمان توفير بيئة عمل آمنة وصحية بما يتلاءم مع المعايير العالمية للسلامة والصحة المهنية.

ويجدر بالذكر أن وزارة العمل والمؤسسات في قطاع التشغيل والتدريب المهني والتقني أعدت مصفوفة تتضمن جميع المشاريع والموازنات المقدَّرة لها ومستهدَفات التشغيل للفترة 2021-2025، وتحديد هذه المستهدفات من حيث المحافظات والفئات العمرية والجنس والمؤهل العلمي، الأمر الذي ساعد في تحديد أولويات العمل وتصنيف المشاريع وفقاً لأهمية أثرها المتوقَّع.

المؤشرات التي تعكس واقع القطاع (2015-2019)

المؤشر	القيم الفعلية				
	2015	2016	2017	2018	2019
قوة العمل الأردنية	1,607,599	1,660,256	1,817,820	1,734,248	1,702,187
عدد المتعطلين عن العمل	209,569	253,616	333,347	322,983	324,282
عدد المشتغلين	1,398,030	1,406,640	1,484,473	1,411,265	1,377,905
معدل المشاركة الاقتصادية (%)	36.7	36	39.2	36.2	34.3
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة/ إناث (%)	13.3	13.2	17.3	15.4	14.0
معدل البطالة (%)	13	15.3	18.3	18.6	19
معدل البطالة للذكور (%)	11.0	13.3	14.7	16.5	17
معدل البطالة للإناث (%)	22.5	24.1	31.2	26.8	27
مرتبة الأردن في الفجوة الجندرية للتمكين الاقتصادي للمشاركة الاقتصادية	% 35	% 38.1	% 37.7	% 37.5	--
عدد العمال الوافدين المسجّلين لدى وزارة العمل	315,045	318,883	340,995	352,352	348,736
عدد الفروع الإنتاجية المنشأة في المناطق النائية والفقيرة (في حال وجود المستثمرين) (تراكمي)	16	16	20	23	28
عدد المشتغلات في الفروع الإنتاجية	825	791	1,573	1,734	4,000
نسبة النزاعات التي تمت تسويتها من خلال التفاوض المباشر إلى إجمالي النزاعات	% 80.9	% 70.7	% 80.95	% 82.54	% 71
عدد اختبارات مزاولة المهنة المنفَّذة من قِبل مركز الاعتماد وضبط الجودة سابقاً (هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية)	1,661	2,721	3,199	3,523	--
عدد المشاريع المموَّلة من قِبل الصندوق التمويلي في هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	119	126	57	38	90
حجم التمويل (بالدينار)	64.436.750	83,864,415	23,813,092	23,980,529	57,213,661
عدد المتدربين من خلال مشاريع الصندوق التمويلي في هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	10,590	17,583	7457	12,907	18,513
عدد المشتغلين من خلال مشاريع الصندوق التمويلي في هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	3,283	7,109	6,722	6,452	7,760
عدد المؤمَّن عليهم الفعّالين الأردنيين من القطاع الخاص المشمولين بالضمان الاجتماعي	463,648	492,649	519,069	526,010	546,902
العدد السنوي للملتحقين بمؤسسة التدريب المهني (ألف)	14.101	14.178	15.610	14.119	15.330
نسبة المتسربين من برامج التدريب	% 14.9	% 11.9	% 11.6	% 8.8	% 10.3
نسبة المشتغلين من خرّيجي مؤسسة التدريب المهني	% 67.4	% 64.9	% 71.7	% 62.8	--
نسبة خرّيجي الشركة الوطنية المشتغلين إلى إجمالي خرّيجي الشركة الوطنية	%73.8	%74	%74.1	%71	%74.4

المؤشر	القيم الفعلية				
	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع الإنتاجية المموَّلة من صندوق التنمية والتشغيل	7,472	3,918	2,338	3,250	2,660
عدد فرص العمل المستحدَثة من خلال المشاريع المموَّلة من صندوق التنمية والتشغيل	10,350	8,494	4,726	5,861	4,600

أهمّ التحدّيات

- ارتفاع معدل البطالة، والقدرة على تلبية متطلبات سوق العمل وزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص.
- انخفاض نسبة مشاركة النساء في سوق العمل.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- إعداد الموارد البشرية الأردنية لمواكبة الحداثة والتكنولوجيا والتطور العلمي نحو مهن ووظائف المستقبل.
- تعزيز تنافسية الموارد البشرية، والعمل على تحفيز سوق العمل الأردني في القطاعات الاقتصادية الواعدة.
- إعداد الأنظمة والتعليمات, وحوكمة إصدار مزاولة المهنة لرفد سوق العمل بخريجين مصنّفين ومؤهّلين بمهارات فنيّة عالية ودعم مشاريع التدريب لغايات التشغيل واستدامة العمل.
- تطبيق معايير العمل اللائق، وإشراك العاملين بالضمان الاجتماعي.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): المساهمة في خفض معدلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية.										
1	معدلات البطالة	% 11.9	% 19					دائرة الإحصاءات العامة	*	*
الهدف المرحلي (1): استدامة فرص العمل في القطاع الخاص.										
2	عدد المنشآت الخاضعة ولديها (4-1) عاملين	30,591	39,475	44,475	48,475	53,475		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		
3	عدد المنشآت الفعالة الخاضعة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي	44,169	55,355	61,355	65,855	71,355		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		
الهدف المرحلي (2): زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص، من خلال رفع إنتاجية العامل، والارتقاء بمنظومة التدريب المهني والتقني، وتعزيز مشاريع التشغيل الذاتي.										
4	عدد مشاغل التدريب المهني التي تم تحديث تجهيزاتها ومعداتها (تراكمي)	20	50	110	170	230	290	مؤسسة التدريب المهني		*
5	عدد البرامج التدريبية التي تم تطويرها	12	20	20	20	20	20	مؤسسة التدريب المهني		*
6	عدد الملتحقين ببرامج التدريب المهني	8000	12000	13000	14000	15000	16000	مؤسسة التدريب المهني		*
7	عدد المشاريع الإنتاجية المموَّلة من صندوق التنمية والتشغيل	9158	2660	1390	1470	1565	1652	صندوق التنمية والتشغيل		
8	عدد فرص العمل المستحدَثة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المموَّلة من صندوق التنمية والتشغيل	11905	4600	3228	3455	3871	4080	صندوق التنمية والتشغيل		
الهدف المرحلي (3): تقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل، وتنظيم شؤون العمالة الوافدة من خلال تعزيز جهاز التفتيش والسلامة والصحة المهنية، وتعزيز علاقات العمل.										
9	عدد العمالة الوافدة المرخَّصة (ألف دينار)	324.4	315	320	330	340	350	وزارة العمل		*

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2014	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (4): توفير بيانات شاملة عن سوق العمل وإتاحتها لجميع فئات المجتمع، ورفع التوعية بأهمية التدريب والتعليم المهني والتقني.										
10	عدد الدراسات القطاعية المعَدّة حول العرض والطلب			1	4	1	0	المجلس الأعلى للسكان، مركز تنمية الموارد البشرية		*
الهدف القطاعي (2): المساهمة في رفع معدلات المشاركة الاقتصادية لكلا الجنسين.										
11	معدل المشاركة الاقتصادية للإناث	% 12.6	% 14	% 14.6	% 14.7	% 15	% 15.2	دائرة الإحصاءات العامة		
الهدف المرحلي (1): زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص، من خلال رفع إنتاجية العامل والارتقاء بمنظومة التدريب المهني والتقني، وتعزيز مشاريع التشغيل الذاتي.										
12	عدد العاملات في الفروع الإنتاجية المنشأة في المناطق النائية والفقيرة	1768	4000	20000	20000	20000	20000	وزارة العمل، هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية		*
13	نسبة الإناث الملتحقات ببرامج مؤسسة التدريب المهني	% 33.8	% 37	% 38	% 39	% 40	% 41	مؤسسة التدريب المهني		*
14	نسبة الإناث المشتغلات الحاصلات على قروض من صندوق التنمية والتشغيل إلى إجمالي المقترضين	% 60	% 35	% 37	% 39	% 41	43%	صندوق التنمية والتشغيل		
الهدف المرحلي (2): رفع جودة الخدمات المقدمة وأتمتتها، من خلال ضمان تطبيق معايير الجودة وتحسين وتطوير الأداء المؤسسي ودعم الإبداع والأفكار الابتكارية.										
15	عدد البرمجيات التي تم تطويرها وإنشاؤها	8	1	3	1	1	1	وزارة العمل		
الهدف المرحلي (3): تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان تضافر الجهود في التشغيل وتحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.										
16	عدد المعاهد/ المشاغل التي تُدار من قِبل القطاع الخاص	0	5	100	100	100	100	مؤسسة التدريب المهني		

تعزيز الإنتاجية ومكافحة الفقر

تعدّ ظاهرة الفقر ذات جوانب وأبعاد متشابكة ومتداخلة تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سلباً وإيجاباً، وتعمل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التصدي لهذه الظاهرة، لذا لا يمكن لمس آثار الجهود المبذولة وانعكاسها على خفض نسب الفقر ما لم يتم العمل بجهد تكاملي وطني يعالج الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة. إذ أنشأ الأردن عدداً من المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفقر والبطالة (مثل صندوق المعونة الوطنية، وصندوق التشغيل، وصندوق الزكاة)، ومراكز التدريب المهني، ووزارة التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الجمعيات الخيرية ومنظمات العمل الأهلي الخيري التي تصبّ أهدافها في مكافحة الفقر.

ويقوم صندوق المعونة الوطنية بتقديم الدعم والتأهيل اللازمين للأسر الفقيرة من خدمات وإعانات؛ سواء كان ذلك على شكل معونات مالية شهرية (متكررة ومؤقتة) أو طارئة (الطارئة العادية، والفورية، والإغاثة)، أو المساعدة في تنمية مهارات وقدرات أفرادها القادرين على العمل تمهيداً لدمجهم في سوق العمل والإنتاج بما يكفل الاستمرار في تأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر، سعياً لتحويل أفرادها من متلقّين للمعونة إلى أفراد منتجين من خلال دعم وتوفير برامج التدريب المهني وبرامج التشغيل والتأهيل الجسماني لأبناء الأسر المحتاجة وصولاً إلى أكبر عدد من الفقراء في المجتمع.

مؤشرات المعونة المالية (2020)

نوع المعونة	عدد المنتفعين
المعونات الشهرية	103276
الدعم التكميلي	48876
عمال المياومة	241419
المعونات الطارئة والفورية	11760
دعم الخبز	1068347
التأهيل الجسماني	749
المعونات المالية الإضافية	8612

المصدر: صندوق المعونة الوطنية.

أهمّ التحدّيات

- ارتفاع معدلات الفقر.

التوجُّه الاستراتيجي للمحور

- إيصال الدعم لمستحقّيه من الأسر الفقيرة، والعمل على تمكينهم للانخراط في سوق العمل والإنتاج والاعتماد على الذات.

التحدّيات الفرعية التي يواجهها القطاع

- تباين منهجيات قياس الفقر والاختلاف في نتائجها وانعكاس ذلك سلباً على جهود مكافحة الفقر.
- ضعف المسؤولية المجتمعية لدى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفقر وتعزيز الإنتاجية.
- محدودية فرص نجاح مبادرات مكافحة الفقر وتعزيز الإنتاجية في المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية والمتباعدة مكانياً وغير الجاذبة للاستثمار.
- الاعتقاد السائد لدى العديد من الأفراد الفقراء والمعرَّضين للفقر بأن الدولة مسؤولة عن رعايتهم رعاية كاملة، وانعكاس هذا الاعتقاد على ممارساتهم.

الفرص المتاحة أمام القطاع في المرحلة المقبلة

- زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدم المساعدات الاجتماعية بصورها المختلفة، والتي تعمل في مجال الحماية الاجتماعية والحد من الفقر كرديف للمؤسسات الرسمية العاملة في هذا المجال.
- وجود برنامج دعم الدخل التكميلي لتقديم المساعدة المالية المؤقتة لأسر العاملين الأشد فقراً، وأن يكون الدفع للمستفيدين من برنامج دعم الدخل التكميلي من خلال البنوك والمحافظ الإلكترونية فقط.
- إنشاء واستخدام قاعدة بيانات (Platform Portable) موحدة تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالأسر الأردنية، والربط الإلكتروني لقواعد البيانات مع الجهات الرسمية من خلال مشروع السجل الوطني الموحد.

أهمّ مؤشرات قياس الأداء

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2018	الفعلي 2019	المستهدَف 2021	2022	2023	2024	الجهة المعنية	التقاطع مع وثيقة "الأردن 2025"	التقاطع مع الاستراتيجيات القطاعية
الهدف القطاعي (1): الحد من ظاهرة الفقر وتخفيض معدلات الفقر على المستويين الوطني والمحلي.										
1	إجمالي عدد الأسر المنتفعة من المعونات الشهرية	92,377	105,000	105,000	105,000	105,000	105,000	صندوق المعونة الوطنية		
الهدف المرحلي (1): تمكين الشرائح الفقيرة اقتصادياً وزيادة إنتاجيتهم										
2	عدد الأسر المنتفعة من المعونات المالية الطارئة	9,382	6,005	6,500	6,500	7,000	7,000	صندوق المعونة الوطنية		
3	عدد الأسر المستفيدة من مشاريع الأسر المنتجة	80	60	80	80	85	90	وزارة التنمية الاجتماعية		
4	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم دعمها فنياً واستشارياً ودراسة جدواها	1,000	1,000	1,000	1,100	1,100	1,100	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		
5	عدد المشاريع الإنتاجية المموّلة (جمعيات خيرية وتعاونية وأندية رياضية)	20	20	20	25	25	25	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		
الهدف المرحلي (2): تمكين الجمعيات وتعزيز دورها في مجال الحماية الاجتماعية.										
6	عدد الجمعيات المموّلة من مخصصات صندوق دعم الجمعيات لتنفيذ مشاريع في قطاع التنمية والرعاية والحماية	76	85	90	95	95	95	وزارة التنمية الاجتماعية/ سجل الجمعيات		
الهدف المرحلي (3): توفير المسكن الملائم للأسر الفقيرة.										
7	عدد المستفيدين من خدمة مساكن الأسر الفقيرة	71	115	120	125	130	130	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي (4): تطوير أنظمة استهداف موحّدة تساعد في تخفيض نسب الفقر على مستوى المملكة.										
8	عدد الأسر المنتفعة من الدعم التكميلي	0	25	85	85	85	90	صندوق المعونة الوطنية		

	الأهداف/ المؤشرات	الأساس 2018	الفعلي 2019	المستهدَف				الجهة المعنية	التقاطع مع	
				2021	2022	2023	2024		وثيقة "الأردن 2025"	الاستراتيجيات القطاعية
الهدف المرحلي (5): زيادة مستوى التنسيق والتكامل بين المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر.										
9	مؤشر شدة الفقر (%)	0.0121	-	0.0111	0.009	0.007	0.005	صندوق المعونة الوطنية		
10	مؤشر نوعية الحياة (%)	0.18	0.175	0.175	0.2	0.17	0.165	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		
الهدف المرحلي (6): تعزيز الاستفادة من مخرجات برامج التشغيل والتدريب والتأهيل وتعزيز الإنتاجية.										
11	عدد فرص العمل الموفَّرة من برنامج تعزيز الإنتاجية	150	187	175	200	220	220	وزارة التنمية الاجتماعية		
12	عدد الشباب المستفيدين من مشاريع الأسر المنتجة	16	20	50	60	65	70	وزارة التنمية الاجتماعية		
13	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على فرص عمل من إجمالي المشاركين في برامج التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة	180	60	215	220	225	230	وزارة التنمية الاجتماعية		
الهدف المرحلي (7): توفير خدمات الحماية الاجتماعية وبجودة عالية.										
14	عدد المشاريع التنموية التي يتم متابعتها وضمان تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص	10	10	12	12	12	12	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		

الكلفة التأشيرية للبرنامج التنفيذي للحكومة (2021-2024) موزّعةً على القطاعات التنموية

القطاع	الكلفة الكلية	الكلفة التأشيرية (ألف دينار)				المجموع الكلي للبرنامج (2021-2024)
		2021	2022	2023	2024	
المالية العامة	83,522	22,484	17,082	13,092	6,295	58,952
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	19,198	1,198	1,000	1,000	1,000	4,198
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	64,325	21,286	16,082	12,092	5,295	54,755
الخدمات المالية	116,637	23,883	22,973	23,533	22,879	93,268
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	73,293	15,394	14,409	14,580	14,460	58,843
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	43,344	8,489	8,564	8,953	8,419	34,425
تطوير القطاع العام والخدمات الحكومية	10,840	2,397	3,467	1,380	675	7,919
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	6,212	1,802	2,215	780	175	4,972
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	4,628	595	1,252	600	500	2,947
التشريع والعدل	132,643	24,168	32,719	36,978	34,593	128,456
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	50,278	8,438	13,248	14,093	13,718	49,495
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	82,365	15,730	19,471	22,885	20,875	78,961
التنمية السياسية	650	130	130	130	130	520
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	450	90	90	90	90	360
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	200	40	40	40	40	160
الاعلام	4,000	1,400	1,400	400	400	3,600
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	4,000	1,400	1,400	400	400	3,600
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	0	0	0	0	0	0
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحوُّل الرقميّ	303,332	38,395	72,755	84,979	103,714	299,843
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	11,507	4,793	2,444	1,870	1,950	11,057
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	291,825	33,602	70,311	83,109	101,764	288,786
التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع	640,165	132,840	141,690	119,890	117,885	512,305
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	356,895	72,410	72,460	71,160	70,855	286,885

القطاع	الكلفة الكلية	الكلفة التأشيرية (ألف دينار)				المجموع الكلي للبرنامج (2024-2021)
		2021	2022	2023	2024	
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	283,270	60,430	69,230	48,730	47,030	225,420
البيئة	129,688	37,063	21,966	19,761	17,417	96,206
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	80,270	15,924	15,063	14,603	13,058	58,647
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	49,418	21,139	6,903	5,158	4,359	37,559
قطاع الصناعة والتجارة, قطاع ريادة الأعمال, المشاريع الصغيرة والمتوسطة	513,205	56,708	101,816	103,835	100,095	362,454
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	286,614	26,032	79,763	88,400	91,900	286,094
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	226,591	30,676	22,053	15,435	8,195	76,360
بيئة الاعمال, الاستثمار	83,949	28,640	28,295	12,625	11,375	80,935
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	35,785	18,050	15,695	1,265	365	35,375
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	48,164	10,590	12,600	11,360	11,010	45,560
الزراعة	526,320	76,031	143,924	145,830	148,177	513,962
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	225,237	12,312	71,675	70,625	70,625	225,237
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	301,083	63,718	72,249	75,205	77,552	288,725
السياحة	478,226	118,610	107,365	92,861	89,420	408,256
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	34,200	24,150	4,650	2,200	2,600	33,600
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	444,026	94,460	102,715	90,661	86,820	374,656
المياه والصرف الصحي	2,936,505	408,608	512,602	458,432	307,497	1,687,139
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	2,618,488	365,466	496,372	456,655	307,497	1,625,990
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	318,018	43,142	16,230	1,777	0	61,149
الطاقة والثروة المعدنية	1,154,949	108,261	231,361	386,201	250,651	976,474
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	806,105	59,425	94,675	264,515	209,015	627,630
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	348,844	48,836	136,686	121,686	41,636	348,844
النقل	725,917	89,244	141,579	140,839	139,755	511,416
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	270,914	44,431	78,817	69,399	68,427	261,073
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	455,003	44,813	62,762	71,440	71,328	250,343

القطاع	الكلفة الكلية	الكلفة التأشيرية (ألف دينار)				المجموع الكلي للبرنامج (2024-2021)
		2021	2022	2023	2024	
الأشغال العامة	1,566,887	97,355	93,026	128,789	84,539	403,708
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	893,556	16,089	15,289	59,289	74,189	164,856
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	673,331	81,266	77,737	69,500	10,350	238,852
التنمية المحلية	177,880	47,570	35,810	44,500	16,700	144,580
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	98,880	31,420	31,460	30,500	2,500	95,880
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	79,000	16,150	4,350	14,000	14,200	48,700
اللامركزية	7,600	1,725	1,725	1,725	1,725	6,900
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	7,600	1,725	1,725	1,725	1,725	6,900
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	0	0	0	0	0	0
الاسكان	12,000	2,950	4,550	3,350	850	11,700
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	9,800	2,250	3,850	2,850	850	9,800
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	2,200	700	700	500	0	1,900
الرعاية الصحية	1,738,882	526,899	340,033	226,103	235,864	1,328,899
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	794,029	183,779	198,937	153,166	177,931	713,813
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	944,853	343,120	141,096	72,937	57,933	615,086
التعليم العام	1,536,967	324,423	326,821	291,279	293,111	1,235,634
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	268,103	104,861	55,014	54,164	54,064	268,103
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	1,268,864	219,562	271,807	237,115	239,047	967,531
الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية	38,711	15,369	15,752	5,958	1,045	38,123
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	700	0	700	0	0	700
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	38,011	15,369	15,052	5,958	1,045	37,423
الثقافة	53,160	10,252	13,252	12,952	13,452	49,908
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	10,850	2,850	2,700	2,500	2,300	10,350
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	42,310	7,402	10,552	10,452	11,152	39,558

القطاع	الكلفة الكلية	الكلفة التأشيرية (ألف دينار)				المجموع الكلي للبرنامج (2024-2021)
		2021	2022	2023	2024	
الشباب	137,026	15,789	15,215	12,455	11,037	54,494
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	105,649	7,537	7,296	6,461	5,596	26,890
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	31,377	8,252	7,919	5,994	5,441	27,604
التشغيل والتدريب المهني والتقني	1,086,762	371,796	254,857	198,568	243,654	1,068,875
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	622,846	257,741	129,297	106,617	116,929	610,584
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	463,916	114,055	125,560	91,951	126,725	458,291
تعزيز الإنتاجية ومكافحة الفقر	1,061,394	337,144	240,635	233,544	233,641	1,044,964
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	103,750	100,940	2,175	635	0	103,750
المجموع الكلي للمشاريع المستمرة وقيد التنفيذ	957,644	236,204	238,460	232,909	233,641	941,214
المجموع الكلي لمشاريع البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024	15,257,817	2,920,132	2,922,797	2,799,988	2,486,574	11,129,492
المجموع الكلي للمشاريع الجديدة	7,795,208	1,380,506	1,412,417	1,489,541	1,302,218	5,584,682
المجموع الكلي للمشاريع قيد التنفيذ	7,462,609	1,539,626	1,510,381	1,310,447	1,184,357	5,544,810

Mopic_Jordan
Mopic.Jordan

www.mop.gov.joJordan

جميع الحقوق محفوظة @2021 حكومة المملكة الأردنية الهاشمية